وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية الآداب واللّغات
قسم اللّغة والأدب العربي

الدّرس النّحوي عند مهدي المخزومي بين التّقليد والتّجديد

مذكرة مقدَّمة لنيل شهادة الماجستير في اللّغة والأدب العربي
تخصّص الفكر النّحويّ واللِّسانيات

إعداد الطّالب:
عمر لحرش

إشراف الدكتور:
أحمد بلخضر

السّنة الجامعية: 1433-1434هـ/2012-2013م

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية الآداب واللّغات
قسم اللّغة والأدب العربي

الدّرس النّحوي عند مهدي المخزومي
بين التّقليد والتّجديد

مذكرة مقدَّمة لنيل شهادة الماجستير في اللّغة والأدب العربي
تخصّص الفكر النّحويّ واللِّسانيات

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرّتبة	الجامعة	الصّفة
أ.د. عبد المجيد عيساني	أستاذ التّعليم العالي	جامعة ورقلة	رئيسا
أ.د. أبو بكر حسيني	أستاذ التّعليم العالي	جامعة ورقلة	مناقشا
أ.د. أحمد بلخضر	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مشرفا ومقرّرا
أ.د. بوجملين لبوخ	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشا

إعداد الطّالب:
عمر لحرش

إشراف الدكتور:
أحمد بلخضر

السّنة الجامعية: 1433-1434هـ/2012-2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الوالدَيْن الكريمين - رحمهما الله - وإلى أبنائي وزوجتي التي تحمّلت معي الأعباء الجمّة.

وإلى كلِّ من علّمني، وتأثَّرت بعلمه وسمْته وأخلاقه، وإلى جميع أساتذتي الأفاضل، وَمَن له فضل علَيَّ ومِنّة.

إلى جميع هؤلاء أُهدي هذا العمل حُباً لهم، وعِرفانا بفضلهم.

لحرش عمر

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

كلمة شكر

يسعدني في فاتحة هذا البحث أن أقدّم شكري وامتناني لأستاذي الدكتور بلخضر أحمد لما قدَّمه لي من توجيه وتشجيع وإرشادٍ في إعداد هذا البحث حتَّى اكتملتْ مادَّته.

وَالشّكر موصول إلى أساتذتي الأفاضل حسِيني أبو بكر، وعيساني عبد المجيد، وَلبّوخ بوجملين، وإلى جميع الأصدقاء الذين مدُّوا لي يد العون.



1 – ملخّص البحث:

تتناول هذه الدّراسة موضوع الدّرس النّحوي عند مهدي المخزومي بين التّقليد والتّجديد، وعرض مقولاته في نقد النّحو العربي ومناهج النُّحاة الذين خلطوه بمناهج الفلسفة والمنطق، فصار مُنغَلقاً ينفر منه الدّارسون والنّاشئة المتعلّمون، وسعيَه لتصحيح آراء النّحاة، وإعادة ترتيب موضوعات النّحو ترتيباً جديدًا، واتّبع المخزومي في دراسته للنّحو العربيّ المنهج الوصفيّ الذي يتميّز بتتبّع الظّواهر اللّغوية، ويصفها رافضاً المعيارية التي اتّبعها النّحاة الأقدمون، وإيغالهم في القياس والعلّة والعامل النّحويّ، وإن كان لم يسلَم هو كذلك من المعيارية في درسه النّحويّ

وقد بدت مظاهر التّأثّر في درس المخزومي ماثلة لنا، ويمكن أنْ نردّها إلى فكر الخليل بن أحمد، ومدرسة الكوفة النّحوية، وآراء ابن مضاء القرطبي، وأستاذه إبراهيم مصطفى، كما بدت مظاهر التّجديد عنده في دعوته إلى إحياء الدّرس النّحويّ المتكامل الذي ترتبط مستوياته، ويتخصّص فيها دارسون مِن أجل غاية واحدة هي دراسة العربية، ودراسته للأساليب النّحوية، والاهتمام بالمعنى، وجمعه بين الأدوات على أساس ما تؤدّيه من معان، ورأيه في دلالات علامات الإعراب.

وتتآلف مقولات المخزومي مكوّنة منهجه في تيسير النّحو، لأنّ الباعث له على ذلك هو تعليم النّحو في المقام الأوّل، فالنّحو عنده دراسة وصفيّة تطبيقيّة.

إنّ الدّراسة النّحوية عند المخزومي تعدّ واحدة مِن أهمّ الدّراسات الحديثة في دراسة النّحو العربي ونقده وتيسيره، لجمعها بين النّظرية والتّطبيق، وهو ما لم تتوفّر عليه كثير من نظريات نقد النّحو المحدَثة.

2- <u>Résumé de la recherche</u>:

Cette étude a pour thème **la leçon de grammaire cher Mehdi él-Makhzoumi entre la tradition et le renouveau**, elle expose ces propos concernant la critique de la grammaire arabe et la démarche des grammairiens qui ont associé la grammaire avec les démarches logiques et philosophiques ce qui l'a rendue isolée des chercheurs et les apprenants, cette étude espère corriger les fausses théories des grammairiens pour lui donner une nouvelle organisation.

Mehdi él-Makhzoumi adopte dans son étude de la grammaire, la démarche descriptive des phénomènes langagiers, rejetant la normative des grammairiens et leurs approfondissements dans la norme, la cause et facteur grammatical.

Les aspects de l'influence dans la leçon d'él-Makhzoumi trouvent son explication dans l'idéologie de Khalil ben Ahmed, l'école du Koufa et le point de vue Ibn Madaa él-Kortobi ainsi que son maître Ibrahim Mustapha.

Les aspects du renouveau d'él-Makhzoumi apparaissent aussi lorsqu' il défend la leçon de grammaire complète qui articule tous ses niveaux pour une seule finalité, c'est l'étude de la langue arabe.

Les propos d'el-Makhzoumi comporte sa démarche dans la gestion de la grammaire s'appuyant sur l'enseignement de celle-ci avant tout parce qu'elle dispose une étude descriptive et pratique.

La théorie grammaticale chez él-Makhzoumi est considérée comme la plus moderne dans l'étude, la critique et la gestion de la grammaire arabe, car elle marie la théorie et la pratique en même temps contrairement aux autres théories de certains grammairiens de la langue arabe.

3- **<u>الكلمات المفتاحية</u>**:

الدّرس النّحوي، نظرية العامل، المنطق، القياس، التّقليد والتّجديد عند المخزومي، الفكر النّحوي الكوفي، الفكر النّحوي الخليليّ، الوصفيّة والمعياريّة، تيسير النّحو.

المقدّمـة

يكاد يكون النّحو العربي أكثر العلوم اللّغوية التي شُغل بها علماء العربية على مدى قرون طويلة، وعلى الرّغم مِن أنّه قيل فيه إنّه مِن العلوم التي اكتملت، ونضجت حتّى احترقت، فقد استمرّ حُذّاق النّحاة خلال فترات طويلة مِن تاريخه أن يتركوا أثراً بيّناً لمنهجهم، وبصمة تدلّ على تميّز الدّراسة النّحوية التي نُقلت عنهم، ومِن هؤلاء أبو الفتح بن جنّي، وَرضيّ الدّين الأستراباذي.

وإذا كان النّحو العربي قد تعرّض للنّقد الشّديد الذي لم يُوجَّه إلى واحد من علوم العربية الأخرى، فإنّ المتأمّل المنصف الذي يضع الأمور في نصابها، ويقدّرها قدرها، ليقف وقفة إعجاب وتقديرٍ كبيرين لذلك الجهد الكبير الذي بذله أسلافنا حين شادوا صرح هذا العلم الذي لا يختلف علماء اللّغة والشّريعة على حدٍّ سواء على أنّه مِن أجلّ العلوم، ويكفي بياناً لمكانته هذه أنّه شرط لازم في بلوغ الفقيه رتبة الاجتهاد في الشّريعة.

ومنذ نشأة النّحو في ضفاف شطّ العرب، لا يزال الفكر البشري يُوسّع النّظر فيه بالإضافة أو الاستدراك، أو النّقد، ولا أكون مغالياً إذا قلت إنّ نحو العربية لم يعرف في تاريخه الذي يمتدّ أكثر من اثني عشر قرنًا نقدًا كالذي وُجّه إليه في العصر الحديث بالتّنظير والكتابة مِن طرف نخبة مِن علماء وباحثين على اختلاف مشاربهم الفكرية ومذاهبهم في دراسة العربية، ومحاولة لتطويرها، وإنّ من أبرز الدّراسات النّقدية الحديثة التي لفتت الأنظار ما كتبه مهدي المخزومي على مدى عقود أمضاها في تدريس النّحو العربي في معاهد العلم وَجامعاته، وهي دراسة جديرة بالوقوف عليها، والبحث في دوافع صاحبها، والنّظر في النّتائج التي انتهى إليها مِن درسه النّحويّ، ودفعتني هذه الرغبة في دخول معترك هذا البحث

• ودفعني إلى اختيار هذا الموضوع أسباب أذكر من أهمّها الرّغبة في الوقوف على ما جدّ في الدّرس اللّغوي عامة، والنّحوي خاصة من حداثةِ الدّراسة نتيجة لاتّصال الدّرس اللّغوي عندنا نحن العرب بنظيره في بلاد الغرب، وما نتج عن توظيف عدد من المحدَثين لمناهج اللّسانيات في دراسة اللّغة العربية، وممّا دفني أكثر رغبةٌ ملِحّةٌ في معرفة السّر وراء وقوف النّحو العربي صامداً في وجه المقاربات النّقدية ومحاولات التّجديد، فلا تزال الأجيال في أكثرها تتعلّم النّحو الموروث الذي تركه الخليل وسيبويه ومَن جاء بعدهما، ولا شكّ أنّ حركة نقد النّحو وتيسيره في العصر الحديث قد أَثْرَتْ مكتبة النّحو بعدد كبير من البحوث والدّراسات لكنّها لم تكد تحقّق غاياتها

المرسومة في تيسير النّحو العربي نتيجة للسياسات التعليمية في كثير البلاد العربية، فعلى الرّغم مِن أنّه كان لمجامع اللّغة وغيرها مِن الهيئات الرّسمية مساهمة في حركة تيسيره، لا يزال طلّاب المعاهد والجامعات في العالم العربي يدرسون نحو الخليل وسيبويه وابن جنّي والرّضيّ وابن مالك، ودفعني بعد هذا كلّه الرّغبة في معرفة الأسس التي بنى عليها مهدي المخزومي درسه النّحوي، والوقوف على جوانب الجدّة فيه مع ما فيه من مظاهر التّأثّر.

• وتتمثّل أهمية هذا البحث في معرفة عناصر النّظرية النّحوية للمخزومي، ومنهجه في تيسير النّحو، ومقابلة آرائه بآراء نحاة العربية المحدثين سواء أولئك الذين يقفون معه في جبهة نقّاد النّحو، أم أولئك الذين وجّهوا إليه سهام النّقد، والمقابلة في منهج البحث قد تكون إيجابية في الموازنة بين الآراء التي قد تساعد كثيراً في التّرجيح بينها.

• يرمي البحث إلى الوصول إلى جملة مِن الأهداف، أذكر منها على وجه الأهمية:

1 . التّعرّف على عناصر النّظرية النّحوية عند المخزومي، والأسس التي بنى عليها هذه النّظرية.

2 . معرفة مظاهر التّقليد وَالتّجديد في الدّرس النّحوي المخزومي.

3 . الوقوف على مدى ملاءمة مقولات المخزومي النّقدية في النّحو لتكون صالحة لتيسيره وإصلاحه.

4 . تتبّع بنائية الدّرس النّحوي المخزومي الذي تمثّل بعض كتُبه نموذجاً لتيسير النّحو.

• كُتبت عن المخزومي وجهوده النّحوية وصفاً ونقداً دراسات أذكر منها: المخزومي وجهوده النّحوية لرياض السَّوّاد، ونقد الفكر النّحوي عند مهدي المخزومي، لعيسى بوقانون، إضافة إلى كتاب(المخزومي ونظرية النّحو) لزهير غازي زاهد.

• ويهدف البحث في هذا الموضوع إلى الإجابة عن أسئلة دقيقة ومحدّدة:ما هي العناصر البنائية للدّرس النّحوي المخزومي؟ وما هي مظاهر التّجديد والتّقليد في هذا الدّرس؟ وَهل يمكن أنْ توصف نظرية المخزومي في نقد النّحو العربي وتيسيره بأنّها صالحة لتيسير النّحو وحلّ مشكلاته التّعليميّة، وتكون بديلاً لدرس النّحو الذي تعاقبت الأجيال على تعلّمه؟ وكان عنوان الموضوع لهذه المذكّرة:(**الدّرس النّحوي عند مهدي المخزومي بين التّقليد والتّجديد**).

. ولكي يجيب البحث عن هذه الإشكالية، لابدّ أنْ نتصوّر أنّه من غير الممكن أنْ يؤسّس باحث دراسة نقدية لعِلْمٍ من العلوم، دون أنْ يقدّم بدائله التي يراها صالحة لتصحيح مناحي الغلط في هذا العلم، وإذا كان يقدّم نظرية بديلة بإزاء النّظرية المطروحة للنّقد، فإنّه لكي تصلح أنْ تكون بديلاً، لابدّ أنْ تتشكّل من عناصر بنائية مقابل العناصر الأخرى موضوع النّقد، ولا شكّ أنّ الفكر الإنساني يقوم على مبدأ التّأثّر والتّأثير، ولا يكاد يخلو منه علم، لذلك يمكننا أنْ نتصوّر هذه القضية في الفكر النّحوي المخزومي الذي خضع لهذا المبدأ نتيجة لاتّصاله المباشر وغير المباشر بنحاة العربية القدماء والمحدثين، ونتج عنه تغيّر في منهجه، سواءً أصرّح هو بذلك، أم فهِمَ عنه الباحثون ذلك من خلال مقابلة مقولاته بنظيراتها لدارسين سابقين.

. وللوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة اتّبعت خطّة اجتهدت أنْ تكون ملائمة لموضوع البحث ومنهجه، واقتضى منّي أنْ أجعله مِن تمهيدٍ وثلاثةِ فصول، فتحدّثت في التّمهيد عن مسيرة النّحو العربي التي أنتجت في العصر الحديث حركة التّيسير النّحوي التي عُرفت فيها جهود جلّة من الباحثين العرب، يختلفون فيما بينهم في مشاربهم الفكرية، ومناهجهم في البحث، وُصولاً إلى الوقوف على حياة مهدي المخزومي وثقافته النّحوية، وخصّصت الفصل الأوّل للحديث عن مظاهر التّقليد في الدّرس النّحوي المخزومي، وتألّف من أربعة مباحث، تناولت فيها على التّرتيب:تأثّر المخزومي بالفكر الخليلي، وعُنِيتُ بالجانب النّحوي منه اتّباعاً للخطّة المرسومة للبحث، كما بحث في هذا الفصل مظاهر تأثّر المخزومي بالفكر النّحوي الكوفي، وفي المبحث الثّالث تناولت قضايا أصول النّحو ومصطلحاته، وختمت هذا الفصل بقضية الإعراب ونظرية العامل التي لا يكاد يخْلُو مِن الحديث عنها درسٌ نحويٌّ حديث، أمّا الفصل الثّاني فقد عرضتُ فيه لمظاهر التّجديد في الدّرس النّحوي عند المخزومي، وتحدثت في مباحثه الأربعة عن حدّ النّحو وموضوعاته عند المخزومي، وتتبّعت في المبحث الثّاني دراسته للجملة وتقسيمه للكلِم الذي جاء فيه برأي جديد مقارنة مع جمهور النّحاة القدماء، كما تناولت فيه الأساليب النّحوية التي ألغى بها مبدأ الفصل بين النّحو علم المعاني، وختمته بالحديث عن دراسة المخزومي للوظائف النّحوية التي ارتبطت بنظريته للإعراب وتفسيره لمعاني، وكان موضوع الفصل الثّالث مخصَّصاً لمظاهر الحداثة في الدّرس النّحوي المخزومي، وعُنِيت فيه بالبحث في قضايا تتعلّق بالنّحو ومناهج الدّراسة فيه، والتي تناولها الدّرس اللّغوي الحديث،

وهي واقعية المدارس النّحوية التي اختلف في شأنها المحدثون بين مُثْبِتٍ لها ونافٍ، أو مضيّق لها، ومُوسِّع، ولخّصت في خاتمة هذا البحث أهمّ النّتائج التي انتهى إليها.

• واتّبعت في كتابة هذا البحث المنهج الوصفي الذي يمكّنني من تتبّع آراء مهدي المخزومي في نقد النّحو العربي، ومحاولة تيسيره، كما اتّبعت المنهج التّقابلي لمقابلة آرائه بآراء بعض الباحثين العرب المحدثين الذي نهجوا منهجه في نقد التّراث اللّغوي العربي والنّحويّ منه خاصّة، ولم يخل ذلك كلّه من إبداء الموقف ممّا ذهب إليه في نقد النّحو العربي وتطبيقه.

• وليس من نافلة القول أنْ أتحدّث عن مصادر هذا البحث ومراجعه، لأنّ البحث لا يستوي على عوده إلّا بها، وقد استعنت بعدد منها، وأخصّ في المقام الأوّل كتب الباحث موضوع الدّراسة، وهي (في النّحو العربي نقد وتوجيه)، و(في النّحو العربي قواعد وتطبيق)، و(الدّرس النّحوي في بغداد)، و(الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعمالُه ومنهجُه)، و(مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النّحو واللّغة)، وهي الكتب التي اعتمدتها مصادرَ للدّرس النّحوي المخزومي، ويعتبر الكتابان الأوّلان أهمّها، لتضمّنهما الجانب الأكبر مِن نظرية المخزومي النّحوية

كما رجعت بعد هذه المصادر إلى كتب تراثية وحديثة لها صلة بموضوع الدّراسة وصاحبها، منها:(الكتاب) لسيبويه الذي تضمّن أصول النّظرية النّحوية التي تناولها المخزومي بالنّقد، و(مفصّل الزّمخشري وشرحه لابن يعيش)، و(إحياء النّحو) لإبراهيم مصطفى الذي كان له أكبر الأثر في توجيه النّظرية النّحوية للمخزومي، وكتاب(مهدي المخزومي وجهوده النّحوية) لرياض السّوّاد، وهو الكتاب جنح فيه المؤلّف عن حدود الموضوعية التي يقتضيها البحث العلميّ، فخضع لمؤثّرات العاطفة غير المنصفة في هذا الميدان، و(المِنْوال النّحوي العربي، قراءة لسانية جديدة) لعزّ الدّين مجدوب الذي قدّم فيه الكاتب نقداً لآراء إبراهيم مصطفى والمخزومي وإبراهيم أنيس، ورافع فيه عن النّظرية النّحوية، و(تحقيقات نحوية) لفاضل السّامرّائي، و(مصطلحات النّحو الكوفي) لعبد اللّه الخثران، وغيرها من مراجع هذه الدّراسة الواردة في ثنايا هذا البحث.

• وليس البحث في النّحو ميسور الجانب، لذلك اعترضتني عقبات منها جِدّة هذا الموضوع بالنّسبة إلي، لأنّه مقاربة تراثية حداثية في آنٍ واحد، كما أنّ أصعب ما يُوكَل إلى الإنسان

الحكمُ في قضية ما، فكيف إذا كان هذا الحكم متعلّقاً بأحد أعلام الدّرس النّحوي الحديث بغض النّظر عن موقفه . أيّاً كان . مِن نحو العربية؟ لذلك ألزمني البحث النّظرَ في مواقفه من النّحو العربي، ثمّ تتبّع ما نسبه إليه، وبعد ذلك موازنة آرائه بآراء بعض المحدَثين قبل الحكم على نظريته النّحوية، ووصفها بالتّقليد أو التّجديد، ومدى ملاءمتها لمنهج التّيسير.

وفي الختام لستُ أزعم أنّ هذا البحث قد أخذ بجوانب الموضوع كلّها، فلم يترك منها شيئاً، لكنّه جهد بذلته على ما تيسّر لي من ظروف ومراجع الدّراسة، وأقدار إلهية ساهمت في اكتماله على هذه الصّورة، ولا يزال مجال البحث في الدّرس النّحوي عند المخزومي مشرع الأبواب، ولعلّه لو كان في العمر بقية أنْ أعود إلى هذا الموضوع من وجهة أخرى لتكمّل هذا البحث، والله المستعان على كلّ أمر، وبه التّوفيق.

وأختم بوافر الثّناء على أستاذي الفاضل الدكتور بلخضر أحمد الذي تابع هذا البحث، وصبر عليّ في إعداده بخلق جمّ وتوجيه لا ينقطع حتّى وصل إلى نهايته، كما أشكر أساتذتي الأفاضل الذين تعلّمت منهم قِيَمَ العلم والأخلاق وهم حسيني أبو بكر وعيساني عبد المجيد ولبّوخ بوجملين، ورايسي رشيد، جزاهم الله جميعاً عظيم الجزاء وجميل التّكريم في الدّنيا والآخرة.

الطّالب لحرش عمر

غارداية: يوم 09 رجب 1434هـ

الموافق لـ19 ماي 2013م.

التّمهيــــد

مَهدِي المَخْزُومي، وثقافته النّحويّة

مدخل:

كان عرب الجزيرة يتكلّمون العربية بالسّليقة ، وما كانوا بحاجة إلى تعلّم قواعد تُمكِّنُهم من الحديث بها، وتحفظ ألسنتهم من اللّحن، لكنْ بعد انتشار الإسلام واختلاط العرب الخلّص بغيرهم من العجم، طرأ على حياتهم حدث خطير الأثر يتمثّل في اللّحن الذي أصاب الألسنة، وكان له الأثر المباشر في نشأة الدّرس اللّغوي، والنّحوي منه خاصّة، ومهما يذكر الباحثون من دوافع لنشأة النّحو العربي، فإنّهم يتّفقون جميعاً على أنّ النّحو العربي كانت بدايته على أطراف شطّ العرب في البصرة التي كانت حاضرة اللّغة والأدب في تلك الأيّام، كما لا يعنينا هنا نسبة هذا العلم إلى واضع بعينه، ولكنّ الذي يعنينا أنّ الدّرس اللّغوي نشأ في بداياته مختلطاً يجمع أشتاتاً من علوم العربية نحواً وصرفاً وأدباً وشعراً، ثمّ ما لبث أن استقلّ كلّ علم، وكان النّحو أول أمره أساس علم الأدب، وَوسيلة لفهم النّصوص الأدبية حين كان النّحاة رواة اللّغة، والشّعر، والأدب ، وتخصّص فيه دارسون أعلام قطعوا به شوطاً إلى أن اكتمل ونضج على أيديهم ، وصار له نحاته وأعلامه، وتلاميذ ينشدون تعلّمه في أرض الرّافدين التي فيها نشأ.

واتّصلت مسيرة النّحو، واتّسعت موضوعاته على مرّ السّنين، وتشكّلت من علمائه طوائف سمّاها المحدَثون مدارس للنّحو، ونتج عنها اختلاف في منهج البحث والتّأصيل والاصطلاح، وجرت بينهم المناظرات رغبة في الغلبة واستكثار الأتباع، أو رغبة في الانتصار للرأي الصحيح، وتسرّبت إليه مؤثرات المنطق اليوناني، فصار الدّرس النّحوي محكَم الإغلاق على كثير من طلّاب العربية، ومرّ في مسيرته الطويلة بفترة جدب وركود، تميّزت بكثرة الشّروح والحواشي، وعني النُّحاة بالمتون وشروحها، وهي قضايا أثْرَت الدّرس النّحوي بلا شكّ، لكنّها كانت مِن أهمّ العوامل في تبدُّل مسيرته بعد ذلك، لكنّ العربية لم تعدم مع هذا الرّكود ظهورَ عقل فذٍّ يجدّد الدّرس، ويبعث فيه الحياة، كما فعل الجرجاني في جهوده البلاغية، ولعلّ النّحاة قد أصابهم ما أصاب الفقهاء حين زعم بعضهم أنّ درْس الفقه لا يعدو أنْ يكون كلاماً مُعاراً يُرَجِّعُ فيه اللّاحق كلام السّابق، ولا مكان للاجتهاد فيه، وعُنِيَ النّحاة . إلّا قليلاً منهم . بالشّروح والحواشي والاحتجاج لآرائهم، وكانت ألفية محمد بن مالك(ت 672هـ) أهمّ المتون النّحوية التي بسطت سلطانها على النّحو العربي بعد القرن السّابع، وأصاب النّحو ما أصاب كثيراً من علوم العربية من ركود.

وقبل ابن مالك علتْ صيحة نحوي أندلسي هو ابن مضاء القرطبي(ت 592هـ)في رسالته الشّهيرة (الرّد على النّحاة) التي ردّ بها على نحاة المشرق، لكنّ هذه الثّورة لم تغيّر من حال النّحو النّحاة شيئاً، والحق أنّ الشّكوى من النّحو ليست حديثة عهدٍ، وقد دفعت بعض النّحاة الأقدمين إلى تأليف رسائل لتبسيط النّحو وتقريبه للمتعلّمين، من ذلك كتاب (مقدّمة النّحو) المنسوب إلى خلَف الأحمر(ت 180هـ)، و(التفّاحة)لأبي جعفر النحّاس(ت 338هـ)، وكتاب (الجُمل)لأبي القاسم الزجّاجي(ت 340هـ)، و(الواضح)لأبي بكر الزُّبيدي(ت 389هـ)، و(اللُّمَع في العربية) لابن جنِّي.

وجاء العصر الحديث الذي أصاب التّطوّرُ فيه مناحي الحياة كلّها، بما في ذلك اللّغة التي يتكلّم بها النّاس، ولم يعد للمتعلّمين ذلك الجلَد على النّظر في المطوّلات وحواشيها وشروحها، واتّصلت معارف العرب اللّغوية بعلوم الغرب، وصادفت الدّراسات اللّغوية الغربية قبولاً لدى عدد من الباحثين العرب، وازدادت المشكلة النّحوية في العصر الحديث، وتعالت الأصوات منادية بالتّيسير والتّجديد، وكان إبراهيم مصطفي أبرز هؤلاء المحدَثين الذين نادَوا بإصلاح النّحو، لكي يتوافق مع العصر الذي نعيش فيه، ويلبّي حاجات العربية فيه، واقتفى أثره نحاة محدثون منهم إبراهيم أنيس(ت 1977م)، وعبد الرّحمان أيّوب، ومهدي المخزومي الذي تميّز عنهم بمحاولة تيسير النّحو تنظيراً وتطبيقاً في كتابين اثنين، هما:(في النّحو العربي نقد وتوجيه) و(في النّحو العربي قواعد وتطبيق)، وقبل الحديث عمّا قدّمه مهدي المخزومي من تيسير للنّحو العربي ونقد له، لا بدّ من الوقوف على سيرته وثقافته النّحوية.

مَهدِي المَخْزُومي، وثقافته النّحوية.

أوّلا . حياته:

هو مَهْدِي بن محمد صالح من أسرة عربية تُعرَف بآل زاير، ينتهي نسبها إلى بني مخزوم القرَشية، ولذلك اشتهر بلقب المِخْزُومي [1]، وُلد سنة 1919م في النّجَف بمحلّة العَمَارة، وقيل سنة1910م، وقيل غير ذلك، فقَد والده، وَهو دون السّنتين من عمره، ثمّ فقد أمّه ولما يبلغ الخامسة، فتولّى إخوته رعايته حتّى كبر.

كانت دراسته الأُولى في حلقات العلم بمساجد النَّجف، ثمّ دخل المدرسة الرّسمية، فأكمل مراحل الابتدائية ثمّ الإعدادية، وفي سنة 1938م سَافَرَ إلى مصر في بعثة علمية لإكمال دراسته

[1] ينظر:رياض السَّوّاد، **مَهدِي المَخْزُومي وجهوده النّحويّة**، دار الرّاية، عمّان، الأردن، ط1، 1430هـ/2009م، ص21.

الجامعية في جامعة فُؤاد الأول[1](جامعة القاهرة حالياً)، وحصل منها على شهادة اللِّيسانس في اللّغة العربية.

عاد مَهدِي المخْزُومي بعد ذلك إلى العراق، وعُيّن مدرِّساً في دار المعلّمين الرَّيفية في الرُّستميّة ببغداد، ومكث فيها أربع سنوات، ثمّ سَافَرَ إلى مصر عام1947م في بعثة علمية على نفقة وزارة المعارف آنذاك، لإكمال دراسته العليا، فحصل منها على شهادة الماجستير سنة 1951م، ثمّ شهادة الدُّكتوراه سنة1953م.

رجع المخْزُومي إلى العراق سنة 1953م، ليتولّى تدريس النّحو العربي في كلّية الآداب بجامعة بغداد، وأُسنِدت إليه عمادة الكلّية بعد ذلك سنة 1958م، ظلّ المخزومي يسير في طريقه العلميّ بالرّغم من كلّ المثبِّطات والعوائق ، فتحمّل سهام الحقد وادعاءات المغرضين حتَّى وصل الأمر إلى فصله مِن الجامعة سنة 1963م، ليترك العراق سنة1964م إلى المملكة العربية السُّعودية التي أكرمت وِفادته، وأَسندت إليه رئاسة قسم اللّغة العربية بجامعة الرّياض، وَبقي في هذا المنصب أربع سنوات، ثمّ عاد إلى العراق سنة 1968م، ليُواصل عطاءه العلمي في جامعة بغداد، حتّى أُحيل على التّقاعد سنة1981م[2].

أُصيب مَهدِي المِخْزُومي بمرضِ تضخُّم القلب الذي أَوْدى به يوم الجمعة الثاني عشر رمضان سنة1414هـ، الموافق للخامس من مارس سنة 1993م، ونُقل جثمانه إلى النّجف حيث دُفن في مقبرتها.

تتلمذ المخْزُومي لثُلّة من أعلام العربية في مصر، منهم:طه حسين (ت1973م)، عبد الوهّاب حمّودة(ت هم)، وأمين الخولي (ت1966م)، وإبراهيم مصطفى (ت1962م)، ومصطفى السّقا(ت1969م)، وأحمد أمين (ت1954م)، وإبراهيم مدكور (ت1995م)، والمؤرِّخ حسَن إبراهيم حسن (ت1977م)، كما تتلمذ لَهُ باحثون وَأساتذة أعلام نذكر منهم:محمد خير الحَلَواني(ت1986م)، ومصطفى جمال الدين، وحاتم الضَّامن(ت 2013م)، ومحمد حسين آل

[1] خديوي مصر، توفي سنة1936م، وفي23 ماي1923م صدر قانون بتسمية الجامعة المصرية باسم جامعة فؤاد الأوّل.

[2] ينظر:زهير غازي زاهد، **قراءة في تراث مَهدِي المَخْزُومي**، مجلّة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 1415هـ/1994م، مج38، ج2، ص314.

ياسين، وطارق عبد عون الجنابي، ومحمد عليّ حمزة(العراق)، وغيرهم، وأشرف مَهدِي المِخْزُومي على رسائل جامعية كثيرة في الماجستير والدُّكتوراه[1].

ثانيا . ثقافته النّحوية:

تبدأ رحلة مهدي المخزومي مع الدّرس النّحوي البداية الجادّة حين رحل إلى القاهرة حاضرة مصر العلمية في الثّلث الأوّل للقرن العشرين، وهناك تتلمذ في جامعة فؤاد الأوّل لأعلام العربية وأدبها في تلك الأيّام أمثال طه حسين، وإبراهيم مصطفى، ومصطفى السّقّا، ومحمد عليّ النجّار، وأمين الخولي، وأحمد أمين، وإبراهيم بيُّومي مَدْكور، مع ما بينهم مِن اختلاف في ثقافتهم، وكانت القاهرة في تلك الأيّام قبلة طلّاب علوم العربية، وفي رحاب معاهدها التي يُتاح للباحث فيها أنْ يتّصل بأعلام اللّغة على اختلاف ثقافاتهم وآرائهم، العرب منهم والمستشرقين، وهو ما تحقّق للمخزومي، فتابع مسيرته في درس العربية، والبحث في نحوها، وتكلّلت هذه المسيرة ببحث عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، والبحث في درس الخليل متشعّب الأطراف، نظراً لموسوعية هذا العقل الفذّ، واتّساع درسه اللّغوي الذي شمل النّحو وأصوات اللّغة وعروضها والمعاجم، وهي من شأنها أنْ تزوّد الباحث فيها بقدر كبير من الثّقافة اللّغوية، ومنهج البحث فيها، وختم رحلته في التّحصيل برسالته للدّكتوراه عن مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، وهي الدّراسة التي وقف منها على جانب مهمّ من الدّرس اللّغوي خلال ثلاثة قرون تقريباً، وحين رجع المخزومي إلى العراق دخل ميدان تدريس النّحو في جامعة بغداد، وهو لا يقلّ صعوبة عن دراسته، واتّصلت ثقافته بما جدّ في درس العربية من مناهج ونظريات وافدة نتيجة التّطوّر العلمي في أوروبا، كما استطاع من تلمذته لإبراهيم مصطفى أنْ يكوّن نظرة جديدة للتّعامل مع التّراث النّحوي في عصره، وأثمرت هذه العوامل في تكوين ثقافته النّحوية واللّغوية، لقد استوعب في كتبه الأربعة(الخليل بن أحمد، ومدرسة الكوفة، وفي النّحو العربي نقد وتوجيه، وفي النّحو العربي قواعد وتطبيق) نظرية النّحو العربي ومذاهب نحاته الأقدمين جامعاً بين الدّرس النّظري والتّطبيقي، متأثّراً بمنهج الكوفيين، ويبدو لنا المخزومي في كتابيه الآخرين(الدّرس النّحوي في بغداد، وأعلام في النّحو) قارئاً غير مستهلِك لقراءة تاريخ النّحو واختلاف نحاته، وفيه قدّم خلاصة موقفه من قضية المدارس النّحوية، والخلاف البصري الكوفي نتيجة للنّضج العلمي الذي بلغه بعد أكثر مِن عقدين في الدّرس النّحوي، وإلى جانب هذه

[1] ينظر:رياض السّوّاد، **مَهدِي المَخْزُومي وجهوده النّحويّة**، مر، س، ص26.

الثّقافة النّحوية كان له اطّلاع بشكل من الأشكال على اللّسانيات، وهو ما جعله قريباً من منهج علماء اللّغة المحدثين في الدّراسة العِلمية للّغة، وهي ثقافة جعلته يسعى لإعادة رسم المناهج النّحوية القديمة قصد تيسير النّحو.

كان المخزومي صوتاً عالياً في حقل الدّرس اللّغوي، وقعت محاولته لإصلاح النّحو بين قبول المجدّدين وإعجابهم، ورفض المحافظين وسخطهم، والفكر النّحوي لا يزال يمدّ الدّرس اللّغوي بالنّظريات، وليس بالإمكان أنْ يبقى راكدًا لا يغترف إلّا مِن تراث أسلافنا النّحويين، وأختم بشهادة أستاذه مصطفى السّقّا الذي فيه:«أعتقد أنّنا إذا قرأنا النّحو القديم كما قرأه الدّكتور المخزومي، فإنّنا سنكون قادرين على أنْ نضع خطّة شاملة موثّقة لتهذيب النّحو العربي، وتنقيحه، وإقراره على القواعد المحكمة»[1].

ثالثاً . آثارُه ومؤلّفاته:

رحل مَهدِي المِخْزُومي وخلّف وراءه آثارًا تشهد بمنزلته في البحث اللّغوي، والدّرس النّحويّ، وهذه الآثار منها المطبوع، ومنها المخطوط[2]:

1 **. آثاره المطبوعة:**

أ . المؤلّفات:

1. الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعمالُه ومنهجُه :وهذا الكتاب أصله رسالة الماجستير التي تقدَّم بها إلى جامعة فؤاد الأوّل بالقاهرة، وعنوانها (مذهب الخليل النّحويّ)، وَقد طُبع الكتاب أكثر من مرّة في العراق ولبنان.
2. مدرسة الكوفة ومنهجُها في دراسة اللّغة والنّحو:والكتاب هو رسالته للدكتوراه التي تقدَّم بها إلى جامعة فؤاد الأول بالقاهرة، وقد طُبع الكتاب أكثر من مرّة في مصر والعراق ولبنان.

---

[1] مصطفى السقّا، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**(تصدير الكتاب)، ص11.

[2] ينظر:رياض السّوّاد، **مَهدِي المَخْزُومي وجهوده النّحويّة**، مر، س، ص27، 28، وَينظر: زهير غازي زاهد، **قراءة في تراث مَهدِي المَخْزُومي**، مر، س، ص315.

3. في النّحو العربي نقدٌ وتوجيهٌ :صدر عن دار الرّائد العربي والمكتبة العصرية في لبنان، وهو الكتاب الذي عرض فيه المِخْزُومي نظريَّته النّحويّة، وَموقفه من الفكر النّحويّ القديم، وآراءه في تجديده.

4. في النّحو العربي قواعد وتطبيق: وهذا الكتاب تطبيق لما رسَمه من منهج للدّرس النّحويّ في الكتاب السّابق، وقد طبعته دار الرّائد العربي والمكتبة العصرية بلبنان.

5. عبقريٌّ من البصرة : وهو تعليقات وإضافات كان مَهدِي المِخْزُومي يرمي إلى إلحاقها بكتابه (الخليل بن أحمد الفراهيدي)، لكنّه عدَل عن ذلك، فطبعته دار الشؤون الثقافية في بغداد سنة1972م، وَدار الرائد العربي في بيروت سنة1986م.

6. الدّرس النّحويّ في بغداد: طبع الكتاب في بغدادسنة1975م، وفي بيروت سنة1987م.

7. أعلامٌ في النّحو العربي : ترجم فيه لمجموعة من أعلام النّحو العربي كالخليل وسيبويه وَالفرّاء، وَقد طُبع في بغداد سنة1980م.

ب . الكتب المحقّقة:

1 . (مُعْجَم العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي : حقّقه مهدي المِخْزُومي بالاشتراك مع إبراهيم السَّامِرَّائِي، وطبعته وزارة الإعلام العراقية في ثمانية أجزاء سنة1980**م.**

2 . ديوان الجوَاهِري :اشترك مَهدِي المِخْزُومي في تحقيقه مع إبراهيم السَّامِرَّائِي وَآخرين، وَطبعته وزارة الإعلام العراقية سنة1973م في سبعة أجزاء.

3 . مدخلٌ إلى نحو اللُّغات السّامية المقارن :للمستشرق سباتينو مُوسْكَاتي وَآخرين، حقَّقه مهدي المِخْزُومي مع عبد الجبَّار المطلبيّ، وَطُبع في بيروت بدار عالم الكتب عام 1993م.

كما ترك مَهدِي المِخْزُومي عددًا وافرًا من المقالات والبحوث في اللّغة العربية والأدب نشرها أغلبها في مجلّات عراقية كمجلّة كلّية الآداب بجامعة بغداد، ومجلة المعلّم الجديد، ومجلّة الجامعة الموصلية، وكذلك بمجلّة مجمع اللّغة العربية بدمشق.

2 . آثاره المخطوطة:

وترك مَهدِي المِخْزُومي إضافة إلى هذا كله آثاراً مخطوطة لم ترَ النّور بعدُ، أذكر منها[1]:

1. آراء مطروحة للنِّقاش   2 . في الأصوات اللّغوية.

.

[1] ينظر: زهير غازي زاهد، **قراءة في تراث مَهدِي المَخْزُومي**، مر، س، ص315.

الفصـل الأوّل

مظاهر التّقليد في الدّرس النّحوي المخزومي

المبحث الأوّل: التّأثّر بالفكر الخليلي.

المبحث الثَّاني: مظاهر التّأثر بالفكر النّحوي الكوفي.

المبحث الثَّالث: قضايا أصول النّحو وَمصطلحاته.

المبحث الرَّابع: قضايا الإعرَاب وَنظريَّة العامِل.

تمهيد:

تعتبر قضية التّأثير والتأثّر قضية ثابتة ثبوتاً لا مجال فيه للشكّ في الفكر الإنساني عامّة، والعربي والإسلامي خاصّة، لأنّ الأجيال الخالفة في العصور كلّها دأبت على تقليد الأسلاف فيما ورثوه عنهم من تراث فكريّ، ولم تخرج علوم العربية والشّريعة على هذا القانون، حتّى العلوم نفسها خضعت لهذا المبدأ في التّأثير والتأثّر، وتقليد اللّاحق للسّابقين، وقال قائلهم:

فَكُلُّ خَيرٍ فِي اتِّبَاعِ مَنْ سَلَفْ   وَكُلُّ شَرٍّ فِي ابتِدَاعِ مَن خَلَفْ

وإلى جانب هذا المبدأ في حياة الإنسان وتطوّر فكره، نجد حقيقة مفادها أنّ العلوم لا تنشأ مكتملة البناء تامّة المكوّنات أوّل ما تنشأ، فلابدّ لكي يكتمل أيّ علم مِن عامل الزّمن الذي يحدث فيه مع امتداده هذا النّمو والاكتمال والنّضج، وخلال مسيرة النّضج هذه يُسهم العقل البشري بفعل مبدأ التّأثر والإبداع في بلوغ العلوم لمرحلة النّضج والاكتمال، وهي الحقيقة التي تمثّلت في النّحو العربي، فالتّراث النّحوي الذي خلّفه النّحاة ترك أثره في الأجيال المتعاقبة على مدى قرون طويلة.

فالنّحو الذي تعلّمته الأجيال خلال أزمان طويلة هو نحو الخليل وسيبويه والكسائي والمبرّد والفارسي وابن جنّي، وهو أمر لا عيب فيه إلّا إذا كان الخالفون مقلّدين ومتعصّبين للسّالفين، ولم يخرج المحدَثون عمّا كان عليه الأوّلون، إذ وجدناهم يبدؤون مِن حيث انتهى الأقدمون، وفي تعاملهم مع التّراث النّحوي خضعوا لمبدأ التأثّر على تفاوت بينهم، فلا يزال هؤلاء المحدَثون يصدرون عن أقوال طائفة من النّحاة السّالفين، ويحيون فكرهم، ويتبنّون آراءهم، ويحتجون لها، ويستدلّون بها، وتلك طبيعة الفكر البشري حين يعتقد صاحبه أنّ ذلك الرّأي صواب وجدير بأنْ يُؤخَذَ به، فإنّه يتمسّك به، ويدافع عنه، ويبسط له الحجج والعلل التي تنصره.

وهي القضية التي نريد أنْ نتلمّسها في فكر المخزومي النّحوي، لنقف على مصادر التّأثير فيه، والتي رسمت مظاهر التّقليد في درسه النّحوي على الرّغم من تنوّع تلك المصادر كما سنرى، فمنها القديم، ومنها الأقدم، ومنها الحديث الذي كان قريناً لعصره، وقد أثبت الفكر الإنساني أنّ تأثّر الإنسان بفكر غيره يحدث نتيجة اتّصال مباشر بالمؤثّر، أو نتيجة لاطّلاعٍ على فكره، وهو ما سنجده كلّه عند مهدي المخزومي حين درَس نحو العربية.

المبحث الأوّل

التّأثّر بالفكر الخليلي

أوّلا . الخليل بن أحمد الفراهيدي

ثانياً . التّأثّر بالفكر الخليلي

1 . نشأة اللّغة وموقفه منها

2 . العلاقة بين اللَّفظ والمعنى

3 . الدّرس النّحويّ المتكامِل

1.3 . الدّرس الصّوتي

2.3 . الدّرس الصَّرفي

3.3 . الدّرس النّحويّ

4 . المصطلح النّحوي

1.4 . التّشريك

2.4 . الخفض

3.4 . الخِلَاف (الصّرف)

5 . القياس

.

أوّلا . الخليل بن أحمد الفراهيدي:

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) واحد من أعلام العربية الذين تركوا أثرًا كبيرًا في درس العربية في مختلف تخصّصاته، وذلك بفضل عقله الفذّ، وإلى الخليل يرجع الفضل في وضع علم العروض يكاد يكون مكتملاً، وإليه يعود الفضل في وضع أساس للمعاجم العربية بمعجم(العين)، وهو أوّل المعاجم العربية الواصلة إلينا، وإسهامه في علم الأصوات، وعلم الصّرف لا يقلُّ عن إسهاماته الأخرى في البحث اللّغوي، وذلك بترتيبه للأصوات اللّغوية ترتيباً جديداً، ودراسته لبنية الكلمة وما يلحقها من اشتقاق وزيادة ونحت، وجهوده في علم النّحو هي التي مكّنت من إرساء قواعد النّظرية النّحوية التي حفظها سيبويه في (الكتاب)، وما قامت عليه من أصول السّماع والقياس والتّعليل والعامل، لذلك عدّه طائفة من الباحثين المعاصرين واضع النّحو العربي بحقّ[1]، كما كان له الأثر الكبير الذي خلّفه في تلاميذه مِن أعلام العربية، كعبد الملِك بن قُريِّب الأصمعيّ (ت213هـ)، وسيبويه (ت180هـ)، وَالكِسَائِي (ت189هـ)، وغيرهم.

وقف مهدي المخزومي على هذه القمّة العلمية من خلال ما كتبه عنها في كتابين هما: (الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه)، وَ(الخليل بن أحمد عبقري من البصرة)، فتتبّع ما أبدعه فكره الخِصْب، وعقله الفذّ في الدّرس اللُّغوي، وحقّق. بالاشتراك مع إبراهيم السّامرّائي . معجم (العين)، ولم يُخْفِ تأثّره بمنهجه ودرسه اللّغوي، فتبنّى آراءه، ونادى بها، وساق لها الحجج والتّعليلات.

وبتتبّعنا الموضوعات النّحويّة واللُّغوية التي عُني بها الخليل بن أحمد، وتأثَّر بها مَهدِي المخْزُومي، نجده تناول طائفة منها في درسه النّحوي، ونذكر الأهمّ منها في المقام:

ثانيا . التّأثّر بالفكر الخليلي:

1 . **نشأةُ اللّغة وموقفُه منها:**

عُني الباحثون العرب والأوروبيون بموضوع نشأة اللّغة الإنسانية، وساقهم البحث في هذه القضية إلى نظريات مختلفة لا تسلَم واحدة منها من النّقد، حتىَّ إنَّ الجمعية اللّغوية الفرنسية قرّرت سنة1878م مَنْع تقديم أبحاثٍ في هذا الموضوع لعدم وجود جدوى علمية مِن وراء ذلك،

[1] ينظر: شوقي ضيف، **المدارس النّحويّة**، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1989م، ص56.

ولأنّ البحث فيه أصبح ضربًا من التّخمين في المغيّبات [1]، ومع ذلك لم ينقطع اللّغويون عن البحث في نشأة اللّغة في سبيل الوصول إلى نظرية تطمئنُّ إليها النّفس، ولم تخرج أغلب آرائهم في هذا الموضوع عن حدود النظريات السّابقة التي قال بها أكثر المتقدّمين من اللّغويين العرب وغيرهم.

وقد ذهب جمهور الأقدمين من علماء العربية إلى أنّ اللّغة إلهام إلهيّ مستندين في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا﴾سورة البقرة، الآية (30)، وقال آخرون بنظريَّة الاصطلاح وَالمواضَعة، فاللّغة عند هذا الفريق من الباحثين لا يسَعُ واحدًا من النّاس إحداثُها بمفرده، لأنّها ظاهرة اجتماعية تنشأ بسبب الحاجة إلى التّعبير[2].

وذهب فريق آخر من الباحثين في نشأة اللّغة إلى أنّ اللّغة نشأت بمحاولة حكاية أصوات الطبيعة وتقليدها، ثمّ تطوَّرت هذه المحاكاة بتطوُّر حياة الإنسان وحضارته، وتبدّل حاجاته، ويعتبر إبراهيم أنيس أبرز اللّغويين العرب القائلين بها، وَهو الذي رفض انتقادات المعترضين عليها الذين يرون أنّها تقف بالفكر الإنساني عند حظائر الحيوان، معلِّلا موقفه بأنّ الواقع يُبرهِن على أنّ كلمات كثيرة في اللّغات الإنسانية قد انحدرت من تقليد الأصوات[3].

وكان أبو الفتح بن جنيّ (ت392هـ) قد ذكر هذه النّظرية في كتابه (الخصائص) دون أنْ ينسبها إلى قائل بعينه، وجعلها وجهاً صالحاً، ومذهبا مُتَقبلاً [4]، وينفي مَهدِي المخْزُومي أن يكون ابن جنيّ هو أولَ مَن قال بهذه النّظرية من علماء العربية القدماء، ويرفع نسبتها إلى الخليل بن أحمد، فهو أقدم أعلام العربية الذين نُقِلَتْ عنهم هذه النَّظرية في نشأة اللّغة الإنسانية، وإنْ لم تكن عنده تامَّة متكامِلة، لكنّها كانت ماثلة في ذهنه، ولا يُخفِي المخْزُومي ميْلَه إلى هذه

[1] ينظر:عبدُه الرَّاجحي، **فقه اللّغة في الكتب العربية**، دار النّهضة العربية، بيروت، دط، دت، ص77.

[2] ينظر:محمد حسين آل ياسين، **الدّراسات اللُّغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثَّالث**، مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1400هـ/1980م، ص445.

[3] ينظر:إبراهيم أنيس، **دلالة الألفاظ**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دط، 1997م، ص21 .

[4] ينظر:عثمان أبو الفتح بن جنِّي، **الخصائص**، تح محمد عليّ النّجار، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1427هـ/2006م، ص76.

النّظرية، فهي عنده أقرب النّظريات إلى المعقول، وأشْبهَها بطبيعة اللّغة بوصْفها ظاهرة اجتماعية[1]، لكنّه لم يذكر مُسوِّغات اختياره لهذه النّظرية إلّا النّقل عن الخليل، ولا أراه كافياً للقول بنشأة اللّغة بمحاكاة أصوات الطّبيعة، ثمّ إنَّه قطَع بنسبتها إلى الخليل مُعتمِداً على ما نقله عنه ابن جنيّ في كتابه (الخصائص) حيث نلمح من خلال تفسيره لبعض الألفاظ القولَ بوجود المناسبة الطّبيعية بين الألفاظ ومدلولاتها، لكنَّ القول بهذه المناسبة بين بعض الكلمات ودلالاتها، لا يستلزم تعميم هذه الظّاهرة على العربية، وما أكثر ألفاظها ! لذا أرى أنّ القطع بهذه النّظرية ونسبتها إلى الخليل بن أحمد ضرب من التّوسّع والحكم الجازم في موضع زلل يحتاج إلى طول نظر وتأمّل.

2 . **<u>العلاقة بين اللَّفظ والمعنى</u>**:

نتج عن الخلاف حول نشأة اللّغة الإنسانية، خلاف آخر يتعلَّق بدلالة اللَّفظ على المعنى، فمِن علماء العربية مَن ذهب إلى أنّ المناسبة بينهما طبيعية تحمِل الواضع على أنْ يضع لفظاً معيّنًا للدلالة على معنى، ونُسَب هذا القول إلى إبراهيم بن سليمان الصَّيْمَريّ أحدِ مُتكلّمي المعتزلة[2]، وإذا كان معظم اللّغويين العرب لا يأخذون بهذا الرأي، فإنّ كثيراً منهم يربطون الألفاظ بمدلولاتها ربطاً وثيقاً يكاد يماثِل القول بالمناسبة الطبيعية، فابن جنيّ يعقد في كتابه (الخصائص) بابا عنوانُه:(بابٌ في إمْسَاس الألفاظ أشباهَ المعاني)، ينقل فيه عن الخليل قوله:«كأنّهم توهَّموا في صوت الجُنْدُب استِطالة ومداًّ، فقالوا:صَرَّ، وتوهَّمُوا في صوت البازِيّ تقطيعًا، فقالوا:صَرْصَرَ»[3].

ويتَّخذ مَهدِي المخْزُومي من أقوال الخليل بن أحمد التي أوردها ابن جنيّ دليلًا على أنّه كان أوّل الذّاهبين إلى وجود العلاقة الطّبيعية بين اللَّفظ ومدْلُوله، وهو الذي مهّد لابن جنيّ واللّغويين العرب مِن بعده دراسة اللّغة العربية على أساسٍ من حكاية الأصوات الطبيعية،

[1] مَهدِي المخْزُومي، **الفراهيدي عبقري من البصرة**، دار الشّؤون الثّقافية العامة، بغداد، ط2، 1989م، ص53.

[2] ينظر:جلال الدّين السُّيوطي، **المُزهِر في علوم اللّغة وأنواعها**، تح محمد جاد المولى وأصحابه، دار الجيل، بيروت، دط، دت، ج1، ص47.

[3] ابن جنّي، **الخصائص**، مر، س، ص407.

وليست فكرة الاشتقاق الكبير القائم على أساس التّقاليب المختلفة للّفظ إلّا تطبيقًا للفكرة التي أجملها الخليل[1]، ويبدو أنَّ مَهدِي المِخْزُومي قد جعل القول بنظرية محاكاة أصوات الطبيعة في نشأة اللّغة ملازمًا للقول بالعلاقة الطبيعية بين اللَّفظ وَالمعنى، وَهو ما تنفيه اللّسانيات، فاللِّساني السوِيسري فردناند دي سوسير (Ferdinand de Saussure) يرفض القول بالمناسبة الطبيعية بين الدَّال والمدلُول، ويعتبر العلاقة بينهما اعتباطية(Arbitraire)، فلا يوجد في سلسلة الأصوات التي تُكوِّن الدّال ما يدلُّ على المدلُول، وكلُّ ما في الأمر أنّ ذلك يتمُّ بينهما بالوضع والاصطلاح، ودي سوسير(ت1916م) لا يُطلِق مبدأ الاعتباطية على جميع الأدلّة اللّغوية، فهو يستثني الأدلة التي ترتبط بمدلولاتها بمحاكاة الأصوات[2].

واعترض اللّساني الفرنسي إميل بنْفنست(ت 1976م) (Benveniste Emile)على دي سوسير، وألغى مبدأ الاعتباطية بين الدليل اللّغويّ ومدلوله، مُؤَكِّدًا على تلازمهما في الاستعمال بالنسبة لأفراد الجماعة الإنسانية الواحدة، فالدَّالُّ وَالمدلول أو الصُّورة الصَّوتية وَالتَّمثيل الذِّهني هما في الواقع وجهان لأمر واحد، ويتشكَّلان معاً كالمحتوِي وَالمحتَوَى[3].

3 . **الدّرس النّحويّ المتكامِل:**

نظر مَهدِي المِخْزُومي في منهج الخليل بن أحمد في دراسته للنّحو العربيّ، فوجده منهجاً يُغاير مناهج النُّحاة المتأخِّرين الذين عُنُوا بتتبّع أواخر الكَلِم، وما لحِقها من إعراب وَبناء، وفصَلوا بين الدّراسة الصَّوتية والدّراسة الصّرفية، وعزلوا الدّراسة النّحويّة عنهما ، وكان يرى أنّ الدّرس النّحويّ المتكامل الذي نهجه الخليل يبدأ بالدّرس الصّوتي الذي يُمهِّد للدّرس الصّرفيّ ليكتمل في آخر مراحله بالدّراسة النّحويّة[4].

1.3 **- الدّرس الصّوتي:**

درس الخليل بن أحمد العربية، وبدأ دراستها من حيث يجب أن يبدأها بدراسة الصَّوت، وذلك بضبطه لمخارج الحروف، فأعاد ترتيب الأصوات حسب مخارجها في الجهاز الصّوتي، فبدأ

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **الفراهيدي عبقريّ من البصرة**، مص، س، ص56 .

[2] Ferdinand de Saussure, **cours de linguistique générale**, ENAG, Alger, 2edt, 1994, p100.

[3] Benveniste Emile, **problèmes de linguistique générale**, Gallimard, Paris, 1996, T1, p51.

[4] ينظر:مَهدِي المِخْزُومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1964م، ص27.

بحروف الحلْق، وانتهى بالحروف الشفوية، وهو الترتيب الذي لم يُعرَف أحد قام به قبل الخليل، واعتبر الحلق أوّلَ المخارج، واستتْبع ذلك بملاحظته لتآلف الأصوات اللّغوية إذا تجاورت في درَج الكلام، وما ينتج عن ذلك من ظواهر لغوية كالإدغام والإعلال والإبدال، وهو أوَّل من عرض للأصوات بين علماء العربية، وأَّول من نبّه إلى أثر هذا الدّرس الصّوتي في الدّرس النّحويّ[1].

تأثّر مَهدِي المِخْزُومي بمنهج الخليل، ودعا إلى إعادة دراسة العربية على وفق منهجه، فالدّراسة اللّغوية الأولى التي يجب أن يُعنىَ بها اللّغوي، وبها يعرِف الباحث في اللّغة ظواهر لغوية كثيرة تُدرَس في كتب النّحو، هي الدّراسة الصَّوتية، وعرَض لهذا الرأي في كتابَيْه في نقد النّحو العربي وتوجيهه، وحين وضع كتابه الثاني منهما (في النّحو العربي قواعد وتطبيق) مهّد له بدّراسة الصّوت، ومخارج الحروف، ولم يكد يخالف الخليل بن أحمد في هذا التّمهيد إلاّ في موضعين حين عَدَّ الهمزة أوَّل الحروف الحَلْقية، وقدّم الهاء على العين في ترتيب أحرف الحلق ترجيحا لترتيب سيبويه وابن جنّي[2].

ويذهب مَهدِي المِخْزُومي إلى أسبقية الدّرس الصّوتي عند الخليل، وما يجب أن يكون عليه منهج الدّرس اللّغويّ، مُدلِّلًا على ذلك بأنّ الخليل التفَتَ إلى القول بالعامل النّحويّ بعد أن بدأ يدّرس تآلُف الأصوات اللّغوية، ولاحظ تأثير بعض الحروف في بعض، فحملَه طول تأمُّله في هذه الظواهر الصّوتية إلى ملاحظة تأثير بعض الألفاظ في بعضها الآخر من حيث إعرابها، وهو ما يُسمَّى في اصطلاح النُّحاة نظرية العامل[3].

2.3 - الدّرس الصَّرفي:

عُنِي مَهدِي المِخْزُومي بالدّراسة الصّرفية بعد دراسة أصوات اللّغة، فالدّرس الصَّرفيّ يجب أنْ يَنْبني على دراسة الأصوات، ولأنّ هذا هو المنهج الصّحيح الذي سار على خطاه الخليل بن أحمد الذي عُنيَ بالدّرس الصّرفي، وما يندرج فيه من موضوعات كالنّحت والاشتقاق والتركيب بعد دراسته للأصوات اللّغوية .

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **الفراهيدي عبقريّ من البصرة**، مص، س، ص40 - 46.

[2] ينظر:مَهدِي المِخْزُومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق** ، دار الرّائد العربي، بيروت، ط 2، 1406هـ/1986م، ص3، 10.

[3] ينظر:مَهدِي المِخْزُومي، **مدرسة الكوفة، وَمنهجها في دراسة اللّغة والنّحو،** دار الرّائد العربي، بيروت، ط6، 1986م، ص265، وَينظر:محمد حسين آل ياسين، **الدّراسات اللُّغوية عند العرب**، مر، س، ص370.

وموضوع الدّرس الصّرفي كما يراه الباحث موضوع الدّراسة هو الكلمة المفردة، بمعنى حال كونها بمعزل عن التركيب، وَهو يبحث فيها من حيث بنيتها وزِنتها واشتقاقها، ومن حيث تجرّدُها وزيادتها، وغير ذلك من القضايا التي تتّصل بعلم الصّرف[1].

وإذا رجعنا إلى تراث العربية في علم الصرف، وجدنا النُّحاة يتناولون في درس الصّرف الإدغام والإعلال والإبدال [2]، ونجد مثل ذلك في كتب الصّرف الحديثة، يقول حاتم الضَّامن وهو مِن تلاميذ مَهدِي المخْزُومي: «موضوع علم الصَّرف هو المفردات العربية من حيث البحثُ عن كيفيّة صياغتها لإفادة المعاني، أوْ مِن حيث البحثُ عن أحوالها العارضة لها من صِحَّة وإعلال ونحوهما »[3]، لكنَّ مَهدِي المخْزُومي يرى أنّ علماء التَّصريف وقعوا في السّهو حينما جعلوا ظواهر لغويةٍ كالإدغام والإبدال والإعلال موضوعاتٍ في دراستهم الصَّرفية، وكان حرِيّ بهم أن يجعلوا دراستهم لبنْية الكلمة، وما يعرِض لها من تغيُّر، فليست هذه الظواهر ممّا يعرض لبنية الكلمة، لكنّها تعرض للصوت حين يجاورُ صوتا يخالفه في الصفة، أو يقارِبه في المخْرَج[4].

وَكان الخليل يرى أنّ الاسم في العربية لا يقلُّ بناؤه عن ثلاثة أحرف، فإذا جاءت أسماء مُؤلَّفة من حرفين، فإنّ تمامها من ثلاثة أحرف مثل: يدٌ، دمٌ، فمٌ [5]، بينما يذهب المخْزُومي إلى أنّ مثل هذه الكلمات ثنائية، فإذا أُريد جمعها مثَلا زِيد في آخرها واوٌ أو ياء، فيقال:أَيْدِي، وَدِمَاءٌ بإبدالِ الهمزةِ مِن الواو[6].

3.3 . الدّرس النّحويّ:

يمثِّل الدّرس النّحويّ حلقة ثالثة من ثلاث حلقات مترابطة ومتلازمة، فلا يسَع الباحث في نحو العربية أنْ يبحث في التراكيب النّحويّة، وَيدرُس كَلِمَها ضمن هذه التّراكيب إلاّ إذا تتبَّع المراحل التي تسبق هذا الدّرس، وهي الدّراسة الصّوتية، ثم الدِّراسة الصّرفية.

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص28.

[2] ينظر:محمد بن يوسف أبو حيَان الأندلسي، **المبدع في التّصريف**، تح عبد الحميد طلَب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 1402ه/1982م، ص49.

[3] حاتم الضّامن، **الصّرف**، دار الحكمة، الموصل، العراق، ط1، 1991م، ص13.

[4] ينظر:مهدي المخزومي، **الفراهيدي عبقري من البصرة**، مص، س، ص44.

[5] ينظر:الخليل بن أحمد الفراهيدي، **معجم العين**، تح إبراهيم السَّامِرَّائِي وَمَهدِي المخْزُومي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط1، 1984م، ج1، ص49.

[6] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق**، مص، س، ص12.

وقد بدأ الدّرس النّحويّ القديم في نظر مَهدِي المِخْزُومي بعبد الله بن أَبي إسحاق الحَضْرَمِيّ(ت117هـ)، فهو ومَن عاصره كانوا أوَّل من تكلَّموا في موضوعات النّحو باصطلاحه الخاص، فإذا جاء عصر الخليل بن أحمد كا ن الدّرس النّحويّ يتّسم بالنّضج والاكتمال، وهو الذي منحه ذلك، لأنّ تاريخ النّحو يشهد أنَّه لا أحدَ مِن مُعاصريه يمكن أن يُقرَنَ به في الوصول بالدّرس النّحويّ إلى النّضج، وأقوالُ الخليل في مختلف قضايا النّحو حَواها كتا ب سيبويه، فهو المبدِع الحقيقيّ للنّحو في نظر مَهدِي المِخْزُومي، وهذه الأقوال وافرة في (الكتاب)، فقد أرسى نظرية العامل النّحويّ، وذكر أنوا ع العوامل اللّفظية، وتحدّث عن أنواع المعرَبات، ونقَل عنه سيبويه أقوالَه في أساليب نحوية كالاختصاص والتّحذير والمدح والذّمّ، وَدرَس الجملة العربية وأنواعها، وبسَط المعانيّ الإعرابية، وكان في كلِّ ذلك يشرح، وَيعلِّل، ويتأوَّل مع فهم عميق لِلُغة العرب، واستيعاب واعٍ لأساليبها[1].

لذلك كان المخزومي يرى أنّ التّرتيب بين المستويات الثّلاثة ضرورة لدارس اللّغة، فيبتدئ الدّارس بالمستوى الصوتي الذي يُمَكِّنه مِن دراسة القضايا الصرفية وَفهمها منتهياً بالمستوى النّحويّ أو مستوى التراكيب النّحويّة.

والكتاب الذي وضَعه سيبويه حوَى هذه الدّراسة المتكاملة، لكنّها جاءت غير مُرتَّبة، فالدّرس النّحويّ هو الذي جاء في بداية الكتاب، ثمَّ تلاه دراسة الموضوعات الصّرفية، وخُتِم بالدّرس الصَّوتي، وتأخُّرُ دراسة الأصوات في تأليف الكتاب، لا يعني أنها كانت هي الأخيرة في الدّرس عند الخليل بن أحمد، ولو بدأنا قراءة (الكتاب) مِن آخره لوجدنا الدّرس اللُّغوي مُرتَّبا حسب المستويات الثّلاثة، وَلعلَّ هذا التَّرتيب هو من فعل النُّسَّاخ [2]، ولكنّ الزعم أنّ هذا من عمل النُّسّاخ أمر يحتاج إلى دليل لإثباته، ولو كان هناك ما يدلُّ على هذا، لَذَكرهُ الأَقدمون الذين عُرِف عنهم اهتمامهم بـ(الكتاب)، كما نُقل إلينا خلافهم في نسبة معجم(العَين) إلى الخليل، وَلأشار إليه محقِّق الكتاب عبدُ السَّلام هارون، لذلك أرى أنّه لا دليل يثبت ما توقّعه المخزومي، فالمادّة اللّغوية في (الكتاب) مرتّبة بفعل سيبويه، ولا دخل للنّساخ في ذلك.

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **الفراهيدي عبقري من البصرة**، مص، س، ص93.

[2] ينظر:رياض السّوّاد، **مَهدِي المَخْزُومي وَجهوده النّحويّة**، مر، س، ص43 ، وينظر:محمد حسين آل ياسين، **الدّراسات اللّغوية عند العرب**، مر، س، ص371.

وَوَصْلُ هذه المستويات بِبَعضها في الدّرس النّحويّ قد تمثَّله أبو الفتح بن جنّي في بعض كتبه، وَكان يرى على مَن أراد معرفة النّحو أنَّه يلزمه أنْ يدرس التَّصريف، لأنَّ معرفة الكلمة في حال انفرادها، ينبغي أنْ يكون أصلاً لمعرفة حالها في التركيب [1]، وَأقرّ هذا المبدأ الدّارسون المعاصِرون، فهُم يذهبون إلى أنَّه لا نستطيع أن نُدرك كثيراً من مسائل الصّرف، دون دراسةٍ للأصوات، كما أنّ عددا كبيرا من مسائل النّحو لا يمكن فهمُها إلّا بعد دراسة الصّرف[2].

4 . **المصطلح النّحوي**:

تتمايز العلوم بعضها من بعض بجملة من الفوارق والخصائص من أهمّها المصطلحات ودلالاتها الخاصّة في كلّ علم، والنّحو تميّز باصطلاحات نحاته، بل إنّنا نجد لكلّ مدرسة نحوية مصطلحاتها التي تختلف بها عن غيرها، وإلى الخليل بن أحمد يُردّ الفضل الأول في وضع الكثير من المصطلحات النّحوية التي نقلها عنه سيبويه بأمانة، وكان أبو الأسود الدُّؤَلي(ت 69هـ) قد وضع النَّقْط الإعرابي للقرآن الكريم، ثمّ جاء الخليل فطوّر نقط أبي الأسود بعلامات أكثر دلالة على الإعراب، وهي العلامات التي لا تزال تعرفها العربية حتّى اليوم، وهو الذي سمّى علامات الإعراب في الأسماء بالأسماء المعروفة، كالرّفع والنّصب والخفض، كما سمّى علامات البناء باسم الضمّ والفتح والكسر، وسمّى السّكون وقْفاً، وغيرها من المصطلحات التي استخدمها المخزومي، وسعى إلى تصحيح نسبتها إلى الخليل، وإحياء ما رأى أنّه قد ذهبت به عوادي الزّمن، ونلاحظ أنّه لم يفرد باباً للحديث عن المصطلح النّحوي عند الخليل في كتابه(الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه)، ولكنّه أشار إلى بعضها في ثنايا دراسته عن المدرسة الكوفية.

ونعرض فيما يلي عددا من المصطلحات النّحوية التي تمثّلها مهدي المخزومي ونسبها إلى الخليل:

1.4 . **التّشريك**:استخدم النّحاة هذا المصطلح للدّلالة على العطف، أو النّسق كما سمّاه الكوفيون، قال سيبويه: «هذا باب مَجرى النّعت على المنعوت، والشّريك على الشّريك، والبدل

---

[1] ينظر:ابن جنّي، **المُنصف شرح كتاب التّصريف للمازني**(نسخة مصوّرة)، تح إبراهيم مصطفى وَعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1، 1373هـ/1954م، ج1، ص4.

[2] ينظر:عبدُه الرَّاجحي، **التّطبيق الصَّرفي**، مكتبة المعارف، الرّياض، ط1، 1420هـ/1999م، ص7.

على المبدَل منه، وما أشبه ذلك »[1]، وسمّى الخليل العطف إشراكاً، وسمّى حروفه حروف الإشراك[2]، وقد وظّف المخزومي هذا المصطلح للدّلالة على اشتراك شيئين، وجعله معنى خاصّاً لبعض أدوات العطف:الواو، والفاء، وثُمَّ، لكنْ ليس في حديثه عن التّشريك ما يدل على أنّه ينسبه إلى الخليل، كما زعم رياض السّوّاد الذي نسب بعض المصطلحات الكوفية كالإضافة والكناية إلى الخليل، ثمّ زعم أنّ المخزومي قال بها في دراسته النّحوية إحياءً لتراث الخليل [3]، والمخزومي يذكر أنّ مصطلح (الإضافة) كوفي، ويفضّل تسمية حروف الجرّ حروف الإضافة كما سمّاها الكوفيون[4]، فالمخزومي في توظيفه لكثير من المصطلحات النّحوية، كان يهدف إلى إحياء المصطلح الكوفي، لأنّه يرى فيه الأنسب في الدّلالة على المعنى النّحوي الذي يؤدّيه، أو يفهم منه.

2.4 ـ **الخفض**:هو مصطلح كوفي يقابله مصطلح الجرّ عند البصريين، ويرى المخزومي أنّ الخفض ليس مصطلحاً كوفيّاً، ولا بصريّاً، لكنّ نحاة المِصرَين اقتبسوه من الخليل، وتوسّع فيه الكوفيون، في حين كان الخليل يقصره على المنوّن [5]، ووظّف المخزومي هذا المصطلح حتّى لا يكاد يرد عنه المصطلح البصري(الجرّ) الذي يقابله[6].

3.4 ـ **الخِلَاف(الصّرف)**: أهمّ مصطلحات النّحو الكوفي، وهو من العوامل المعنوية عندهم، وهو أنْ يكون في الكلام ما يوهم اشتراك كلمتين في الحكم، لكنّ الثّاني منهما يختلف عن الأوّل في حركة الإعراب التي تكون قرينة على مخالفته للأوّل في الحكم، وأعملوه في أربعة مواضع هي: (1) ـ المفعول معه، (2) ـ والظّرف المنصوب الواقع خبراً، (3) ـ والمضارع المنصوب بعد واوٍ، أو فاءِ السّببية في سياق الطّلب، أو النّفي، (4) ـ والمضارع المرفوع بعد واو المعية المسبوقة بنفي، أو طلب، ويذهب المخزومي إلى أنّ الكوفيين تصيّدوه من كلام الخليل في

---

[1] عمرو بن عثمان أبو بشر سيبويه، **الكتاب**، تح عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م، ج1، ص421.

[2] مر، ن، ج2، ص378، وينظر: ج3، ص502.

[3] ينظر:رياض السّوّاد، **مهدي المخزومي وجهوده النّحوية**، مر، س، ص48 ـ 49.

[4] ينظر:مَهدِي المِخْزُومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص78.

[5] ينظر:مَهدِي المِخْزُومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو**، مص، س، ص311.

[6] ينظر:مَهدِي المِخْزُومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س،ص76، وينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق**، مص، س، ص68.

نصب المستثنى، وطبّقوه في الموضوعات السّابقة، ويرى أنّه يمكن توسيعه ليشمل المستثنى بـ(إلاَّ)، وخبر(ليسَ)، و(ما) الحجازية، كما ذهب المخزومي إلى أنّه لا فرق بين مصطلحي الصّرف والخلاف، فمِلاكهما واحد[1].

5 . **القياس:**

القياس أصل من الأصول التي بنى عليها النّحاة نظريتهم النّحوية، ويأتي من حيث أهمّيته في المقام التّالي للسّماع، وقد اصطنع النّحاة القياس في درس النّحو على اختلاف بينهم، بين مُوَسّع له ومضيّق، وذكروا له أنواعاً، لا يعنينا الحديث عنها جميعاً في هذا المقام، وكان المخزومي قد رفض هذا التّوسّع في القياس النّحوي، وذهب إلى أنّ القياس الجدير بالمتابعة القياس المبني على أساس المشابهة بين ركنيه، وحكاية ما سُمِع من كلام العرب وأساليبهم، وهو القياس المقبول الذي كان الخليل يأخذ به في درس النّحو واللّغة، مِن ذلك ذهابه إلى تركيب(لَنْ) مِن (لا وأَنْ)، فحذفوا الهمزة قياساً لها على كلمات أخرى، نحو:وَيلَمّه، وأصلها(وَيْ لِأُمِّهِ) [2]، أمّا قياس العلّة الذي تبارى فيه النّحاة، فقد رفضه المخزومي، لأنّه نتج عن تأثّرهم بالعلّة الفلسفية التي جرّها المنطق والفلسفة على نحو العربية.

.

[1] ينظر:مَهدِي المخْزُومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو**، مص، س، ص294، 297، 298.

[2] ينظر:سيبويه، **الكتاب**، مر، س، ج3، ص5، وينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص22 . 23.

المبحث الثّاني

مظاهر التّأثّر بالفكر النّحوي الكوفي

1. مدرسة الكوفة النّحوية
2. أصول الفكر النّحوي الكوفي
3. مظاهر تأثّر المخزومي بالفكر النّحوي الكوفي
   1.3. أَصْلُ المشْتقَّات
   2.3. أَسْماءُ الأَفْعال
   3.3. خَبرُ الأَفعال النَّاقِصة
   4.3. أَقْسامُ الفِعْل
   5.3. التَّنازُع
   6.3. الاشْتِغال
   7.3. تقدِيمُ الفاعلِ على فعْلِهِ

تهيّأت عوامل مختلفة ساعدت على أنْ ينشأ النّحو العربي في البصرة، وإنّ مِن أهمّ هذه الدواعي اللّحن الذي طرأ على الألسنة، وبخاصة في تلاوة القرآن الكريم، وَقد سبقت البصرة إلى نشأة الدّرس النّحويّ حتى إذا جاء عهد الخليل بن أحمد اكتملت معالم النّحو، وإن بقي لزمن مختلطا مع أنواع الدّرس اللغوي الأخرى.

وجاء النُّحاة بعد سيبويه فوسَّعوا مادته، ومدُّوا فروعه، واستقلَّ بذلك كلّه كدرس لغويّ، وعُني به لغويون عُرفوا بالنُّحاة، وعلى هذه الشَّاكلة شادَ نحاة البصرة صرْح النّحو، ورفعوا أركانه، في وقت كانت الكوفة معنية بالقراءات القرآنية ورواية الشِّعر، لكنَّ الكوفة ما لبثت أن عرَفت علماء ورواة للأدب لهم عنايةٌ بالنّحو ومشاركة في درْسه، ويختلف الباحثون في أولية النّحو الكوفيّ، فيذهب القُدامى من أصحاب الطبقات إلى أنَّ أبا جعفر الرُّؤَاسي ومُعاذ الهرَّاء (ت187هـ) هما من أوائل نُحاة الكوفة، وقد عدّهما محمد الطنطاوي في الطَّبَقة الأولى من نحاتها[1]، لكنَّ فريقا من الباحثين يذهب إلى أنَّ النّحو في الكوفة بدأ بداية حقيقة بالكِسَائِي ثمّ تلميذه الفرَّاء، فهما من رسم منهجه، ووضع أُصوله، حتّى تهيَّأ بخصائصه التي استقلَّ بها عن النّحو البصريّ[2].

1 . **مدرسة الكوفة النّحوية:**

ذهب مَهدِي المخْزُومي إلى أنّ مدرسة الكوفة النّحوية تبتدئ بالكِسَائِي وَالفرَّاء، فهما المؤسّسان الحقيقيان لها، وهما مَن نهج لها نهجاً مُستقلًّا عن المدرسة البصرية، ويردُّ المزاعم التي جعلت الرُّؤاسيّ ومعاذ الهرَّاء مؤسّسين للدّرس النّحوي بالكوفة، وإذا نُسِب هذا الزّعم إلى الكوفيين، فهو لرغبته م في التّنافس العِلميّ مع البصريين، لذلك رفعوا نسبة النّحو الكوفي إليهما[3].

---

[1]ينظر: محمد الطَّنطاوي، **نشأة النّحو وتاريخ أشهر النُّحاة**، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1426هـ/2005م، ص69، ويُنظر: محمد بن الحسن أبو بكر الزُّبيديّ الأندلسيّ، **طبقات النّحويّين وَاللّغويين**، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984م، ص125.

[2]ينظر: شوقي ضيف، **المدارس النّحويّة**، مر، س، ص154.

[3] ينظر: مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو**، مص، س، ص78 ـ 79.

فالكِسَائِي هو النّحويّ الأول في الكوفة الذي رسم للكوفيين معالم الدّرس النّحويّ، فلم تعرف الكوفة نحويّاً حقيقياً قبله، والمصدر الأوّل الذي استقى منه الكِسَائِي هو الخليل بن أحمد، وهو الذي لقَّن الكِسَائِي صناعة الإعراب وعلم النّحو.

وحين يُؤرِّخ مَهدِي المخْزُومي لمدرسة الكوفة، يذهب إلى القول بأنَّها استمرَّت قرابة قرن ونصف من الزمن، ويُحدِّد نهاية نشاطها اللّغويّ والنّحويّ بأواخر القرن الثّالث للهجرة.

والأئمة الثّلاثة الذين بهم بُدِئت المدرسة الكوفية، وخُتمت، وعلى آرائهم النّحويّة ومنهجهم تأسَّست هم الكِسَائِي وتلميذه الفرَّاء، وأحمد بن يحي ثعلب (ت 291هـ)، وما عدا هؤلاء الثّلاثة فهم أصحابٌ لهم، وليس لهم آراء نحوية خاصة، كهشام بن معاوية الضَّرير(ت 209هـ)، لأنّ هشاماً ومَن مثله إنّما كانوا يُردِّدُون أقوال أولئك الأئمّة الثلاثة.

وإذا وُجد إلى جانب هؤلاء نُحاة آخرون، فهم الذين خلَطوا المذهبين، ومِن نشاطهم النّحويّ المتمثِّل في الانتخاب مِن آراء البصريين والكوفيين نشأت مدرسة جديدة هي المدرسة البغدادية، فمَهدِي المخْزُومي قال في مرحلة ما بوجود مدرسة نحوية ثالثة إلى جنب المدرستين الكبيرتين، هي المدرسة البغدادية، لكنّه أعاد النّظر في حقيقة وُجُودها حينما كتب كتابَهُ (الدّرس النّحويّ في بغداد) بعد النُّضج المعرفيّ الذي وصل إليه خلال رحلته العلمية، وردَّ مزاعم مَن قالوا بوُجود مدرسة بغداديّة إلى جانب المدرستين الكبيرتين البصرية والكوفية[1].

وقد عُني المخْزُومي بمدرسة الكوفة النّحويّة، وخصَّها بدراسة قدَّمها لنيل شهادة الدكتوراه سنة 1953م، وتأثّر بمنهجها في الدّرس النّحويّ، كما تأثَّر بالفرَّاء، وكان يقْرِنُه في كثير من الأحيان بالخليل بن أحمد، ويراه أشبه الدّارسين به دقَّةً في الملاحظة، وسعة في الاطّلاع، واستيعاباً لموضوع دراسته[2]، كما خصّ المدرسة الكوفيّة (البغداديّة كما سمَّاها) بقدر كبير من الدّراسة في كتابه (الدّرس النّحويّ في بغداد)، وتتبَّع نشاطها النّحويّ بعد أن استقر نحاتها الكبار – الكِسَائِي ومن جاء بعده – في بغداد.

وتتبَّع مناهج أئمة مدرسة الكوفة في دراسة النّحو، وكان الكِسَائِي أول من عُني به لأنّه كان إمام الكوفيين، ولأنّه لم يتأثَّر بالفلسفة الكلامية تأثراً مُباشراً، فهو لم يتَّصل بآراء المتكلّمين، ولا

---

[1]ينظر:مهدي المخزومي، **الدّرس النّحويّ في بغداد**، دار الرّائد العربيّ، بيروت، ط2، 1407هـ/1987م، ص9، 246.

[2]ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص23.

يُستثنى من هذا إلاّ ما أخذه مِن نحو البصريين الذين تأثّروا بالفلسفة وحَكَّموا قوانين المنطق في الدّرس النّحويّ.

2 . أصول الفكر النّحوي الكوفي:

وإذا كان الكِسَائِي قد ورث مِن البصريين القول بنظرية العامل النّحويّ، فإنَّه لم يكن يتصوَّره كتصوُّرهم، فقد يجعل للعامل الواحد معمولين في آن واحدٍ، نحو قولهم:(زيدًا ضربْتُه)، فالفعل (يضرب) يكون عنده ناصبا (زَيْدًا) وضميره[1].

وكان الكِسَائِي قد سنَّ لأصحابه من بعده الأخذ بأخبار الآحاد إذا صحّ سندُها، وكان يُعنى بشواذ لغات العرب الذين وثِق بفصاحتهم، لذلك ذهب إلى جواز إضافة (حيث) إلى المفرد خلافا للبصريين، مُحتَجًّا بقول الشاعر[مِن الطَّويل][2]:

وَنَطْعُنُهُمْ تحتَ الحُبَى بعْدَ ضَرْبِهِمْ بِبِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ

وَلِلْكسائي عناية بالقياس، ويُعلِّل مَهدِي المَخْزُومي ذلك بأنه أَثَر من آثار المدرسة البصرية، لكنه كان يختلف عنهم في أنه كان يكتفي بالشاهد النادر، ليقيس عليه، لذلك غمطه البصريُّون ولحّنوه، لأنه لم يلتزم بمصادر سماعهم، واتَّهموه بإفساد النّحو، وينبري مَهدِي المَخْزُومي مُنافحا عن منهج الكِسَائِي بأنَّ هذا الإفسادَ الذي اتُّهم به ما هو إلا لفساد أُصول البصريين، أمَّا كونُه يمَسُّ اللّغة، أو يمسُّ النّحو، فيحتاج إلى برهان، ليس باستطاعتهم أن يأتوا به.

وهكذا يمضي مَهدِي المَخْزُومي يحتجُّ لآراء الكِسَائِي، منتصراً له إذا خالف البصريين، فإذا رأى أنّه قد خرج عن منهج البحث في النّحو ردَّ ذلك إلى تأثُّره بالبصريين، وحين استبعد الكِسَائِي الحديث النّبويَّ من مصادر الاحتجاج النّحويّ علَّلَ ذلك بتأثُّره بالبصريين [3]، لكنَّه لا يذكُرُ أيَّ البصريين كان له هذا التأثير في الكِسَائِي، هل هو الخليل أم الأخفش الأوسط، أم غيرهما، وكتُب الطبقات تتَّفق على أنَّ الكِسَائِي جلس إلى الخليل بن أحمد زمناً، وهاله سعَة علمه بلغة العرب، فخرج إلى البادية يأخذ العربية عن الأعراب الفُصحاء، والخليل الذي هو

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص114.

[2] جلال الدّين السّيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح عبد السّلام هارون وعبد العال سالم مكرّم، عالم الكتب، القاهرة، ط1421هـ/2001م، ج3، ص206، وَنسبه في (**شرح شواهد المغني**، ج1، ص389) إلى الفرزدق، لكنّه ليس في ديوانه المطبوع.

[3] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص117.

أكثر علماء العربية الأقدمين تأثيراً في مَهدِي المِخْزُومي، ليس معدوداً بين البصريين الذين تأثَّر بهم الكِسَائِي في ترك الاحتجاج بالحديث النّبويّ في نظر المخزومي الذي كان يحرص على بيان تميّز الكوفيين عن البصريين في منهج الدّراسة النّحوية، وأخذ على البصريين أنّهم ضيَّقوا مصادر الاحتجاج، فاستبعدوا عدداً من قبائل التُّخوم، ولم يحتجُّوا بكلامها في الدّرس النّحويّ، كما أنَّ منهم نحاةً كالمبرِّد عُرفوا بالطعن في قراءات متواترة، وتركوا الاحتجاج بالحديث النبويّ، وحكّموا المنطق في الظواهر اللغوية، وأخضعوا الأصول لأحكام العقل، واعتدُّوا بالقياس، وجعلوه أصلا من أصول الدّرس النّحويّ، وهم في هذا الاعتداد بالقياس يصدرون عن اعتقاد بأن اللّغة منطقية، وكل هذا في نظر مَهدِي المِخْزُومي خطأ في المنهج، لأن اللّغة في نظره لا ينبغي أن تخضع لأحكام العقل.

وحين يعرض مهدي المخزومي المآخذ على الكوفيين كاستبعادهم الحديث النبويّ من مصادرهم، يعلِّل ذلك بأنَّ انشغالهم بالقراءات ورواية اللّغة كفاهم مَؤُونة البحث عن الحديث، لذلك رجّح منهج الكوفيين، لأنّهم كانوا أقرب إلى طبيعة اللّغة في درسهم النّحويّ، وهم وإنْ لم يرفضوا القياس والتّعليل، لم يمنحوهما تلك الخصائص الفلسفية التي عُرفت عن البصريين، وكان يرى أنَّ الخليل بن أحمد قد امتدَّ فكره اللّغوي ومنهجه في نُحاة الكوفة، كالكِسَائِي والفرَّاء، فجاء درسُهما أقرب إلى طبيعة الدّرس اللّغويّ مع فارق بينهما.

عُرف مَهدِي المخْزُومي بميله إلى الكوفيين، وَاعتبرهم أقرب إلى طبيعة اللّغة العربية، ورأى المدرسة الكوفية هي النّحو الأصيل، حتى عَدَّه بعض المعَاصرين كوفيَّ المذهب، وحماسته هذه كانت ـ فيما أرى ـ سببَ موقفه من البصريين الذين كان ينتقد أصولهم وقواعدهم في السَّماع والقياس، فالنّحو البصريّ مُشَوَّه مُثْقل بالتّعليلات، وفسَد بالتَّأويلات والتَّقديرات، حتَّى صار وكأنَّه فلسفة، أو بحث مِن علم الكلام، والذي يبدو لنا هنا أن المخزومي بحماسته للكوفيين وانتصاره لهم، وتأييده لأصولهم النّحوية، ومنهجهم في درس النّحو جانبت في مواضع كثيرة الموضوعية العلمية، إذ لا يخفى أنّ الكوفيين كانت لهم مشاركة في ردّ بعض القراءات وتخطئة القرّاء أحيانًا، واعتماد القياس النّحوي في مواضع كثيرة، وتعليلهم المنطقي لكثير من ظواهر اللّغة مثلهم مثل البصريين، وقولهم بالعامل النّحوي، وهي قضايا ـ كما يرى المخزومي ـ تتّصل بالمنطق والفلسفة اليونانية، ولم تكن الكوفة بمعزل عن علم الكلام ولا المتكلّمين.

وتتجلّى حماسة مَهدِي المِخْزُومي لمدرسة الكوفة، وإعجابه بها من خلال موقفه من الباحثين المعاصرين الذين خالفوه الموقف من مدرسة البصرة، فهو يرى بعضهم طارئًا على الدّرس النّحويّ، مُقحماً نفسه في ميدان ليس له فيه موضع قدم [1]، ونراه أحيانًا عنيفًا في ردّه على الذين يهوّنون من شأن الكوفيين، ويعدّدون عليهم المآخذ، حتّى لنحسبه مستأثرًا بالنّحو الكوفي، نذر نفسه للدّفاع عنه، وليس ذلك لأحد سواه.

هذا هو موقف مَهدِي المِخْزُومي من المدرسة البصرية، لكنّه إذا تناول الدّرس النّحويّ عند الكوفيين كان أكثر حماسة لمنهجهم، وتأْييدًا لما ذهبوا إليه من آراء، خالفوا فيها البصريين.

وَيُلخِّص المخزومي أصول الفكر النّحوي الكوفي هذه المسائل[2]:

أولا . اعتدادهم بالسَّماع أو النقل، فتنوّعت مصادر السّماع لديهم بدءًا بالقرآن الكريم وقراءاته، فقد كان موقفهم منها مُخالفا لموقف البصريين، فهي عندهم أعلى مراتب المصادر التي يصدُرُون عنها، ثمّ كلام العرب، إذ كانوا يتَّخذون ما سمعوه أساسًا لوضع قواعدهم، فلو سمعوا بيتًا واحدًا يُخالف الأصول، لجعلوه أصلًا قائمًا بذاته، لكنّهم كنظرائهم البصريين أبعدوا من مدوّنة السّماع مصدرًا مهمًّا هو الحديث النّبوي، فلم يعنوا به، ولم يحتجّوا به، لأنّهم شُغلوا عنه بالقراءات القرآنية.

ثانيا . عنايتهم بالقياس لكنّهم أخضعوه للنَّقل، فكانوا بذلك أقْرب إلى طبيعة منهج البحث في اللّغة من البصريين.

ثالثا . التّحرُّر مِن قيود المنطق والفلسفة وَتحكيم العقل في الدّرس اللُّغويّ.

رابعا . رفضوا التَّعليلات التي لا صلة لها بالدّرس النّحويّ، على خلاف البصريين.

3 . مظاهر التّأثر بالفكر النّحوي الكوفي:

وقد تمثَّل مَهدِي المخْزُومي عدداً من مسائل النّحو الكوفي وَمصطلحاته، نُورِد منها هذه الطائفة:

---

[1] ينظر: مهدي المخزومي، **الدّرس النّحويّ في بغداد**، مص، س، ص 91، 111.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، **الدّرس النّحويّ في بغداد**، مص، س، ص 58، 78.

1.3 . أَصْلُ المشْتقَّات:

ذهب أكثر البصريين إلى أنَّ المصدر هو أصل المشتقات، فهو يدلُّ على زمنٍ مُطلق، في حين يدلُّ الفعل على زمن مُقيَّد، وماكان مُطلقا، فهو أصلٌ للمُقيَّد، وخالفهم الكوفيون وذهبوا إلى أنَّ الفعل أصل، والمصدر مُشتق منه، لأنَّ المصدرَ مُؤَكِّدٌ للفعل، والمؤَكِّد قبل مُؤَكِّدِه، والمصدر يعتلُّ باعتلال الفعلِ، ويصِحُّ بصحَّته، وذلك شأن الفرع [1]، وتبع مَهدِي المخْزُومي الكوفيين في أصالة الفعل، لأنَّهُ في العربية وأخواتها السَّاميات أساس التعبير[2].

2.3 . أَسْماءُ الأَفْعال:

هي ألفاظٌ تُؤدِّي معنى الفعل، لكنَّها لا تقبل علاماته، وليست على صيغته، وهي عند البصريين معدودة في الأسماء، لأنَّ عددًا منها يقبل علامة الاسم كالتنوين، نحو: مهٍ، صهٍ، أُفٍّ، وهي عند الكوفيين أفعال لدلالتها على الحدث والزمان[3].

وقد زعم مَهدِي المخْزُومي أنَّ البصريين «يرون أنَّ هذه الكلمات ليست أفعالا، لأنَّها. وإنْ تضمّنت معانيَها، واستُعملت استعمالها. لا تقبل واحدة من علامات الأفعال، وليست أسماء»[4]، وهو زعم غير صحيح، فالبصريون ينُصُّون على أنَّها أسماء، قال في الكتاب:«واعلمْ أنَّ هذه الحروف التي هي أسماء للفعل، لا تظهر فيها علامة المضْمَر، وذلك أنَّها أسماء »[5]، وكذلك قال في المقتضَب: «هذا باب ما جرى مجْرى الفعل، وليس بفعلٍ، ولا مصدرٍ، ولكنَّها أسماء وُضعت للفعل»[6].

---

[1] ينظر:عبد الله بن الحسين أبو البقاء العُكبَري، **مسائل خلافية في النّحو**، تح محمد خير الحلواني، دار الشّرق العربيّ، بيروت، ط1، 1422هـ / 1992م، ص 73، 80، وينظر: **همع الهوامع**، مر، س، ج3، ص 95، و ينظر:أبو البركات بن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريين والكوفيين**، تح محمد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة، القاهرة، ط4، 1380هـ/1961م، ج1، ص 235.

[2] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربيّ نقد وتوجيه**، مص، س، ص40.

[3] ينظر:السّيوطي، **همع الهوامع**، مر، س، ج5، ص119، 121، و ج3، ص 95، وينظر:أبو البركات بن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مر، س، ج1، ص235.

[4] مهدي المخزومي، **في النّحو العربيّ نقد وتوجيه**، مص، س، ص202.

[5] سيبويه، **الكتاب**، مر، س، ج1، ص 242.

[6] محمد بن يزيد أبو العباس المبرّد، **المُقتضب**، تح محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1415هـ/ 1994م، ج1، ص202.

وقد رجَّح مَهدِي المِخْزُومي مذهب الكوفيين، فأسماء الأفعال عنده أفعال، لأنّها لا تختلف عن الأفعال في الدّلالة والاستعمال، أمَّا التّنوين اللاحق لبعضها، فيراه لتكثير ألفاظها الثنائية، نحو: مهٍ، صهٍ، أُفٍّ[1].

3.3 . خَبرُ الأَفعال النَّاقِصة:

ذهب البصريون إلى أنَّ كان وأخواتها أفعال ناقصة، وقد اختلف النُّحاة في سبب تسميتها ناقصة، فقال فريق منهم إنَّ معنى النَّقص هو أنَّها لا تدل على الحدث، وإنما تدل على الزَّمن، وذهب آخرون إلى أنَّ النقص فيها هو أنَّها لا تكتفي بمرفوعها، ولكنَّها تفتقر إلى منصوب بها، فهي ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر عند جُمهور النُّحاة[2]، ونُسِب إلى الكوفيين أنّهم لا يرون النّقص في كان وأخواتها، وهي عندهم تامة، وما جعله البصريون خبراً لها، أعربه الكوفيون حالاً[3]، هذا ما أورده مَهدِي المِخْزُومي عنهم، وتابعهم في ذلك، فأعرب المنصوب بها حالاً، وطرَد هذا الإعراب في جميع أخوات كان، ولم يستثن إلاّ (صارَ) و(لَيسَ)، لأنّ الأولى منهما إنَّما تدخل في الغالب على ما ليس أصله مبتدأ وخبراً، فحين نقول:صَارَ الطينُ إبريقاً، فلو حذفنا(صَارَ)، كان الكلام:الطينُ إبريقٌ، وهو قول غير صحيح، لذلك جعل المنصوب بعدها تمييزاً، لأنَّه يرفع الإبهام[4].

لكنَّنا إذا رجعنا إلى أهم مصادر الكوفيين النّحويّة (معاني القرآن) للفرَّاء، نجدهم لا يختلفون عن البصريين في أنَّ كان وأخواتها أفعال ناقصة، وأنَّ منصوبها خبر لها، قال الفرَّاء:«قولُه:﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾سورة يونس، الآية(2)، نُصبَتْ (عَجَبًا) بكان، وَمرفوعها (أَنْ أَوْحَيْنَا)، وكذلك أكثر ما جاء في القرآن الكريم إذا كانت (أنْ) ومعها

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربيّ نقد وتوجيه**، مص، س، ص202.

[2] ينظر:موفَّق الدين بن يعيش، **شرح المفصل**، تح إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/ 2001م، ج4، ص345، وَيُنظر: رضيّ الدّين الأستراباذي، **شرح الكافية**، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ج2، ص 290.

[3] ينظر:السّيوطي، **همع الهوامع**، مر، س، ج2، ص62.

[4] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص178.

فعل»[1]، وقال كذلك في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا السُّوأَى ﴾سورة الرُّوم، الآية(10):«تنصِبُ العاقبة بِكَان، وَتجعل مرفوع كان في السُّوأَى»[2]، ولا شك أنَّ آراء الفرَّاء هي آراء نُحاة الكوفة، لأنَّ نحو الكوفيين في جملته هو نحو الفرَّاء[3].

وإذا رجعنا إلى أبي بكر بن الأنباري (ت 328هـ) صاحب ثعلب، وجدناه يروي عن الفرَّاء النقص في كان وَأخواتها: «وقال الفرَّاء:ما برِح وَما زَالَ، وما فتِئَ بمنزلة ما كان، يرفعْنَ الأسماء، وينصبْنَ الأخبار»[4].

4.3 . أَقْسام الفعل:

الفعل عند البصريين من حيثُ دلالته على الزمن ثلاثة أقسام: ماضٍ وَمضارع وَأمر، وعدَّهُ الكوفيون ثلاثة أقسام كذلك: ماضٍ ومُضارِع ودائم، أمَّا فعل الأمر فهو مُعرّب عندهم لأنَّهُ مُقْتطَع من المضارع المجزوم، فإنَّ أصلَ (افعَلْ) عندهم (لِتَفعَلْ)، ثُمّ حُذفت لامُ الأمر، لكثرة الاستعمال، فهو معرَب مجزوم بلام محذوفة تخفيفا، وما حُذف للتَّخفيف، فهو في حُكم الملفوظ به[5].

ولِفعل الأمرِ عندهم صيغة ثانية ترِدُ على وزن (فَعَال)، نحو:حَذَارِ بمعنى (احْذَرْ)، وسَمَاعِ بمعنى (اسْمَعْ)، وحَفَاظِ بمعنى (احْفَظْ)، وهي الصّيغ التي عدَّها البصريون أسماء أفعال للأمر.

أمَّا الفعل الدَّائم عند الكوفيين فهو ما كان على بناء (فَاعِل)، وهو الذي يُسميه البصريون اسم الفاعل، وقد سمَّاه الكوفيون فعلاً دائماً لانصراف هذه الصّيغة إلى الحال والاستقبال، والملاحظ أنَّ الفرَّاء يُسميه كثيراً (الفعل)، ويندُر أن يعبّر عنه بالفعل الدّائم، ويبدو أنّه يسمّيه دائماً حين

---

[1] يحي بن يزيد أبو زكريا الفرَّاء، **معاني القرآن**، تح محمد عليّ النجار وَأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ/1983م، ج1، ص457.

[2] مر، ن، ج2، ص322.

[3] ينظر: مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص135.

[4] محمد بن القاسم أبو بكر الأنباري، **شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليات**، تح عبد السَّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1993م، ص315.

[5] ينظر:إبراهيم السَّامِرَّائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1403هـ/1983م، ص48، وَينظر: مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص116.

يعمل فيما بعده، فإذا لم يكن عاملاً، سمّاه اسماً في مواضع كثيرة [1]، أمّا ثعلب، فقد عبَّر بـ(الدَّائم) كما عبَّر بـ(الفِعل)، قال: «إذا أردتَ أن تُحَوِّلَ الماضي إلى الدّائم، فأعمِلهُ في الذي قبلاً، فإِنَّه الأَصلُ»[2].

وَقد رجَّح الباحث موضوع هذه الدّراسة ما ذهب إليهِ الكوفيون في تقسيمهم الفعلَ إلى ماضٍ ومضارع ودائم، لأنَّ الاستعمال يُؤيِّدُهُ، ولأنَّ النُّصوص اللّغوية التي صدر عنها نُحاة الكوفة تُؤيدهم في مقالتهم بالفعل الدائِم، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾البقرة، الآية (29)، وقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾سورة الكهف، الآية(18).

ويُعلِّلُ مَهدِي المَخْزُومي صحَّة ذهاب الكوفيين إلى فِعلية (فَاعِل)، استعمالُ هذا البناء استعمالَ الأفعال في إلحاقها بالفاعل والمفعول، وبالنائب عن الفاعل، ولِتَضمُّنِها معنى الفعل، ولدلالتها على الزّمن كالأفعال، والفعل الدَّائم تَعْتورُه علامات الإعراب كغيره من المعرَبات، لكنّ المخزومي ذهب إلى أنّه مبنيّ، مثله مثل بقية الأفعال، وفسَّر هذا التَّغيُّر بالجوار، متابعاً لإبراهيم مصطفى، فلو قلت:(عَجِبْتُ مِنْ مَاهِرٍ فِي صَنْعَتِهِ)، فصيغة (مَاهِرٍ) مجرورة بالإضافة بعد (مِنْ)، وَالمجرور الحقيقي هو الذَّات، فالأصل بعد التَّصريح:(عَجِبْتُ مِنْ رَجُلٍ مَاهِرٍ فِي صَنْعَتِهِ)[3].

كما رجَّحَ مَهدِي المخْزُومي ما ذهب إليه الكوفيون في عدم اعتبار فعل الأمر قسيماً للماضي والمضارع، لكنّه خالفهم في إعرابه، وفي ذهابهم إلى أَنَّهُ مُقتَطَع من الفعل المضارع المجزوم، فقد أخرجه من قسم الأفعال، فَفِعْلُ الأمر عنده ليس بفعل، لأَنَّهُ يخلو من الدلالة على الزمن، فهو يدُلُّ على طلب الفعل فحسب، كما أَنَّهُ ليس طرفاً في الإسناد، بمعنى أَنَّهُ لا يكونُ مُسنَداً كغيره من الأفعال، وإسنادهُ إلى أَلِفِ الاثنينِ أو واو الجماعة أو نون النسوة، وياء المخاطبة، أو الضمير المستَتِر، لا يراه مَهدِي المَخْزُومي إسناداً، لأنَّ هذه الضمائر في نظره ما هي إلّا كنايات

---

[1] ينظر:عبد الله الخَثْران، **مصطلحات النّحو الكوفي، دراستها وتحديد مدلولاتها**، مطبعة هجر، القاهرة، ط1، 1411هـ/1990م، ص51، وينظر:الفرّاء، **معاني القرآن**، مر، س، ج1، ص45.

[2] أحمد بن يحيى أبو العبَّاس ثعلب، **مجالس ثعلب**، تح عبد السَّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1960م، ج1، ص97.

[3] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد و توجيه**، مص، س، ص139.

أو إشارات إلى جنس المخاطَب وعددِه، مُستدلاً بأنَّ النُّحاة قد صرَّحوا بحرفية الواو في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذِينَ ظَلَمُوا ﴾سورة الأنبياء، الآية(03)، فألِف الاثنين وغيرها ممَّا يتّصل بفعل الأمر ما هي إلاّ حُروف[1].

لكنَّ مَهدِي المِخْزُومي حين أخرج بناء (افْعَلْ) من جملة الأفعال، عاد وَوَضعه في كتابه(في النّحو العربي قواعد وَتطبيق) ضمن أبنية الأفعال تحت عنوان(أبنية أُخرى)[2]، ممَّا يدلّ على تردّده في شأن فعلِ الأمر.

ولم ينفرد مَهدِي المِخْزُومي بهذا الرّأي، فقد ذهب إليه قبله عبد الرّحمان أيّوب[3]، وَقال به أحمد عبد الستّار الجواري[4]، متابعين في ذلك لأبي عثمان المازني (ت 249هـ) الذي كان يذهب إلى أنَّ ألف الاثنين وَواو الجماعة في آخر الفعل هما علامتان دالّتان على الفاعل، وليستا بضميرين، لكنَّ الزَّعم بأنَّ هذه الضَّمائر حروف تشير إلى المفردة المخاطَبَة والمثنّى والجمع مردود بأمور، منها[5]:

- أنَّ الكلام يتمُّ بها، وتكون طرفا في الإسناد، نحو قولنا: اذْهَبِي، اذْهَبَا، اذْهَبُوا.
- لا يصحُّ أنْ نُوردَ بعدها اسماً ظاهراً ليكونَ هو الفاعل للفعل، فلا نقول:وَقَفَا الرَّجُلانِ، ويَذْهَبُونَ الرِّجالُ، فلو كانتْ هذه الضّمائر حروفاً، لَلزم أنْ يؤتى بعدها باسم ظاهرٍ يكون فاعلاً للفعل، وَإذا امتنع ذلك، دلَّ على أنَّ هذه الزِّيادات ضمائر لا حروف، كما زعم مَهدِي المِخْزُومي.
- وَمِمَّا يدلُّ على أنَّ هذه الزِّيادات ضمائر لا حروف، أنَّها تُؤَكَّد ويُبْدَلُ منها، والحرف لا يكون مُؤَكَّدا ولا مُبْدَلاً منهُ، وذلك في مثل قولنا: اذهبا كِلاَكُما، اذهبُوا كُلُّكمْ، وفي الحديث

---

[1] مص، ن، ص118- 120 .

[2] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد و تطبيق**، مص، س، ص23- 24.

[3] ينظر: عبد الرّحمان أيُّوب، **دراسات نقدية في النّحو العربي**، مؤسّسة الصبَّاح، الكويت، دط، دت، ص70- 71.

[4] ينظر: أحمد عبد الستّار الجواري، **نحو التيسير دراسة ونقد منهجيّ**، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط2، 1404هـ/1984م، ص105.

[5] ينظر: فاضل السَّامِرَّائي، **تحقيقات نحوية**، دار الفكر، عَمَّان، ط2، 1428هـ/2007م، ص36-37.

النَّبويّ:«إنَّما جُعِلَ الإمامُ لِيُؤتَمَّ بهِ، [...]وإذا صلَّى جالساً، صلُّوا جلوساً أَجمَعُونَ »[1]، فـ(أَجْمَعُونَ) توكيد للواو، ممَّا يدلُّ على أنَّها ضمائر، وليستْ حروفا، لأَنَّ الحروف لا تُؤَكّد.

. وَممَّا يدلُّ على أنَّها ضمائر، أنَّهُ يصحُّ الاستثناء منها، منْ ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾سورة البقرة، الآية(249)، فنَصَب (قليلاً) على أنَّه مُستثْنى، ولو كانت الواو حرفا لا اسما، لَكان الاستثْناءُ مُفَرَّغا، ولَكان الاسم بعد (إلاّ) مرفوعا.

5.3 . **التَّنازُع:**

هو أنْ يتقدَّم عاملان أو أكثر على معمُولٍ بحيثُ يطلب كلُّ عاملٍ هذا المعْمُول، نحو قوله تعالى:﴿حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾سورة الكهف، الآية(96)، فالفِعْلان (آتُونِي) وَ(أُفْرِغْ) طلب كلُّ منهما المفعول (قِطْرًا) معمُولاً لهُ، ولا ينبغي لهذا المفعول أنْ يكون معمولا إلاّ لواحدٍ منهما، لذلك ذهب النُّحاة في توجيه مثل هذا الأسلوب مِن الكلام الفصيح توجيها خاصّا، فأَعملُوا أحد العاملين في المعمول المتنَازَع عليه، وأضمروا المعمول الآخرَ.

وقد أجمع النُّحاة على جواز إعمال أيّ العاملين، لَكنَّهم اختلفوا في أيّهما أَوْلى بالإعمال، فذهب البصريّون إلى أنَّ العامل الثَّاني أَوْلَى بالعمل لقُرْبه من المعمُول، وَلِسَلامتِه من الفصْل بينه وَبين مَعْمُوله، نحو قول الشَّاعرِ[مِن الطَّويل]:

جَفَوْنِي، وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ، إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلَيَّ مُهْمِل

ففي هذا الشَّاهد تنازع الفعلان(جَفَا) و(أَجْفُو) العمل في (الأَخِلاَّء)، فالأوّل يطلبه فاعلاً له، وَالثَّاني يطلبه مفعولًا، فأعمل الثَّاني، وأضمر في الأوّل.

وذهب الكوفيون إلى أَنَّ العامل الأَوَّل أَوْلَى بالإِعمال لِسَبقه، ولسلامته من تقديم ضميره عليهِ، واحتجُّوا بقول طُفَيل الغَنَوي [من الطَّويل]:

إِذَا هيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكَةٍ تُنُخِّلَ فاسْتَاكتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ

وَفيهِ إعمال للفعل الأَول (تُنُخِّلَ)، وإضمار في الثَّاني(استَاكتْ).

[1] محمد بن إسماعيل البخاري، **الجامع الصّحيح**، كتاب الأذان، باب إنَّما جُعِل الإمام لِيُؤتمّ به، ح689، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1423هـ/2002م، ص 172.

ويرى مَهدِي المِخْزُومي أَنَّ النُّحاة قد نهجوا نهْجا فلسفيًّا حين جعلوا من التّنازع مشكلة مُفتعَلة، لأَنَّ اللّغة لا ترى في اجتماع فعلين أو أكثر مشكلة، إذا دعت الحاجة إلى هذا الاجتماع، لكنَّ النُّحاة بعد أَنْ سيطرتْ عليهم فكرة العامل، وتحكَّمتْ في قوانين النّحو، وكان الفعل أقوى العوامل النّحويّة، نظروا إلى مِثل هذا الأسلوب في اللّغة على أَنَّه تنازُع في العمل.

ويلخِّص مَهدِي المِخْزُومي مسألة التَّنازع في صورتين من التَّعبير:

. **الصُّورة الأولَى** :أنْ يكون الاقتضاء واحداً، كأنْ يطلب كُلٌّ مِن العاملين (كالفعلين مثلا) فاعلاً واحداً، أو مفعولاً واحداً.

ويُرجّح مَهدِي المِخْزُومي ما ذهب إليه الفرَّاء خلافاً للبصريين مِنْ أَنَّه إذا طلب فعلان اسما للفاعلية نحو:(ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيدُ)، جاز أَنْ يُعمَلا فيه، فيكون فاعلا لهما جميعاً[1].

فمثل هذا الأسلوب ليس مِن التَّنازع في شيءٍ عند مَهدِي المِخْزُومي، فقولنا:(دَخَلَ وَجَلَسَ خالِدُ)، جملة فعلية فيها فعلان وَفاعلٌ واحدٌ أَحدث الفعلين جميعاً، وَكذلك لو قلنا:(اشتريتُ وَأَكلْتُ رُطَباً)، فالمفعول (رُطَباً) للفعلين، وَلا وُجود للتّنازع، كما يزعم النُّحاة.

. **الصُّورة الثّانية**: أَنْ يختلف الاقتضاء، كأَنْ يطلب العامل الأوّل المعمول فاعلاً لهُ، وَيطلبهُ العامل الثاني مفعولاً له.

وَهذه الصُّورة الثانية هي أساس باب التّنازع عند النُّحاة في نظر مَهدِي المِخْزُومي، وَشواهد مثل هذه الصُّورة مِن التَّنازع معدودة، وَهي من الشّعر خاصّة، أَمَّا الشَّواهد النّثرية، فهي أَمثلة مصنوعة جِيءَ بها تمثيلا لهذا الضَّرب من التَّنازِع، فشواهد التَّنازع الشِّعرية لم تُؤَيَّد بشواهد نثرية صحيحة، تكون أساساً لعَقْد بابٍ كامل لِلتَّنازع، فلِلشِّعر أُسلوبه الخاصّ، وَلِلشَّاعر مِنْ أَحكام الضّرورات الشِّعرية ما ليس لِلنَّاثر، وَلهذا يُحمَل ما ورد في جميع تلك الشَّواهد الشِّعرية التي تُروى على الاضطرار الذي يمليه أُسلوب الشِّعر في تصريف ضروب القول، فإذا قال الشَّاعر[مِن الطَّويل]:

جَفَوْنِي، وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ، إِنَّنِي   لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلَيَّ مُهْمِلِ

فلَيس في شعره تنازعٌ بعد أَنْ عمِل الفعل الأوّل (جَفَوْا) في الضّمير، وعمِل الفعل الثّاني(أَجْفُ)في الاسم الظّاهر[2].

---

[1] ينظر: رضيّ الدّين الأستراباذي، **شرح الكافية**، مر، س، ج1، ص79.

[2] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص163- 168.

إنَّ إعمال أحَد العامِلَين في الحقيقة في تعبيرٍ، ليس أَوْلَى مِنْ إعمال العامل الآخر في تعبيرٍ ثانٍ، وَإِنَّما هو بحسب قصد المتكلم، ودلالة التّعبير، وَيرى فاضل السَّامِرَّائِي أَنَّ ما أَعملْتَه في الاسم الظّاهر أَهمّ ممَّا أَعْملْتَهُ في ضميره، وما ذكرْتَه، وصرَّحتَ بذكره، أَهمُّ ممَّا حذفته، وإيضاح هذا في قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾سورة الحاقّة، الآية(19)، فجَعل المفعول (الكتابَ) للقراءة(اقْرَءُوا)، وَلم يجعله لاسم الفعل (هَاؤُمُ)، لأَنَّ القراءة والاطلاع على الكتاب أَهمُّ منْ مجرَّد المناولة، لأَنَّ فيه فلاحَه في القيامة، أَمَّا المناولة فَلِغرَض القراءة، وإطلاعهم على الكتاب[1].

6.3 . الاشْتِغال:

الاشتغال عند النُّحاة هو كلُّ اسم بعده فعلٌ أو ما يعمل عمله ـ كاسم الفاعل ـ اشتغل عنه بضميره أو بمَا تعلَّق به، وَلو سُلِّط عليه لنصبهُ.

ولابدَّ في الاشتغال من ضمير عائد على الاسم المتقدِّم، وهذا الضّمير قد يكون منصوبا بالفعل، أو مجرورًا بالحرف، نحو قوله تعالى:﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾سورة النَّحل، الآية(05)، وقوله تعالى:﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾سورة الإنسان، الآية(31).

وَقد اختلف النُّحاة في ناصب الاسم المشغول عنه الذي تقدّم، فذهب نحاة البصرة إلى أنّه منصوب على المفعولية، وناصبه فعلُ محذوف وُجُوبًا مماثل للفعل المذكور نحو:(زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ)، والمعنى عندهم:(أَكْرَمْتُ زَيْدًا أَكْرَمْتُه)، وَقد يكونُ الفعل المحذوف وجوباً مناسِبًا للفعل في معناه، نحو:(خَالِداً سَلَّمْتُ عَلَيْهِ)، وَالتّقدير:(حَيَّيتُ خَالِداً سَلَّمْتُ عَلَيهِ)، وإذا قُلنا:(زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، فالتّقدير:(جَاوَزْتُ زيداً مَرَرْتُ بِهِ)، أَوْ(جعَلْتُ زَيْدًا علَى طَرِيقِي، مَرَرْتُ بِهِ).

وذهب الكِسائيّ إلى أنَّ ناصبَ الاسم المتقدّم (المشغُول عنه) هو الفعل المتأَخِّر، وَالضّمير المتَّصل به مُلْغىً، أَمّا الفرَّاء، فقد جعلهما جميعاً منصوبين بالفعل، فالضَّمير عند الكوفيين هنا ما هو إلاّ الاسم المتقدِّم في المعنى، وَمنْ ثَمَّ جاز أنْ يعمل فيهما معاً، وَليس ثَمَّةَ عند الكوفيين اشتغال، قال الفرَّاء في إعراب قوله تعالى:﴿ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾سورة النَّحل،

---

[1] ينظر:فاضل السَّامِرَّائي، **معاني النّحو**، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، ط1، 1428هـ/2007م، ج2، ص126-127.

الآية(05):«نُصِبت (الأَنْعَامَ) بـ(خَلَقَهَا)»، وقال في إعراب قوله تعالى:﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾سورة يس، الآية(12):«القُرَّاء مجتمعون على نصب (كُلَّ) لِما وقع مِن الفعل راجعٌ على راجعِ ذكرها »[1]، وقال أبو بكر بن الأنباري: «قال الله عزّ وَجلَّ:﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ تقديره: وَأعدَّ للظَّالمين، فلمّا قدَّم الظَّالمين، نصبهم بما بعدهم»[2].

ويذهب فاضل السَّامِرَّائِي إلى أنَّ ما ذهب إليه الفرَّاء مقبول في الأساليب التي يكون فيها الفعل مُتعدِّيا بنفسه، نحو:(خَالِداً أَكْرمْتُهُ)، لَكِنَّه لا يستقيم مع أساليب عربية أخرى، نحو:(خالِداً سلَّمْتُ علَيْهِ)، لأَنَّ الفعل (سَلَّمَ) مُتعدٍّ بالحرف لا بِنَفسِه، فهو غير صالح لنصب الاسم المتقدِّم عليه، فحقيقة الأمر عنده أنه ليس ثَمَّةَ اشتغال، ولا مشغول عنه بهذا المعنى، لكِنَّه أسلوب خاص يُؤدِّي غرضا مُعيَّنا في اللّغة.

ولا يرى مَهدِي المِخْزُومي أساساً لعقد بابٍ للاشتغال، فالاسم المشغول عنه كما يُسَمِّيه النُّحاة إنَّما هو مفعولٌ مُقدَّم للاهتمام به، أمَّا الضَّمير المشغول به، فما هو إلّا كنايةٌ عن المفعول به، وَمُلْغًى لا إعراب له، وبذلك يلغى باب الاشتغال في الدّرس النّحوي المخزومي، كما أُلغي باب نائب الفاعل، والتّنازع، وأسماء الفعل، وهو منهج يهدف من ورائه إلى تخليص درس النّحو من أبواب كثيرة يرى أنّها نتيجة لمنهج غير لغوي اتّبعه النّحاة في دراسة ظواهر العربية، وتأثّروا بفكرة العامل، فبنَوا على أساسه بابَي التّنازع والاشتغال.

7.3 . تقدِيمُ الفاعلِ على فعْلِهِ:

ذهب جمهور النُّحاة إلى وجوب تأخير الفاعل عن فعله، وَأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على فعله،نحو: قَامَ زَيْدٌ وزَيْدٌ قَامَ، فـ (زَيْدٌ) في الجملتين الفعليتين فاعل، ومقتضى هذا التَّقديم عندَ البصريين أنَّ الجملتين مختلفتان:فالأُولَى فعلية، والثانية اسمية، لأنّ(زَيْدٌ)يُعرَبُ مبتدأ بتقدُّمه على الفعل(قَام).

وذهب مَهدِي المِخْزُومي إلى أَنَّ لِلفاعل أَنْ يتقدَّم على فعله، فالجُملتان(طَلَعَ البَدْرُ) وَ(البَدْرُ طَلَعَ) فعليتان، فالجملة الأولى لم يطرأ عليها جديد سوى تقديمِ المسند إليه (الفاعل)، وَتقديمه

---

[1] الفرّاء، **معاني القرآن**، مر، س، ج2، ص95، 373.

[2] أبو بكر الأنباري، **شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليات**، مر، س، ص12.

لا يغيِّر من طبيعة الجملة، فالقول بأنَّ الجملة (البَدْرُ طَلَعَ) فعلية يُبعِدُنا عن التأويل وَالتَّقدير الذي لا طائل مِنْ وَرائه، فليس بمُمتنع أنْ يتقدَّم الفاعل، كما تصوَّر النُّحاة (المناطِقة)، وَقد أَنْشَدَ الكوفيون في جواز تقديمه، قولَ الزَّبَّاء(نائِلة بنت عمرُو)[مِن الرّجز]:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيـدًا أَجَنْدَلاً يحْمِلْنَ أَمْ حَدِيـداً ؟

فالفعل(سَافَرَ) في مثل: (مُحَمَّدٌ سَافَرَ) غير متحمِّل لضمير مستتر يُعرب فاعلا، على رأي مَهدِي المخْزُومي، وهو في هذا الرَّأي مقتفٍ لأثر إبراهيم مصطفى الذي ذهب هذا المذهب قبله[1].

لكنَّ مثل هذا الرَّأي لا ينطبق على أمثلة كثيرة نحو:(الرَّجُلانِ سَافَرَ)، وَ(الرِّجَالُ سَافَرَ)، لأنَّ الأصل قبل تقديم الفاعل:(سَافَرَ الرَّجُلانِ)، وَ(سَافَرَ الرِّجَالُ)، وَالتَّعبير الصَّحيح أنْ نقُولَ: (الرَّجُلانِ سَافَرَا) وَ(الرِّجَالُ سَافَرُوا)، فيُذكَر الضَّمير المطابق للاسم المتقدَّم، وَلا مناصَ مِنْ إعراب هذا الضمير فاعلا للفعل، وقد سبق بيان أنَّه لا يتَرجَّحُ اعتبار هذه اللَّواحق بالفعل حروفاً دالَّة على الاسم، وَلا إِعرابَ لها.

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص44، وينظر:إبراهيم مصطفى، **إحياء النّحو**، دار الآفاق العربية، القاهرة، دط، 1423هـ/2003م، ص55.

المبحث الثَّالث

قضايا أصول النّحو ومصطلحاته

أولا. قضايا أصول النّحو:

1 . السّماع:

1.1 . الاحتجاج بالقرآن الكريم وَقراءاته

2.1 . الاحتجاج بالحديث النّبويّ

1.2.1 . موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث النّبويّ

2.2.1 . موقف المخزومي من الاحتجاج بالحديث النّبويّ

3.1 . الاحتجاج بكلام العرب

4.1 . تأثّر المخزومي بمنهج الكوفة في الاستشهاد بكلام العرب

2 . الإجماع

3 . القياس

1.3 . أنواع القياس

1.1.3 . القياس اللُّغويّ

2.1.3 . القياس النّحويّ

2.3 . أقسام القياس النّحوي

1.2.3 . قياس عِلَّة

2.2.3 . قياس شبَهٍ

3.2.3 . قياس طرْدٍ

3.3 . موقف المخزومي من القياس

4 . الاستصحاب

ثانيا . المصطلح النّحويّ: 1 . الخلاف المصطلحي بين البصريين والكوفيين

2 . المصطلح النّحوي في الدّرس المخزومي

أولا . <u>قضايا أصول النّحو</u>:

سبق علماءُ الحديث إلى وضع أصولِ روايةِ السُنّة، فحذا علماءُ العربية حذْوَهم في رواية اللّغة، وعُنوا بتوثيق الرّواة، وضبط الرواية والعناية بشروطها، كما سلك النّحويّون سبيل الفقهاءَ فوضعوا للنّحو أصولا تشابه أصول الفقهاء[1]، وألّفوا فيها المؤلّفات، وَيعتبر كتاب (الخصائص)لابن جنِّي أهمَّ كتاب أُلِّف في أصول النّحو، وَهو مِن أوائل الكتب التي أُلِّفتْ في هذا العلم، ولعلَّه أوّلهَا، وجاء بعده أبو البركات بن الأنباري(ت577هـ) فوضع كتابه (لمع الأدلَّة).

وكان ابن جني قد عدّ الأصول ثلاثة، وهي السَّماع والإجماع والقياس، أمّا ابن الأنبار ي فقد جعل أدلَّة النّحو ثلاثة:النقل والقياس واستصحاب الحال، وليس منها الإجماع، لكنَّه زاد الاستصحاب[2]، وفي القرن العاشر الهجريِّ ألّف السُّيوطي كتاب (الاقتِراح) فجعل أصول النّحو عِلما يُبحَث فيه عن أدلَّة النّحو الإجمالية، وهذه الأدلة عنده أربعة هي: السَّماع والإجماع والقياس واستصحاب الحال[3].

1 **. السّماع(النَّقْل):**

والسَّماع أو النَّقل كما يسمِّيه ابن الأنباري هو:«الكلام العربي المنقول النَّقل الصحيح الخارج عن حَدّ القِلَّة إلى حَدّ الكثرة»[4]، والكلام العربي عند النُّحاة يشمل كلام الله تعالى، وكلام النّبي ﷺ، وكلام العرب قبل فساد الألسِنة.

1.1 **. الاحتجاج بالقرآن الكريم وَقراءاته:**

لم يتوفّر لنصٍّ ما توفّر للقرآن الكريم من تواترٍ في رِوَاياته، وعنايةٍ العلماء بضبطها متْناً وسنَداً وتدوينها، ولذلك كان رأس الشواهد في النّحو العربيّ.

---

[1] ينظر:خديجة الحديثي، **الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1394هـ/1974م، ص123.

[2] ينظر: فاضل السَّامِرَّائي، **أبو البركات بن الأنباري ودراساته النّحويّة**، دار عمّار، عَمّان، ط1، 1428هـ/2007م، ص146.

[3] ينظر:السُّيوطي، **الاقتراح في علم أصول النّحو**، تح محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط1، 1426هـ /2006، ص14.

[4] عبد الرّحمان أبو البركات بن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، تح سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السّورية، دمشق، ط1، 1377هـ/1967م، ص45.

وقد توالَى النُّحاة يحتجُّون بلغة القرآن الكريم، ويستنبطون منها القواعد مُجمِعين على أنّه المصدر الأول في الاستشهاد النّحويّ، فظهرت بصنيعهم شواهد القرآن الكريم في كتبهم منذ أنْ وضع سيبويه كتابه، ولم يقتصر النُّحاة في الاستشهاد على النّص القرآني وحده، بل ضمُّوا إليه قراءاتِه، ومن المعلوم أنّ القرآن الكريم والقراءاتِ أمران مختلفان، يقول بدر الدّين الزَّركشي (ت 794هـ):«القرآن هو الوحي المنزَّل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءاتُ هي اختلاف ألفاظِ الوحي المذكور في كَتبَةِ الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما »[1]، وأحصى أحمد راتب النّفّاخ(ت 1992م) شواهد القرآن الكريم في كتاب سيبويه فوجدها ستّة وتسعين وثلاثمائة(396)شاهدٍ، وشواهد القراءات منها نحو سبعة وخمسين ومائة (157)شاهدٍ[2].

ومَن نظر في موقف النُّحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته وجد فريقا منهم، قد جعلوا الأَقْيِسة النّحويّة عِيَارا على الشواهد القرآنية، فأَلجأَهم ذلك إلى تأويل ما لا يتّفق مع أحكامهم، وأقْيِستهم، وَكانوا يَنسبون بعض تلك القراءات إلى الضّعف أو الشّذوذ، وإن كانت متواترة، وأئمةُ القُرَّاء لا يُعوِّلون في شيء من حروف الذِّكر الحكيم على الأفْشَى في العربية والأقيس، لكنْ عُمدتُهم في ذلك كلِّه الأثبت في الأثر، والأصحُّ في النّقل[3].

ويُرجع مَهدِي المخْزُومي الأخطاء المنهجية التي ذهب إلى أنّ النّحاة البصريين قد وقعوا فيها إلى أنّهم لم يستكمِلُوا استقراء لهجات العرب قبل أنْ يُقَعدِّوا القواعد، ويُؤصِّلوا الأصول، فجرَّهم هذا إلى كثرة التأويل، وغلّطوا قراءاتٍ صحيحةً معتبرة كقراءة حمزة بن حبيب الزيّات(ت 156هـ) مُقْرِئ أهل الكوفة في قوله تعالى:﴿ وَٱتَّقُواْٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾سورة النّساء، الآية(01)، بكسر ميم الاسم الظّاهر(ٱلۡأَرۡحَامِ) عطفا على الضّمير(الهاء) دون إعادة الجارّ، وَهُم لا يجيزون ذلك، أمّا الكوفيون فقد قبِلوا هذه القراءات التي ردَّها البصريون واحتجّوا بها، وعقدوا على ما جاء فيها كثيرا من أصولهم وأحكامهم[4].

---

[1] بدر الدّين محمد بن عبد الله الزَّركشي، **البرهان في علوم القرآن**، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط1، 1404هـ/1984م، ج1، ص318.

[2] ينظر: محمود أحمد نحلة، **أصول النّحو العربي**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط2، 2004م، ص34.

[3] ينظر: محمد بن محمد الجَزَري، **النَّشر في القراءات العشر**، تح محمد عليّ الضَّبَّاع، القاهرة، دط، دت، ج1، ص10.

[4] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص341.

ولا يتردّد مَهدِي المخْزُومي في اعتبار الكوفيين أبعد ما يكونون عن الطعن في القراءات المتواترة، وتحكيم أصولهم وقواعدهم فيها، وهو رأي يخالف الحقيقة، لأنّه إذا كان بعض النّحاة البصريين سلكوا هذا المسلك كالمازني(ت 249هـ)، والمبرّد(ت285هـ)، والزجّاج(ت310هـ)، فإنّ الكوفيين كانت لهم مشاركة في الطّعن في بعض القراءات أَسْهَم فيها الكِسَائِي والفرّاء اللّذان نسبا الوهم إلى بعض القرّاء السّبعة كحمزة بن حبيب الزيّات، وعبد اللّه بن كثير(ت120هـ)[1].

فليس صحيحاً إذًا أنَّ البصريين كلّهم كانوا يطعنون في القراءات، وأنَّ الكوفيين كانوا يحتجّون بها ولو كانت شاذَّة، ولا يطعنون على قارئٍ، ولا يرمونه بالجهل، «فهم جميعا ينقدون القراءة، وَيقيسونها بمقاييسهم الضيقة، وهم جميعًا كانوا لا يتورّعون عن تخطئة القراءة سواء سبْعية أوعشرية أو شاذّة أو غيره»[2].

وَمَهدِي المخْزُومي بعد هذا كلّه يعتبر القرآن الكريم النّموذج الحيَّ الذي يجب أنْ يكون في مقدمة المصادر اللُّغوية التي تعتمِد عليها دراسة النّحو العربي، وأن تُحترَم كلُّ قراءة من القراءات السَّبع أو العشْر، وأنْ نقرَّ بصحّة المنهج الكوفي في اعتماد القراءات واحترامها، لذلك وجدناه يكثر من شواهد القرآن الكريم، ويُورِد أحيانا بعض قراءاته في درسه النّحويّ، فقد تجاوزت شواهده من القرآن الكريم خمسين ومائتي(250)شاهد، وَكان يُورد أحيانًا أكثر من شاهد قرآني للتأكيد على اختياراته النّحويّة، وَترجيحاته بين البصريين والكوفيين، كجواز تقديم الجواب على الشّرط، فقد استدلّ بقوله تعالى:﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾سورة الأعلى، الآية(9)، وقوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الْمَلأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾سورة يوسف، الآية(43)، وَقوله سبحانه:﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾سورة البقرة، الآية

---

[1] ينظر:محمد عبد الخالق عضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث، القاهرة، دط، دت، ج1، ص48، 51، 52، وينظر:الفرّاء، **معاني القرآن**، مر، س، ج2، ص75 - 76، وبنظر: محمد بن يوسف أبو حيَان الأندلسي، **البحر المحيط**، تح عادل أحمد عبد الموجود وأصحابه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ /1993م ، مج8، ص203.

[2] أحمد مختار عمر، **البحث اللّغوي عند العرب مع دراسة لقضية التّأثير والتّأثّر**، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1402هـ /1982م، ص25.

(111)، وَكَوُرُود الفعل الماضي كثيراً بعد (إنْ) الشرطية في قوله تعالى:﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ سورة البقرة، الآية (280)[1].

2.1 . الاحتجاج بالحديث النّبويّ:

كان مِن المظنُون أن يكون الحديث النّبويّ ثانيَ مصادر الاحتجاج النّحويّ بعد القرآن الكريم، لأنّ كلام النّبيّ ﷺ هو الغاية في الفصاحة والبيان بعد كلام اللّه تعالى، لكنّ النُّحاة الأقدمين من البصريين والكوفيين لم يكونوا يرجِعون كثيرًا إلى أحاديث النّبي ﷺ في كتبهم ليحتجُّوا بِلُغتها في تقعيد القواعد، ووضع الأحكام، حتَّى إنّ سيبويه حين أورد في (الكتاب) أحاديث مأثورة أثناء كلامه عن بعض الأوجُه الإعرابية لم يُورِدها على أنّها أحاديث نبوية، بل ساقها على أنّها كلام للعرب الذين يُحتجُّ بلغتهم، نحو قوله: «وأمَّا سُبُّوحًا قُدُّوسًا ربّ الملائكة والروح [2]، فليس بمنزلة سبحان الله، السُّبُّوح والقُدُّوس اسم، ولكنَّه على قوله:أذكر سُبُّوحاً قُدُّوساً، وذلك أنَّه خطَر على باله أو ذَكَر ذاكِرٌ،[...] ومِن العرب مَن يرفع، فيقول: سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ»[3]، لكنّ هذا النّقل عن سيبويه، لا يمكن أن نفهم منه بالضرورة رفضه للاحتجاج بالحديث النّبوي في النّحو، إلا أن يحمّله أحد غير هذا.

وقد ردَّد جماعة من الباحثين المعاصرين في تاريخ نحو العربية أنّ النُّحاة الأوائل كانوا يرفضون الاستشهاد بالحديث النبوي في مسائل النّحو [4]، وقد عزَا ذلك طائفة من المتقدِّمين إلى عاملين اثنين:أوَّلهما أنّ الرّواة روَوْا الكثير من الحديث النَّبويِّ بالمعنى، وثانيهما أنَّ الكثير مِن هؤلاء الرُّواة نُقِلَ عنهم اللَّحْن فيما روَوْهُ من الحديث النَّبويّ، لأنَّهم كانوا أعاجم، وقد ذكر آخرون عوامل منها وضع الأحاديث الذي شاع في القرون الأولى للإسلام، ومنها استغناء النُّحاة بما ورد من شواهد في القرآن الكريم وكلام العرب، فقد وجدوا فيهما مصدراً ثرًّا للشّواهد النّحويّة أغناهم

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص289- 290.

[2] ورد هذا القول حديثًا نبويًّا، ولفظه:«سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ المَلائِكَة وَالرُّوحِ» أخرجه مسلم بن الحجّاج، **المسند الصّحيح**، تح محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الصّلاة، باب ما يُقال في الرّكوع والسّجود، ح487، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1412هـ/1991م، ص224.

[3] سيبويه، **الكتاب**، مر، س، ج1، ص327.

[4] ينظر:رمضان عبد التواب، **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1420هـ/1999م، ص97- وَينظر:محمود أحمد نحلة، **أصول النّحو العربي**، مر، س، ص50– 51.

عن مصدر مشكوك فيه هو الحديث النَّبويّ [1]، ويُعلّل بعض الباحثين المعاصرين قلّة وُجود الأحاديث النبوية في كتب النُّحاة الأوائل بأنّ الحديث لم يكن مُدوَّنا في زمانهم، ولم تشتهر مُدوَّنات الحديث التي وُجدت قبل تدوين الكتب الصِّحاح السِّتَّة[2].

وقد اختلفت مواقف النُّحاة مِن هذه القضية إلى ثلاث طوائف:

1 . طائفة منعت الاستشهاد بالحديث في النّحو لأنّهم رأوا قلّة شواهده في كتب النُّحاة المتقدّمين، ويأتي على رأس هؤلاء أبو حيَّا ن الأندلسي(ت 445هـ) وشيخه أبو الحسَن بن الضَّائع(ت686هـ)، وقد شنّع أبو حيَّا ن على محمد بن مالك صاحب التَّسهيل(ت 672هـ) لكثرة استشهاده بالحديث، مُعلِّلا موقفه بأنّ الكثير منه قد رُوِيَ بالمعنى، وقد وقع فيه لحنٌ كثيرٌ.

ومن الباحثين في تاريخ اللّغة العربية مَن ينسب الوهم إلى هذا الفريق في تفسير قلّة شواهد الحديث النّبوي في كتب المتقدّمين، وَزعمه أنَّ مُتقدِّمي النُّحاة كانوا يرفضون الاستشهاد بالحديث في النّحو، ذلك لأنّ هؤلاء القدماء الذين نُسب إليهم هذا الرفض، لم يثيروا هذه المسألة، ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، وإنّما هو استنتاج خاطئ من المتأخّرين، بَنَوا عليه هذا الحُكم ثمّ حاولوا تعليله، والذي يتحمَّل تبِعَة شيوع هذا الوهم الخاطئ فيما يبدو ابن الضَّائع وابنُ حيَّان.

2 . أمّا الطائفة الثانية التي نُسِب إليها القول بجواز الاستشهاد بالحديث في النّحو، فمنها أبو القاسم السُّهيليّ(ت 581هـ) الذي احتجَّ بالحديث في اللّغة والنّحو، وفي كتابه(نتائج الفِكر) أكثر مِن عشرين حديثاً احتجّ بها على دلالات الألفاظ والتّراكيب النّحويّة [3]، وكذلك عليّ بن محمد بن خَروف الأندلسيّ(ت 609هـ)، وأكثر هؤلاء النُّحاة احتجاجاً بالحديث وَاستكثارا من روايته في النّحو محمد بن مالك الطَّائيّ(ت672هـ).

---

[1] ينظر:محمد خير الحلواني، **أصول النّحو العربي**، الناشر الأطلسي، الرباط، ط1، 1984م، ص51– 50، وَينظر: عليّ أبو المكارم، **أصول التفكير النّحويّ**، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م، ص48.

[2] ينظر:خديجة الحديثي، **موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث**، دار الرّشيد للنشر، بغداد، دط، دت، ص411 .

[3] ينظر: محمد إبراهيم البنّا، **أبو القاسم السُّهَيلي ومذهبه في النّحو**، دار البيان العربي، جدّة، ط1، 1405هـ/1985م، ص259.

3 . والطّائفة الثّالثة ذهبت مذهبًا وسطًا، وفرّقت بين ما يقبل الاحتجاج به من الحديث في النّحو، وما لا يُحتجّ به، ومنها السيوطي(ت 911هـ)، وأبو الحسن الشّاطبي(ت 790هـ) الذي قال: «إنّ نصوص الحديث قسمان:أحدهما اعتُمِد في نقله على المعنى، وهذا لا يُستشهَد به، والثاني عُرِف اعتناء ناقِلِه بلفظه لمقصودٍ خاص، وهذا أَوْلَى ما يَحتجُّ به النُّحاة»[1].

وقد تناول محمد الخضر حسين(ت 1958م) هذه القضية، وأخذ برأي أبي الحسن الشاطبي في تفريقه بين ما يصحّ الاحتجاج به، وما لا يصحّ، وصنّف الأحاديث ثلاثة أنواع:

النّوع الأوّل:ما لا ينبغي الاختلاف به، كالأحاديث التي تُروى للاستدلال على كمال فصاحته ﷺ كقوله: «حَمِيَ الوَطِيسُ»[2]، وقوله: «مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ»[3]، وما يُروى من الأقوال التي كان يتعبّد بها كألفاظ القنوت والأذكار والأدعية، وما روي من طرق متعدّدة واتّحدت ألفاظه، الأحاديث التي رواها من لا يجيز رواية الحديث بالمعنى.

النّوع الثّاني:ما لا يقبل الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تُدوّن في الصّدر الأول، ولكنّها رُويت عند المتأخّرين.

النّوع الثّالث:ما يصحّ أنْ تختلف فيه الأنظار في الاستشهاد به، وهو ما دُوِّن في الصدر الأوّل، ولم يكن من النّوع الأوّل[4].

2.1.1 . موقف المخزومي من الاحتجاج بالحديث النّبويّ:

وقد تناول مَهدِي المخْزُومي هذا الموضوع، وعرَض له في درسه لتاريخ النّحو العربي القديم في الكوفة وبغداد، وذهب إلى أنّ النُّحاة الأوائل تركوا الاحتجاج بالحديث النّبويّ عن قصدٍ دفعهم

---

[1] فخر الدّين قباوة، **تاريخ الاحتجاج النّحويّ بالحديث الشريف**، دار الملتقى، دمشق، ط1، 1425هـ/2004م، ص211، وينظر:عبد القادر بن عمر البغدادي، **خزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب**، تح عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ/1997م، ج1، ص5- 6.

[2] مسلم بن الحَجّاج، **المسند الصّحيح**، مر، س، كتاب الجهاد والسِّير، باب غزوة حنين، ح1775، ص1399، (والوطِيس هو مِثْل التنُّور، وقيل هو التنّور، وقيل الضَّرب في الحرب، وقيل هو حجارة شديدة الحرّ، وهو مَثَل يُضرب لشدّة الحرب).

[3] أحمد بن حنبل، **المسند**، تح شعيب الأرناؤوط، ح16414، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1419هـ/1999م، ج26، ص340.

[4] ينظر:محمد الخضر حسين، **دراسات في العربية وتاريخها**، المكتب الإسلامي، دمشق، ط2، 1380هـ/1960م، ص177 . 178.

إليه روايةُ الحديث بالمعنى، ولأنّ الكثير من رُواته كانوا من الموالي، وَهذا الأمر من النُّحاة خطأً لأنّهم أبْعدُوا جانبا مُهمًّا من المصادر اللّغوي ة، وينعى عليهم. بصريين وكوفيين. قَبولهم رواية نصوص اللّغة التي نقلها إليهم رواةُ مِن الموالي، وعنى كونهم من الموالي أنّهم ليسوا فصحاء بالسّليقة، مع أنَّ المحدِّثين كانوا أشدَّ حرصا في مروياتهم من النُّحاة، لأنّ ما يروُونَه يتعلَّق بأحكام الدّين، إضافة إلى أنَّ الذين كانوا يروُون الحديث بالمعنى كانوا عربًا خُلّصًا يُعتَدُّ بسلامة سَلائقِهم، ويصحُّ الاستشهاد بأقوالهم كعَامِر بن شُرَحْبِيل الشَّعبِيِّ(ت 103ه)، وحمّاد بن سَلَمَة (ت167ه)، وأيُّوب السِّخْتِياني(ت131ه).

ولا يكتفي المخْزُومي بهذا الموقفِ موقفِ الناقد لمنهج النُّحاة من أصول السَّماع، لكنّه يُؤيِّد منهج ابن مالك ومَن ذهب معه إلى التوسُّع في الاحتجاج بالحديث في النّحو العربي، وقد عدّ مَهدِي المخْزُومي أبا حيَّان الأندلسي من هذه الطّائفة، وهذا يخالف ما سبق معنا أنّ أبا حيَّان كان من الرّافضين لمنهج صاحب التَّسهِيل.

وكان المخزومي قد عرض موقفه هذا، ثمّ عاد إلى الحديث في هذا الموضوع بعد ذلك في كتابه (الدّرس النّحويّ في بغداد) ليُعلِّل انصراف نحاة المدرسة الكوفية عن الاحتجاج بالحديث بأنّ أوائلهم كانوا من القُرَّاء الذين وَجَدوا في رواية اللّغة والقراءة ما كفاهم مَؤُونة البحث في الحديث النّبويّ[1].

وإذا وقفنا على شواهد الحديث النّبويّ في الدّرس النّحويّ عند مَهدِي المخْزُومي وجدناها قليلة جداً، لا تتعدَّى العشرة، فقد احتجَّ لحرفيَّة (ليس) بالحديث النَّبويّ:«ليسَ مِنْ أَصْحابِي إلاّ وَلوْ شِئتُ لأَخذْتُ عليه ليسَ أبا الدَّرْدَاءِ»[2]، وجعلها بمنزلة (إلّا) في الاستثناء حُكما ومعنى[3].

الشَّواهد الحدِيثيَّة في الدّرس النّحويّ عند مَهدِي المخْزُومي تكشف لنا المسافة بين تنظيره، وتطبيقه النّحويّ، فهو حين ينصرف إلى التّطبيق، يترك ما كان يُنادِي إليه.

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص58، و**الدّرس النّحويّ في بغداد**، مر، س، ص70.

[2] محمد بن عبد اللّه الحاكم النَّيسابوري، **المستدرك على الصّحيحين**، تح مقبل بن هادي الوادعيّ، كتاب معرفة الصّحابة، ح5223، دار الحرمين للطّباعة وَالنّشر، القاهرة، ط1، 1417ه/1997م، ج3، ص322.

[3] ينظر: مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص259- 260.

3.1 . الاحتجاج بكلام العرب:

يُقصَد بكلام العرب ما أُثِر عنهم من شعر وَنثر في الجاهلية والإسلام إلى أن فشا اللَّحن، وفسَدت الألسُن، والملاحظ أنّ النُّحاة عُنُوا بالشِّعر أكثر من عنايتهم بالنَّثر، وكانت شواهدهم منه أضعاف شواهد النّثر، ومَرَدُّ ذلك إلى شُيُوع الشِّعر وحفظه، وكثرة تداوُله بينهم، والذهن له أحفظ، وقد قيل: «ما تكلَّمت به العرب من جيِّد المنثور أكثرُ ممَّا تكلَّمت به من جيِّد الموزون، فلَمْ يُحفَظ من المنثور عشُره، ولا ضاع من الموزون عشُره »[1]، وشواهد الشِّعر في كتاب سيبويه تزيد عن أَلْفِ شاهدٍ، لِشُعراءَ جاهليين وإسلاميين، وهذه الشواهد هي أغلب شواهد النّحو العربيّ، أضاف إليها من جاء بعد سيبويه شواهد أخرى، لكنَّهم ظلوا يحتفلون بشواهد (الكتاب)، ويقدمونها على غيرها.

وحين أراد علماء الرّواية جمع المادة اللُّغوية والاحتجاج بها على التّقعيد اللّغوي والنّحوي، رسمُوا لأنفسهم منهجاً يقوم على تحديد المواضع التي تُؤخَذ من أهلها العربيةُ، كما وضعوا ضابطاً زمنيًّا لم يتجاوزوه، على خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين.

أمَّا الضابط المكاني، فقد حَدَّدوه بمواطن قبائل عربية هي: «قيس،وتميم، وأسد، فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذَ ومُعظمُه، وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثمّ هُذَيل، وبعض كِنانَة، وبعض الطائيِّين[...]، وبالجملة فإنَّه لم يُؤخَذ عن حضَري قطُّ، ولا عن سكان البَرَارِي ممَّن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم »[2]، وهُمْ بذلك تركوا الأخذ عن قُضاعَة وَغسَّان وَإِياد وَتَغلِب وَثقيف وَغيرهم، وقد علّلوا امتناع الرواة عن الأخذ عن هذه القبائل بما عرض لِلُغاتها من الاختلال والفساد، وَلو علموا أَنَّهم باقونَ على فصاحتهم، لأخذوا عنهم.

وكما أخذ العلماء الرُّواة عن قبائل البادية، أخذوا كذلك عن الأعراب البُداة الذين استوطنوا الحضر، كالمنتجِع بن نَبْهان الذي روَى عنه أبو زيد الأنصاريّ وَالأصمعيّ[3]، وأَخذُوا عن طائفة

[1] الحسن بن رشيق القيرواني، **العُمْدة في محاسن الشِّعر وآدابه ونقده**، تح محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1401هـ/1981م، ص20.

[2] السّيوطي، **المُزهر**، مر، س، ج1، ص211-212.

[3] العربي الفصيح هو من نشأ في بيئة عربية فصيحة، ولم يتعلّم العربية من معلّم، ولم يتأثّر بلغة غيره، ولا عبرة هنا للجنس، وإنّما العبرة بالمنشأ، فالمنتجع بن نبهان التميميّ يُحتجّ بلغته وإن كان من الموالي، لأنّه نشأ بين عرب فصحاء.

من أهل الحضر صحّت سليقتهم، وسلِمَت أَلْسنتُهم من اللّحن، واستقامت بما حفظوه من قرآن كريم وَأشعار العرب، كعُمَر بن أبي ربيعة(ت 93هـ)، وجرير(ت 110هـ)، والفرزدق(ت 110هـ)، وغيرهم، وإذًا فليس صحيحا ما قرّره السيوطي من أنّه لم يُؤخذ عن حضريّ قطّ، فشواهد شعر جرير والفرزدق وافرة في كتاب سيبويه، وهي أغلب الشّواهد فيه.

أمَّا الضابط الزّماني الذي وضعوه، فهو قبولهم الاحتجاج بكلام العرب في الجاهلية وبعد الإسلام حتَّى منتصف القرن الثاني للهجرة في الحواضر، أمَّا في البادية، فقد امتدّ زمان احتجاجهم حتَّى منتصف القرن الرابع للهجرة.

وقد قسَّم علماء الأدب واللّغة الشِّعراء إلى طبقات[1]:

أ . الطَّبقة الأولى : شعراء الجاهلية الذين لم يُدرِكوا الإسلام كامرئ القَيس والنّابغة الذّبياني وَغيرهما.

ب . الطّبقة الثانية : الشِّعراء المخَضرَمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسَّان بن ثابت الأنصاريّ .

ج . الطّبقة الثالثة: الشّعراء الإسلاميون الذين عاشوا في صدر الإسلام كجرير وَالفرزدق.

د . الطّبقة الرَّابعة: الشِّعراء المحْدَثون كأبي نواس وَبشَّار بن بُرْد.

فالطبقتان الأُولَيَان استَشهَد بشعرِهما النُّحاة إجماعا، أمّا الطبقة الثالثة، فقد استشهد بشعرها أكثر النُّحاة وَعلى رأسهم سيبويه الذي كانت أكثر شواهده من شعر الفرزدق ثمَّ جرير.

أمَّا الطّبقة الرَّابعة، وهم الشِّعراء المحدَثون، فإنَّ النُّحاة لم يجيزوا الاحتجاج بشعرهم، وأَجمعُوا على ذلك، واستثنوا من هذه الطبقة إبراهيم بن هَرْمَة(ت 176هـ)، لأنّ الشِّعر به خُتم كما قال الأصمعي، وقد نُسِب إلى سيبويه أنه استشهد في (الكتاب) ببيت شعرٍ لِبشَّار بن بُرْد خوفًا من هجائه، وزعم آخرون أنَّه لأبي الأسود الدُّؤَلي(ت69هـ)[2].

وبعد هذا بقرون، وبالتّحديد في القرن الخامس للهجرة، خرج جار الله الزَّمخشري(ت 467هـ) عن هذا الضّابط الزَّماني، وَفتح الباب لمن بعده، واستشهِد بشعر أبي تمَّام(ت 232هـ)، وهو من

---

[1] ينظر:عبد القادر بن عمر البغدادي، **خزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب**، تح عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ/1997م، ج1، ص5- 6.

[2] ينظر: أحمد بن عبد الله أبو العلاء المعرّي، **رسالة الغفران**، تح عائشة عبد الرّحمان(بنت الشّاطئ)، دار المعارف، القاهرة، ط11، 2008م، ص431.

شعراء الطّبقة الرّابعة، وعلّل ذلك بأنَّ أبي تمّام من علماء العربية، فجَعَل ما يقوله بمنزلة ما يروى عنه[1].

4.1. تأثّر المخزومي بمنهج الكوفة في الاستشهاد بكلام العرب:

توسَّع الكوفيون في الشواهد الشِّعرية، فأخذوا عن قوم تركهم البصريون، ويعلِّل مَهدِي المِخْزُومي مسلَكهم هذا في الاحتجاج بأنّهم لم يكونوا يترخَّصون في قبول اللّهجات واللّغات كما قيل عنهم، لكنّهم وثِقُوا بهؤلاء الأقوام، ورأوا أنَّ لهجاتهم تمثَّلت في القراءات السَّبع، ولا يتردَّد في دفع التُّهم التي كان يوجِّهها إليهم البصريون [2]، كما كانوا يعتدُّون بالمثال الواحد، ويُعمِّمون الظاهرة الفردية، ويقيسون عليها، فإذا سمعوا شاهدا نادراً جعلوه بابا، فمذهبهم لِوَاؤه بِيَدِ السَّماع، ينقضون من أجله أصلا من أصولهم، لكنَّهم إلى جانب ذلك لا يطرحون القياس، لأنَّه أصل عندهم.

ويرجِّح مَهدِي المخْزُومي منهج الكوفيين في استشهادهم بالمثال الواحد، لأنّه يمثِّل لهجة بعينها ينبغي أنْ تحتلّ مكانها في البيئة العربية، فالنّحو الكوفي أقرب إلى روح الدّراسة اللّغوية من النّحو البصريّ، وهو أبعد ما يكون من الأخذ بأسباب المنطق، ويطرح بهذا تلك القيود التي وضعها البصريون للنّادر والشاذّ، وللبداوة والحضر، والتي بسببها أُلغيت من مدوّنة السّماع مادة وفيرة كان ينبغي اعتمادها، وهو ما خالفهم فيه الكوفيون.

ويتّضح لنا موقف المخْزُومي أكثر من هذه القيود في درسِهِ النّحويّ حين استشهد للمسائل النّحويّة، حيث تبلغ الشواهد الشِّعرية التي أوردها ثمانية وعشرين ومائتي(228)شاهد شعري، منها خمسة عشر شاهداً لخمسة شعراء مُحدثينَ كأبي تمام وابن الرُّومي والمتنبي، وشواهد لشعراء من العصر الحديث كأحمد شوقي [3]، وإنْ كنت أميل إلى القول بأنّه ترخّص في ذلك لغاية تعليمية تتطلّب عرض لغة في متناول ناشئة العصر.

أمّا شواهده النّثرية فبلغت ثلاثة عشر شاهداً، وهو قدْر قليل إذا قُرِن بالشّواهد الشِّعرية، ونجده يستشهد بكلام جعفر بن يحيى البرْمَكي، وهو مُحدَث لا يحتجُّ بكلامه.

---

[1] ينظر: محمود بن عمر أبو القاسم الزَّمخشري، **الكشَّاف عن حقائق وَغوامِض التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل**، تح عادل عبد الموجود وعليّ معوَّض، مكتبة العُبيكان، الرياض، ط1، 1418هـ/1998م، ج1، ص208.

[2] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص331– 332.

[3] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص97، 123، 157، 292، 297.

وَنخلُص في ختام أصل (السّماع) إلى أنّ مَهدِي المِخْزُومي قد تأثَّر بمنهج الكوفيين، وارتضاه منهجا للبحث في اللّغة والنّحو، ووقف منافحا عنهم، رادًّا تُهم البصريين التي وجهوها إليهم، ويبدو أنّ شوقي ضيف كان يرّد على مَهدِي المِخْزُومي حين وقف موقفا مغايرًا من هذا الخلاف بين الفريقين فقال: «وكأنَّما غاب غَوْر هذا العمل، وما أرسي به من علم النّحو على بعض المعاصرين، فإذا هو يطعن على البصريين لذلك الموقف، بينما يحمد للكوفيين موقفهم مُطريا لهم زاعما أنَّهم كانوا أدقَّ من البصريين في فقه طبيعة العربية والإحساس بدقائقها التي لا تخضع دائما لمنطق العقل»[1].

ويأخذ مَهدِي المخْزُومي على الكوفيين والبصريين جميعاً أنَّهم لم يحاولوا الفصل بين الشِّعر والنثر في وضعهم للقواعد، ففي الكثير من الأحيان كانوا يعتمدون على الشّعر وحده في تصحيح قاعدة، وهذه خطوة متعثِّرة في إثبات الأحكام، لأنّ للشّعر لغتَه الخاصة التي تقتضي الوزن والقافية والضّرورة، فليس كلُّ ما يجوز في الشِّعر يُقبل في النَّثر، فإذا اجتمعت عندهم شواهد النثر والشِّعر في تقعيد القواعد، فقد استوت عندهم الحُجة، وهو ما تَهيّأ للكوفيين في كثير من الأحكام، مِن ذلك جوازُ العطف على الضّمير المخفوض دون إعادة الخافض، فقد احتجوا لذلك بقراءة حمزة الزيّات لقوله تعالى:﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾ سورة النِّساء، الآية (01)، وبِقَولِ الشَّاعر[مِن البسيط]:

فَاليَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتُمُنا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأيَّامِ منْ عَجَبِ[2]

وكذلك وقف عَبْدُه الرّاجحي من هذه القضية موقفا مُماثِلا للمخزومي، فقد ذهب إلى أنّ كثيرا ممّا ذهب إليه الكوفيون أقرب إلى واقع اللّغة، لأن السِّمة الغالبة عليهم أنَّهم درسوا المادة اللّغوية على أساس وصفيٍّ يقوم على التقرير البعيد عن التّعليل الفلسفيّ[3].

وقد أخذ غير واحد من الباحثين المعاصرين على النُّحاة عدم فصلهم بين لغة الشِّعر ولغة النثر في تقعيد القواعد، ووضع الأحكام، وخلطِهم بين المستويات اللّغوية المختلفة لمدوّنة اللّغة التي يصدرون عنها في درسهم، فلم يفرِّقوا بين مستويين:مستوى اللّغة الفصحى، ومستوى

---

[1] شوقي ضيف، **المدارس النّحويّة**، مر، س، ص162.

[2] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، 335 - 336، والبيت في ديوان عمرو بن مَعْدِي كَرِب، تح مطاع الطّرابيشي، مطبوعات مجمع اللّغة العربية بدمشق، 1405هـ/1985م، ص197.

[3] ينظر: عبدُه الرّاجحي، **دروس في كتب النّحو**، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1975م، ص54.

لهجات الخطاب، ومن هنا جاء الخلط والاضطراب، فاضطروا إلى اللّجوء إلى الضّرورة والقول بالشّذوذّ[1] .

ومِن حقائق تاريخ النّحو أنّ المدرسة البصرية نشأت في زمن لم يشع فيه اللَّحن كثيرًا، وكان العرب أكثر امتلاكا لزِمام عربيتهم، وكلُّ هذا كان من شأنه أنّ يحملهم على الثّقة في بعض مَن تركوا لغته من قبائل العرب، ولا يبالغوا في الحيْطة، أمَّا الكوفيون فقد نشأت مدرستهم بعد أن كثر الاختلاط بين العرب وغيرهم، وكان البصريون قد وضعوا ضوابطهم، وأُسُسَهم لنقل اللّغة والبحث فيها، لذلك كان جديرًا بهم أن يكونوا على قدر أكبر في التحرّي والبحث والتثبّت[2].

ونخلُص في آخر هذا الأصل إلى أنّ المخْزُومي قد ذهب إلى ترجيح منهج الكوفيين في السّماع، وكان يرى أن وظيفة النّحويّ الذي يريد أن يعالج نحو العربية ليس من شأنه أن يفرض على المتكلِّمين قاعدة، أو يُخَطِّئَ لهم أسلوبًا، فالنّحو دراسة وصفية تطبيقية لا تتعدَّى هذا المجال، والقاعدة التي يضعها النّحويّ عُرفية تتفق مع الاستعمال، ولا تتحكَّم في سلوك اللّغة، فاللّغة سليقة وطبيعة، فصاحب اللّغة لا يُغلَّط في لغته، لأنّها جزء من حياته التي فُطِر عليها.

2 . **الإجمـاع**:

هو أصل من أصول النّحو كما هو أصل من أصول الفقه، غير أنّ الإجماع عند النُّحاة يختلف عنه عند الفقهاء والأصوليين.

فالإجماع عند الأصوليين هو: «اتفاق مُجْتهِدي أمّة محمد ﷺ بعد وفاته في حادثة على أمر من الأمور في عصر من الأَعْصار »[3]، أمّا الإجماع عند النُّحاة فهو اتِّفاق نحاة البصرة والكوفة على قضية نحوية، وكان ابن جنِّي قد عقد للحديث عنه فصلا في كتابه (الخصائص)، ولم يجعله حُجَّة تمتنع مخالفتها في جميع الأحوال، فيقول: «اعلمْ أنَّ إجماع أهل البلدين إنما يكون إذا أعطاك خصمُك يده ألّا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصُوص [...] إلّا أنّنا مع هذا

---

[1] ينظر:إبراهيم أنيس، **من أسرار اللّغة،** مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط3، 1966م، ص325، وعليّ أبو المكارم، **تقويم الفكر النّحويّ**، دار غريب، القاهرة، دط، 2005 م، ص177، وينظر:رمضان عبد التوّاب، **فصول في فقه العربية،** مر، س، ص107.

[2] ينظر:عبد الرّحمان السَّيِّد، **مدرسة البصرة النّحويّة نشأتها وَتطوّرها،** دار المعارف، القاهرة، ط1، 1968م، ص152-153.

[3] بدر الدّين الزّركشري، **البحر المحيط في أصول الفقه،** تح عمر سليمان الأشقر، دار الصفوة، القاهرة، ط1، 1409هـ/1988م، ج4، ص 436.

الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها»[1].

وإذا كان ابن الأنباريّ لم يذكر الإجماع في جملة الأصول، فإنّه عدّه حجّة، ومنع مخالفته، واستدلَّ به كثيرًا للردِّ على الذين انفردوا بآراء خالفوا بها المجْمَع عليه، كاستدلاله بالإجماع على إعراب الأفعال المضارِعة، وجواز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشّعر، وجواز رفع المعطوف على اسم إنَّ قبل مجيء الخبر[2].

وإذا تتبَّعنا أصل الإجماع عند مَهدِي المخْزُومي في درسه النّحويّ لم نجده يصرح باعتماده، ولا بنفيه، ولكنَّه حين عرض لقضايا أجمع عليها النُّحاة كتقسيم الكلام إلى ثلاثة أنواع:اسم وفعل وحرف(أداة)، وذكر أنّهم قد اتَّفقوا عليها منذ نشوء الدّرس النّحويّ، وأخذ عليهم أنّهم لم يُوَفُّوا هذه الأقسام حقَّها من الدّرس، ثمَّ عاد ليعترض عليهم في هذا التّقسيم الثّلاثي، لأنَّ هناك كلماتٍ لا ينطبق عليها ما ذكروا من تعريف هذه الأقسام، وخلص في الأخير إلى أنّ التّقسيم الصحيح رباعيّ: 1- فعل 2- الاسم 3- الأداة 4- الكناية.

وهو تقسيم يدلُّ دلالة بيِّنة على أنَّه لا يعتدُّ بالإجماع، ولا يراه أصلا يجب التزامه، ويمنع خرقه، وهذا شأن أكثر الدّارسين المعاصرين الذين نادوا بتجديد النّحو.

ومن الشواهد على عدم اعتداده بإجماع النُّحاة، أنّه عرَض لإعراب الأسماء الخمسة، فذهب إلى أنّ الواو، والألف، والياء حروف من أصل هذه الأسماء، ثمّ رجع عن هذا الرأي، واعتبر هذه الحروف حركات مَمْطولة (مُشْبَعَة) من حركات الإعراب الثّلاثة[3].

ويبدو لنا أنّ المخزُومي قد تأثّر بإبراهيم مصطفى الذي ذهب إلى القول بمطْل هذه الحركات، وقد عرض مَهدِي المخْزُومي لرأيه في رسالته للدُّكتوراه، ووَهَّنهُ، ثمَّ عاد إلى القول به[4].

وأجمع النُّحاة منذ أيام الخليل بن أحمد على القول بالعامل النّحويّ، وكان عمود الدّرس النّحويّ خلال قرون طويلة، وقد عرض له مَهدِي المخْزُومي أثناء تتبُّعه لِلدرس النّحويّ عند الكوفيين، ثمَّ ثار على نظرية العامل النّحويّ، واعتبره أثراً مِن آثار المنهج الفلسفيّ الذي سيطر

---

[1] ابن جنّي، **الخصائص**، مر، س، ص169.

[2] ينظر:أبو البركات بن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مر، س، ج1، ص186- وج2، ص493، 549.

[3] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق**، مص، س، ص66.

[4] ينظر:إبراهيم مصطفى، **إحياء النّحو**، مر، س، ص108- 109.

على النّحو العربي، وكان عائقا في سبيل تعلمّه، فسعى إلى إلغائه، وتخليص الدّرس النّحويّ منه[1].

فالإجماع النّحويّ ـ كما يتصوَّرُه مَهدِي المِخْزُومي ـ ينشأ من اتفاق النُّحاة حول قضية أو ظاهرة، فإذا كان هذا الاتّفاق على أمر لا صلة له بطبيعة اللّغة العربية، ولا بالدّرس النّحويّ، فحينئذ لا يكون هذا الإجماع حُجّة، يجب التزامه واحترامه، ويُمنَع خرقه والخروج عليه.

3 . **القياس**:

القياس هو الأصل الذي أكثَر النُّحاة من تناوله، وعليه بُنِيَت أكثر مسائل الدّرس النّحويّ، فالنّحو ـ كما أُثِر عن النُّحاة ـ كلُّه قياس، ولم يختلفوا في حجّيته، كما اختلفوا في حجِّية الإجماع، والقياس كما يُعرّفه النُّحاة هو: «حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه »[2]، ويريدون بغير المنقول الكلام المحدث الذي يحاكى به كلام العرب الفصحاء، وبالمنقول كلام العرب الفصيح.

1.3 . **أنواع القياس**:

ويجري مصطلح القياس على معانٍ، منها:

1.1.3 . **القياس اللُّغويّ**:

هو ما يقوم به المتكلِّم من انتحاء سمْتِ كلام العرب، كأنْ نقول: طِباعَة وصِحَافة، على مثال قول العرب: تِجارَة وزِراعَة[3]، ويُسمِّي المعاصرون هذا النَّوع من القياس بالقياس التّطبيقي أو القياس الاستعماليّ، وهو الذي يُطبِّقه مجامع اللّغة العربية في صياغة المصطلحات وألفاظ الحضارة، وهو الذي نكتسب به أساليبنا في الكتابة والكلام[4].

ويقرُّ مَهدِي المِخْزُومي بالقياس اللّغويّ، وهو عنده حمْل مجهول على معلوم، وحمْل ما لم يُسمَع على ما سُمِع، وحمْل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، ووَعته من تعبيرات وأساليب عرفها العرب، وسُمِعت عنهم، فالقياس اللُّغوي هو الطريق الطبيعية لنُموّ مادة اللّغة واتِّساعها، ويمثِّل مَهدِي المِخْزُومي لهذا القياس بأن يعرض للمتكلم فعل ثلاثي لم يقف على

---

[1] ينظر: مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص 16.

[2] أبو البركات بن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، مر، س، ص45.

[3] ينظر: محمد حسن عبد العزيز، **القياس في اللّغة العربية**، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط1، 1415هـ/1995م، ص19.

[4] ينظر: تمَّام حسّان، **الأصول**، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1420هـ/2000م، ص153.

شكله، ولم يدْرِ حركة عيْنِه، ولم يسمعه مضبوطا من كلام الفصحاء، ولكنَّه يعرف مصدره، فهنا يلجأ إلى قياس هذا الفعل على فعلٍ مصدرُه كمصدر هذا الفعل المجهول شَكْلُه[1].

2.1.3. القياس النّحويّ:

هذا النوع يختص بالنّحو لا اللّغة، وفيه يقول ابن الأنباريّ: «هو حمل فرع على أصل بعلّةٍ، وإجراء حُكم الأصل على الفرع»[2]، والقياس بهذا المعنى يبتكره النّحويّ بعد معرفة علَّة الحكم الثابت بالنقل الصحيح، لذلك قيل: النّحو كله قياس، وفائدة هذا القياس أنه يغني المتكلم عن سماع كلّ ما تكلّمت به العرب، فاللّغة لا يؤخذ جميعها بالسّماع.

وحين عُني اللّغويون القدامى بكلام العرب، وجمعوه، ونظروا فيه، تبيَّنتْ لهم مواضع الخلاف، واستبانت لهم العلاقة بين أَبْنية الكلم والمعاني، وأرادوا أنْ يصوغوا ما استقْرَوه في قواعد وأقْيِسة، لكنَّهم وجدوا أنّ قدْرا من المادة التي جمعوها يستعصِي على الاطِّراد، فجعلوا القياس على الغالب، واختلفوا في تسمية ما عداه، وفي جواز القياس عليه، قال ابن نَوْفَل: «سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء:أخبرني عمَّا وضعتَ ممَّا سَمَيتَه عربية، أَيدخُل فيها كلام العرب كلِّه؟ فقال: لا، فقلت:كيف تصنع فيما خالفتْك فيه العرب، وهم حُجَّة؟ قال:أعمل على الأكثر، وأُسَمِّي ما خالفني لغات»[3].

وكان عبد الله بن أبي إسحاق الحَضْرميّ (ت117هـ) أوَّل من بعَج النّحو، وَمدّ القياس، وَشرح العلل[4]، وَتعرَّض للشعراء يخطِّئُهم، ويفرض عليهم الالتزام بالمطَّرد من الكلام الفصيح ، ثمّ جاء الخليل بن أحمد الذي عدّه أصحاب التراجم الغاية في استخراج مسائل النّحو وَتصحيح القياس فيه، وبنَاه على الكثير المطّرد، وعنه أخذ سيبويه القياس، وبناه على المطّرد، ففي (الكتاب) نجده يقول: «وتقول هذه ناقة وَفصيلُها راتعين، وقد يقول بعضهم: هذه ناقة وفصيلُها راتعان، وهذا شبيه بقول مَن قال: كلُّ شاةٍ وسلْخَتُها بدرهم، كلُّ شاة وسلْخة لها

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص20.

[2] أبو البركات بن الأنباري، **الإغراب في جدَل الإعراب**، مر، س، ص93.

[3] ينظر:محمد بن الحسن أبو بكر الزُّبيديّ الأندلسيّ، **طبقات النّحويّين واللّغويين**، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984م، ص39.

[4] ينظر:محمد بن سلاَّم الجُمَحيّ، **طبقات فحول الشّعراء**، تح محمد شاكر، دار المدني، القاهرة، ط2، 1974م، ج1، ص14.

بدرهٍم [...]، والوجْهُ هذه ناقة وَفصِيلها راتِعين، لأنّ هذا أكثر كلامهم، وهو القياس، وَالوجهُ الآخر قدْ قاله بعضُ العرب»[1].

وتَقدَّم مسيرة النّحو، فيشهد تاريخه نحاةً قطعوا بالقياس شوطا كبيرا، حتَّى أصبح وكأنّه هو النّحو، ويأتي في طليعة هؤلاء أبو علي الفارسيِّ، وتلميذُه ابن جنيّ، اللّذان عُنِيا بالقياس عناية كبيرة.

وقد تفاوت النُّحاة في اصطناعهم للقياس، فكان البصريون يتحرَّجون من القياس على كلّ مسموع، فلا يقيسون إلاّ على المطَّرد والغالب و الكثير، دون النَّادر والقليل والشاذّ.

أمّا النُّحاة الكوفيين فقد اتَّسعوا في الرواية عن العرب، كما مرَّ بنا، لذلك تساهلوا في شروط المروِيّ، ومَن تُؤخَذ عنهم العربية، ولم يلتزموا بخريطة الاحتجاج التي رسمها البصريون، وهو خلاف نتج عن اختلافهم في قواعد السَّماع، وكان الكِسَائِي أكثر الكوفيين توسُّعا في القياس واعتمادًا عليه، وَأُثر عنه أنّه قال[مِن الرّمَل]:

إِنَّما النّحوُ قياسٌ يُتَّبعْ   وَبهِ فِي كلِّ أمرٍ يُنتفَعْ[2].

وَحَدُّ الكثرة الذي وضعه البصريون شَرطاً لصحّة القياس وَجريانه هو سبب الخلاف الواسع بينهم، وبين الكوفيين فيما يُقاس عليه، وما لا يُقاس عليه.

ويَسْتجْلِي عبّاس حسن حقيقة الكثرة عند البصريين، أهي الكثرة العددية بين أفراد قبيلة ما؟ أم هي الكثرة بين القبائل العربية المحتجِّ بلُغاتها؟ وذلك بأنْ تشيع خصائص لغوية معيَّنة في مجموعة من القبائل أكثر من مجموعة أخرى من القبائل، وهل تجري الموازنة من حيث القلة والكثرة بين القبائل السِّت المشهورة (تميم وقيس وهذيل وطَيْء وأسد وكنانة)، أم تتجاوزها إلى غيرها؟ وهو ما يدلُّ في نظره على غموض مفهوم الكثرة الذي حدَّهُ البصريون[3].

وعدَّ مَهدِي المخْزُومي انتقاء البصريين للقبائل التي تُؤخذ عنها اللّغة العربية سببا في لجوئهم إلى وضع شروطٍ للقياس متَّخذين منه أداة لصنع اللّغة، وصنع أمثلتها، وحين لم يسعفهم

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، مر، س، ج2، ص82.

[2] ينظر:السُّيوطي، **بُغية الوُعاة في طبقات اللّغويين والنُّحاة**، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1399هـ/1979م، ج2، ص164.

[3] ينظر:عبَّاس حسَن، **اللّغة بين القديم والحديث**، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1971م، ص40.

القياس في كل ما كانوا يريدون، لحملِهم القياس على المطَّرد والغالب والكثير، لجؤوا إلى التأويل البعيد.

وكان في توسُّع البصريين في القياس أن تحوَّلت اللّغة ـ في نظر مَهدِي المِخْزُومي ـ إلى مجموعة من القوانين التي أفرغتها أدواتهم العقلية في قوالب معيّنة ثابتة، ناسين أنّ اللّغة تتطوّر كتطوُّر سائر الكائنات الحيّة، وإذا كان الخليل أكبر النُّحاة الذين تركوا أثرا في الدّرس النّحويّ عند مَهدِي المِخْزُومي، فإنَّ عنايته بالقياس على أنّه أصل من أصول الدّراسة النّحويّة يعدُّ بداية خروج النّحو عن منهجه وأسلوبه الفطري القديم، لكنَّه أيّام الخليل لم يكن قد اصطبغَ بالفلسفة، إلاّ أنَّه كان إيذانًا بدخول الدّراسة اللّغوية عهدا جديداً[1].

2.3 ـ **أقسام القياس النّحوي**:

وقد قسم النُّحاة القياس النّحويّ إلى ثلاثة أنواع[2]:

1.2.3 **ـ قياس عِلَّة**: هو حمل الفرع على الأصل بالعلّة التي علّق عليها الحكم في الأصل، وذلك نحو حمل نائب الفاعل بعلة الإسناد على الفاعل.

2.2.3 **ـ قياس شبَهٍ**: هو أن يحمل الفرع على الأصل، وذلك كإعراب الفعل المضارع لأنّه أشبه الاسم من عدة أوجُهٍ.

3.2.3 **ـ قياس طرْدٍ**: هو الذي يوجد معه الحكم، وتُفقد الإحالة في العلة (والإحالة المناسبة)، كأنْ يُعلّل بناء (ليس) لأنّها فعل جامد، والبناء مطرد في الأفعال غير المتصرفة، وهو قول مردود بأنّ الأصل في الأفعال جميعا هو البناء كما قرر النُّحاة أنفسهم، ولهذا قالوا، إنه ليس بحجة عند الأكثرين.

3.3 ـ **موقف المخزومي من القياس**:

ويذهب مَهدِي المخْزُومي إلى أنّ القياس الذي يجب أن يُتّبع في دراسة اللّغة والنّحو هو القياس الذي اصطنعه الخليل بن أحمد والفرّاء، فقد كان قياسهما مقبولا في الدّرس اللّغويّ، من ذلك أنّ الخليل ذهب إلى قياس جزْم الفعل المضارع (أَكُنْ) في قوله تعالى:﴿لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص46-47.

[2] ينظر:ابن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، مر، س، ص105 ـ 112، عليّ مزهر الياسري، **الفكر النّحويّ عند العرب أصوله ومناهجه**، الدّار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1408هـ/2003م، ص225.

إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ سورة المنافقين، الآية (10) على جرِّ(سابقٍ) في قول زهير بن أبي سُلْمَى[مِن الطَّويل]:

بَدَا لِي أَنِيِّ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئاً، إِذَا كَانَ جَائِيًا[1].

فقد لاحظ أنّ بين اللَّفظين شبَهاً، فقاس أوَّلَهما على الثاني، وذلك أنّ في كلٍّ منهما عطفًا على ما لم يُشاركه في إعرابه، على الرّغم ممَّا بينهما من تفاوتٍ، فالآية من باب الجزم، والبيت من باب الخفض.

ويَعزُو المخْزُومي إلى الخليل بن أحمد تعلِيل جزم الفعل(أكنْ) بالتوهُّم على ما قبله الذي هو جواب الطَّلب، لأنَّه يرِد في كثير من الحالات مجزوماً.

لكنَّ إبراهيم السَّامِرَّائِي انتقد هذا القياس من الخليل بن أحمد وخالف ما ذهب إليه مَهدِي المخْزُومي فقال: «وأنا لا أَلمح أيّ قرابةٍ بين مسألة فيها فعلٌ مجزومٌ وأخرى فيها اسمٌ مجرور، والذي يبدو لنا أنّ التماسَ المشابهة بين هذه وتلك لِيصحَّ الحمل والقياس،إنْ هو إلّا بسببٍ من حيرة الخليل في تفسير الجزم في الآية، وليس من عامل للجزم»[2].

وهذا يذهب بنا إلى القول بأنّ ضابط المشابهة بين المقيس والمقِيس عليه قد يختلف فيه النُّحاة، كما يختلف اللّغويون المعاصرون في إثبات هذه المشابهة، فيُفسِرُّ كلٌّ المشابهةَ بما يراه هو مناسبًا.

وأمَّا القياس القائم على العلَّة، وقياس الطَّرْد، فإنّ مَهدِي المخْزُومي لا يراه من موضوعات اللّغة، فهو منهج دخيل عنها، لذلك نعى على النُّحاة المتأخِّرين إمعانهم في القياس وتوسّعهم فيه حتَّى أصبح غايةً بذاته، بعد أنْ كان وسيلة لنموِّ اللّغة، مستشهدًا بمقولة أبي عليّ الفارسيّ:«لأنْ أُخطِئَ في خمسين مسألة ممَّا بابُه الرواية، أحبُّ إليَّ من أنْ أُخطِئ في مسألة واحدة قياسية»[3].

وإذا كان مَهدِي المِخْزُومي يرفض كثيرا من أَقْيِسَة النُّحاة، ويقدّم السَّماع في الدّرس النّحويّ، ويعتبر كثيرًا من الأقْيِسَة عِبْئًا على الدّرس النّحويّ خلال قرون طويلة، لكنْ ثمَّة قياس صحيح كقياس الخليل، وهو الطريق الطبيعية التي يسلكها الدَّارس لاستنباط حكم لغوي أو نحويّ.

---

[1] زهير بن أبي سُلْمى، **الدّيوان**، تح علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م، ص140.

[2] إبراهيم السَّامِرَّائِي، **النّحو العربي نقد وبناء**، دار عمَّار، عَمّان، ط1، 1418هـ/1997م، ص22.

[3] ياقوت الحمويّ، **معجم الأدباء**، تح إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م، ج2، ص819.

وَآراء المخْزُومي في القياس والسَّماع تمثلُ امتدادًا لآراء إبراهيم مصطفى الذي كان يرى العامل وما يتَّصل به من العِلل النّحويّة أثراً من آثار الفلسفة على النّحو العربيّ، وهو الموقف ذاته الذي وقفه إبراهيم مصطفى من نظرية العامل النّحويّ وَعِلل النُّحاة، وتأثّر به مَهدِي المخْزُومي في قضية الإعراب وعلاماته والعامل النّحويّ كما سنقف عليه . إن شاء الله . في مواضع أخرى من هذا البحث.

ومِن أمثلة القياس في الدّرس النّحويّ عند مَهدِي المخْزُومي ذهابه إلى القياس الثّنائي من الكلِم على الثلاثي، فإذا جاءت أسماء لفظها على حرفين، مثل: يدٍ، وأخٍ، وأُرِيد جمعُها عُمِد إلى زيادة حرف ثالث، ثم تُجمع كالثلاثي، فيُقال في جمع يد، أيدي، وفي جمع أخٍ، إخوة وإخوان، وذهابه إلى جواز نيابة بعض حروف الجر(الإضافة) عن بعضٍ قياسا، كنيابة حرف الجرّ(في) عن الحرف (على)، نحو قوله تعالى:﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ سورة طه، الآية(71)، والمعنى: لأَصُلِّبنّكم على جُذوع النخل، وهو في هذا القياس مُتابِع للكوفيين الذين خالفهم البصريون في هذا الموضع من نيابة الحروف بعضها عن بعض[1].

4 **. الاستصحاب**:

الاستصحاب هو رابع أدلَّة النّحو، كما أنَّه أصلُ من أصول الفقه، لكنّه أصل مختلف فيهِ بين الأصوليين الذين يعرّفونه بأنّه: «الحكم بثبوت أمر أو نفيه في الزمان الحاضر أو المستقبل، بناء على ثبوته أو عدمه في الزمن الماضي، لعدم قيام الدليل على تغييره »[2]، ومن أمثلته عندهم أنّ اليقين لا يزول بالشك، فمن توضَّأ ثمّ شك في نقض الوضوء، بقي على وضوئه، لأنَّ الأصل أنّه متوضِّئ، والاستصحاب ليس بحجّة عند أكثر الأصوليين، لأنّه ليس في ذاته دليلًا فقهياً، وإنّما هو قرينة على بقاء الحكم السَّابق الثّابت بدليله.

أمَّا الاستصحاب عند النُّحاة، فهو: «إبقاء حال اللَّفظ على ما يستحقُّه في الأصل عند عدم دليل النّقل عن الأصل »[3]، وقد ذهب النُّحاة إلى القول باستصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو الإعراب، وفي الأفعال، وهو البناء، حتَّى يُوجَد في الأسماء ما يوجِب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب.

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص12، 179.

[2] وهبة الزُّحيلي، **أصول الفقه الإسلامي**، دار الفكر، دمشق، ط1، 1406هـ/ 1986م، ج2، ص859.

[3] أبو البركات بن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب**، مر، س، ص46.

وكان ابن الأنباري يرى الاستصحاب أحَد أدلّة النّحو المعتبرة، فمن تمسَّك به خرج مِن عُهدة المطالبة بالحجّة، ومَن عدَل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدّليل، ومع هذا فقد عدّه من أضعف الأدلّة، ولا يصح التّمسّك به ما وُجِد دليل على خلافه.

وقد استدل النُّحاة بهذا الأصل عندما فقدوا الأدلة الأخرى كالسَّماع والقياس، فمِن ذلك استدلال البصريين على أنّ عامل النصب في المفعول به الفعلُ لا الفاعل بالأصل الذي هو أنّ الأسماء لا تعمل، والفاعل باق على أصله لا يعمل، لأنّه اسم[1].

واستدلَّ البصريون على أنّ (إنَّ) تعمل في المبتدأ والخبر بالاستصحاب، خلافا للكوفيين الذين قالوا:إنّ خبرها باق على رفعه قبل دخولها، والأصل الذي بنى عليه البصريون قولهم هو أنّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النّصب إلاّ وَهو يعمل الرفع[2].

وإذا تتبَّعنا الدراسة النّحويّة عند مَهدِي المخْزُومي لم نجده يعتدّ بالاستصحاب أصلا ينبني عليه النّحو والتأصيل له، فقد كان يرى أنّ ما عدّه النُّحاة أصلا يُرجع إليه في القياس عليه، أو يُرجع إليه عند عدم الدّليل، هو أثر من آثار الفلسفة والمنطق على النّحو العربيّ، فإذا اعتبر النُّحاة الإعراب أصلا في الأسماء، والبناء أصلا في الأفعال، فإنّ مَهدِي المخْزُومي لا يعتدُ بذلك الأصل، ويرى أنّ الفعل لما كان لا يتحمَّل المعاني الإعرابية اختصّ بالبناء، فالفعل لا يُسنَد إليه، ولا يضاف إليه بما في ذلك الفعل المضارع الذي عدّه النُّحاة معربًا، ويرى المخْزُومي أنّه مبنيّ في حال كونه غير متَّصل بنون التوكيد أو نون النّسوة، وإن تعاقبت على آخره الحركات، لأنّ هذه الأوجه المختلفة في آخره إنّما جاءت لتمييز زمنه، فبناؤه مجرَّدًا من الأدوات يدلُّ على استعماله في الحال والمستقبل، وإذا اتَّصل به في النّفي (لم) و(لمـّا) دل على استعماله في الماضي، وإذا أُريد له أنْ يكون للمستقبل خاصة سبقته (أنْ) و(لنْ) و(إذنْ).

فتغيُّر آخر المضارع ليس بسبب طُرُوء معان إعرابية عليه، ولا بسبب دخول عوامل النصب والجزم عليه، حتّى يقال حينئذ إنّه معرب نصبًا وجزمًا بتلك العوامل كما توهَّم النُّحاة[3].

إنّ موقف مَهدِي المخْزُومي من القياس النّحويّ والعلّة النّحويّة، وإلحاق الفرع بالأصل بجامع العلّة المشتركة نتج عنه عدم اعتداده بقاعدة الأصل الذي يُسْتَصحَب عند عدم الدَّليل، فاللّغة

---

[1] ينظر:أبو البركات بن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مر، س، ج1، ص80، 300.

[2] مر، ن، ج1، ص176، وينظر:السّيوطي، **همع الهوامع**، مر، س، ج2، ص155.

[3] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص133- 134.

سليقة وطبيعة لا تخضع لضابط يضعه النّحويّ، وهي تتطوّر كما يتطوّر أيّ كائن آخر، فليس فيها ما هو أصل، وإنّما كان هذا الذي وضعه النُّحاة أثرًا بيّنًا من أثر الفلسفة وعلم الكلام، وخير مثال على هذا ما قاله الكِسَائِي حين سُئِل عن شذوذ (أي) الموصولة في استعمالها عن سائر أخواتها الموصولات، قال:«أيّ هكذا خُلِقت»[1].

ونخلص في ختام الحديث عن هذه الأصول إلى أنّ مَهدِي المخْزُومي قد رجَّح مذهب الكوفيين في السَّماع وتوسيعهم دائرته، رافضا القيود التي وضعها البصريون حين أبعدوا الكثير من القبائل من رقعة الاحتجاج النّحويّ، وكان يرى أّنّ صاحب اللّغة لا يُغلَّط في لغته، إذ هي جزء من حياته الفطرية، كما أخذ على النُّحاة انتهاءهم في الاحتجاج عند القرن الهجري الثاني، لذا رأيناه يحتج بأشعار المحدثين الذين تركهم النُّحاة كأبي تمّام والبحتري وأبي الطيِّب المتنبي.

وكان المخْزُومي يرى من وراء هذا كلّه أنّ النّحو دراسة وصفية في المقام الأول لا تتعدى ذلك بحال، فليس من شأن النّحويّ أن يُلغيَ من مُدوَّنة اللّغة شيئاً ـ كما فعل البصريون . ووظيفته أن يسجِّل ملاحظاته ونتائج اختباراته في صورة قواعد وأصول تمليها طبيعة اللّغة، واستعمالات أصحابها.

وأخذ على النُّحاة إعراضهم عن الاحتجاج بالحديث النّبوي في الدّرس النّحويّ راداً جميع التّعليلات التي احتجّوا بها، كما كان مِن مآخذه عليهم أنّهم لم يفصلوا بين الشِّعر والنّثر في تقعيد القواعد، وتأصيل الأصول، فلِلشّعر لغته وقوانينه التي يختص بها دون النثر، وإلى هذا يعزو اضطراب النُّحاة في بعضٍ من أحكامهم.

وإذا كان مَهدِي المخْزُومي قد احتفى بالسَّماع، فإنّه اعتبر القياس في غالب قوانينه وقضاياه منهجاً دخيلًا على اللّغة، جرّه إليها تأثر النُّحاة بمناهج الفلسفة وعلم الكلام، لذلك طرح كثيراً من أقيسة النّحو، كقياس العلّة، وارتضى قياس الشَّبَه إذا كان ممّا تقْبله العربية، وهو ما نُقل عن الخليل بن أحمد.

ولا اعتبار عندهللإجماع، فابن جنيّ كان لا يراه مُلزِما للنّحوي، لذلك رأيناه لا يعتدُّ بإجماع النُّحاة على إعراب الفعل المضارع، فهو مبنيٌّ خلافا لما قاله النُّحاة، والأسماء الخمسة ليستْ مُعربة بالواو والألِف والياء، لكنَّها معربةٌ بحركات مَمْطولة.

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص202.

وإذا كان النُّحاة يعتبرون الاستصحاب أضعف أدلة النّحو، فإنَّ مَهْدِي المخزُومِي لم يُعن به، ولم يذكره في ما ذكره من أدلَّة الكوفيين في كتابه(مدرسة الكوفة) فالمقام الأول للسّماع، ثمّ للقياس، وكان يرى أنّ الدراسة النّحويّة يجب أنْ تكون وصفية، ولا يرفض الإفادة من منجزات اللّسانيات، وما جدّ فيها من مناهج البحث ووسائله، وقد وجد عند الكوفيين في توسيعهم رُقعة الاستشهاد بالفصيح زمانا ومكانا تمثيلا لما يقرِّرُه المنهج الوصفي في دراسة اللّغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية، فتُلاحظ وقائعُها وطرق تركيبها من دون قواعد مُسْبَقة، ومن دون الحُكم بالخطأ والصَّواب عليها، أو على بعض مظاهرها تبعا للقواعد التي يضعها النّحويّ، لأنّ القاعدة التي يستنبطها النّحويّ هي قاعدة عُرْفية تتَّفق مع الاستعمال، ولا تتحكَّم في سلوك اللّغة.

ثانيا . المصطلح النّحوي:

لا تنشأ العلوم حين تنشأ أوّل الأمر كاملة العناصر والقواعد والقوانين، لذلك كانت تأخذ اكتمالها شيئًا بعد شيء، وهو القانون الذي خضع له علم النّحو الذي لم تكتمل عناصر نظريته إلّا بعد زمن ليس بالقصير، وصار معلوماً بالبديهة أنّ العلم يكتسب استقلاله بعناصره التي تميّزه عمّا سواه من العلوم، مِن ذلك مصطلحاته التي تعتبر واحداً من مكوّناته النّظرية،

وأحسب أنّ النّحو من أكثر علوم العربية تنوّعًا في مصطلحاته، وتباينا في أحيان كثيرة، وليس من السّهل تتبّع نشأة مصطلحاته من بداياتها، لأنّ ذلك يقود إلى النّظر في نشأة النّحو ذاته، وتاريخه الطويل، وهو محلّ خلاف كبير بين المحدثين، غير أنّ لمصطلحاته أهمّية بالغة في معرفة مراحل تطوّر درسه.

ويمكن القول إنّ البداية الحقيقية النّاضجة لوضع المصطلح النّحوي كانت مرتبطة بالخليل، ثمّ سيبويه من خلال كتاب سيبويه، أمّا ذكر الخليل هنا، فيرتبط بكون كتاب سيبويه يمثل خلاصة علم الخليل، ثمّ توافرت جهود النّحاة بعدهما كالكسائي والفرّاء حتّى وصل المصطلح النّحوي إلى ما هو عليه، على أنَّ ما يستحق الذّكر هنا أنَّ مصطلحات (الكتاب) هي نفسها مصطلحات البصريين، وأحياناً الكوفيين في كثير من موضوعات النّحو.

1 . الخلاف المصطلحي بين البصريين والكوفيين:

إنّ تحديد مصطلحات النّحو يكتسي أهمية بالغة في الدّرس النّحوي، لأنّه يساعدنا في تحديد المفاهيم الأساسية التي نبحث فيها في سبيل بلوغ درجة أكثر فهمًا للنّحو، ودراسة المصطلح النّحوي تُسهم في تتبّع التطوّر الذي سلكه علم النّحو حتّى وصل إلى ما وصل إليه، ويعتبر

الاختلاف المصطلحي مِن أبرز ما تميّزت به المدرستان، وقد عدّ فاضل السّامرّائي المصطلحات النّحوية إحدى ثلاثة عناصر مكوّنة لمفهوم(مدرسة نحوية)[1]، وهو ما تحقّق للبصرة والكوفة، لكنّ الاختلاف في المصطلحات النّحوية بين البصريين والكوفيين ليس بالضّرورة أنْ يترتّب عليه خلاف في القواعد عند كلّ منهما، ولا أريد هنا أنْ أعرض لقضايا الخلاف بينهما بالتّفصيل، لأنّ هذا خارج عن حدود الخطّة المرسومة لهذا البحث، ولا بأس بعرض أهمّ المصطلحات الخلافية بين البصريين والكوفيين، ويمكن توضيح هذا الاختلاف من خلال المقارنة بين مصطلحات الفريقين في هذا الجدول التّوضيحي[2]:

المصطلح البصري	المصطلح الكوفي
اسم الفاعل	الفعل الدّائم
الضّمير	المكنَّى، الكناية
الصّفة	النّعت
البدل	التّرجمة، التّبيين، التّفسير، التّكرير
الظّرف	الصّفة، المحلّ
الجرّ	الخفض
حروف المعاني	الأدوات
حروف الجرّ	حروف الإضافة، حروف الصّفة
حروف الزّيادة	حروف الصّلة، الحشو
ضمير الشّأن	ضمير المجهول
ضمير الفصل	ضمير العِمَاد
لا النّافية للجنس	لا للتّبرئة
التّمييز	المفسِّر، التّبيين، التّفسير
العطف	النّسَق

[1] فاضل السّامرّائي، **ابن جني النّحوي**، دار عمّار، عمّان، ط1، 1429هـ/2009م، ص247.

[2] ينظر: شوقي ضيف، **المدارس النّحوية**، مر، س، ص165 ـ 167، وينظر: مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص306 ـ 315، وينظر: عوض حمَد القوزي، **المصطلح النّحوي نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجري** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1983م، ص162 ـ 189.

النّفي	الجحْد
الحال	القطع
اسم الإشارة	التّقريب
لام الابتداء	لام القسَم
التّوكيد	التّشديد
الفعل المبنيّ للمجهول	الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله
الفعل المتعدّي	الفعل الواقع
المصروف	ما يُجْرَى
الممنوع مِن الصّرف	ما لا يُجْرَى
المفعولات	أشباه المفاعيل
عطف البيان	لم يذكروا له مصطلحاً
لم يذكروا مصطلحاً يقابلهما	الخِلَاف، الصّرْف

2. المصطلح النّحوي في الدّرس النّحوي المخزومي:

كان البصريون أسبق إلى وضع المصطلحات النّحوية التي ملأت(الكتاب) و(المقتضب) كما كان الكوفيون حريصين فيما يبدو على أنْ يتميّزوا بمصطلحاتهم الخاصّة الذي وردت في مصادرهم، وبذلك أصبح الاختلاف بينهما في المصطلح النّحوي مماثلاً لاختلافهما في العوامل النّحوية والأصول التي اعتمدها كلٌّ منهما، غير أنّ أكثر مصطلحات الكوفيين لم يُكتب لها البقاء بعد القرن الرّابع للهجرة على أبعد تقديرٍ، وبقيت حبيسة كتب الفرّاء وثعلب، لكنّ الذي يعنيني في هذا المقام دراسة المخزومي للمصطلح النّحوي وما تركه من أثر في درسه النّحوي، وقد كان قد عرض له في رسالته(مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو)، ووظّف كثيراً منها في كتابيه في نقد النّحو العربي، وسبق لنا أنّه بدارسته للنّحو الكوفي قد تأثّر بفكر نحاته في أكثر أصولهم التي وضعوها، ولم يقف به التّأثّر عند هذا الحدّ، لقد تعدّاه إلى مصطلحاتهم النّحوية التي انتصر لها ووظّفها في درسه النّحوي، ونعرض هنا لطائفة من هذه المصطلحات:

1.2 . <u>**الفعل الدّائم**</u>:هو مصطلح كوفي خالص يريدون به ما اصطلح عليه البصريون بـ(اسم الفاعل)، وسمّوه دائماً لانصرافه إلى الحاضر والاستقبال، قال الفرّاء: «فإنْ قلتَ:هل يجوز أنْ

تقول: كَانَ أَخُوكَ القَاتِلَ، فترفع لأنّ الفعل معرفة، والاسم معرفة »[1]، وأراد بالفعل هنا اسم الفاعل(القَاتِلَ)، ويرجّح المخزومي ذهاب الفرّاء إلى فعلية(اسم الفاعل)، فيقول: «ويبدو أنّ الفرّاء كان صادق الملاحظة في تسمية اسم الفاعل فعلاً دائماً، فإنّ الدّارسين المحدَثين المعنيين بالسّاميات قد أثبتوا أنّ في البابلية أو الأكدية مثل هذا التّقسيم الكوفي للأفعال، أو أثبتوا وجود الفعل الدّائم بنفس التّسمية التي سمّى الفرّاء اسم الفاعل بها »[2]، فإذا عرض لأنواع الفعل في التّطبيق، قسّمه ثلاثة أقسام، هي: ما كان على بناء(فَعَلَ) الذي هو الفعل الماضي، وما كان على يناء(يَفْعَلُ)، وهو الفعل المضارع عند البصريين، وبناء(فَاعِل)، ويرى أنّه فِعلٌ في معناه واستعماله لدلالته على استمرار الحدث ودوامه، لذلك سمّاه الكوفيون فعلاً دائماً [3]، لكنّ بناء(فَاعِل) قد يكون طرفاً في الإسناد مع الاسم في نحو قوله تعالى :﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ سورة المعارج، الآية(1)، ولا يصحّ هنا اعتباره فعلاً، لأنّ الفعل لا يُسند إلى فعل مثله، بمعنى أنّه لا يكون المسند والمسند إليه فعلين، ويبدو أنّ المخزومي شعر أنّ القاعدة عنده هنا لا تطّرد، لذلك ذهب إلى أنّ بناء(فَاعِل)لا يستعمل دائما فعلاً إلّا إذا ولِيَهُ شيء [4]، ولكنّنا نجد هذا الشّرط في الشّاهد القرآني، ومع ذلك ليس سديدًا اعتبار(سَآئِلُۢ) فعلًا لعدم صحّة إسناد الفعل إلى فعل مثله، كما سبق.

2.2 . **الخفْض**: مصطلح كوفي يقابل ما اصطلح عليه البصريون بالجرّ ، والخفض عند الكوفيين علامة على الإضافة، ويبدو أنّ مهدي المخزومي قد تأثر بالفرّاء في استعماله لهذا المصطلح حين وظّفه بدل المصطلح البصريّ، ولا يقف عند هذا فحسب بل نجده يسمّي عوامل الجرّ البصرية حروف الإضافة، لأنّها واسطة لإضافة ما لا يمكن إضافته إضافةً مباشرة، ويرى في تسمية الكوفيين هذه الحروف بحروف الإضافة رأيًا صحيحًا، وفهمًا لطبيعتها خلافًا للبصريين[5].

3.2 . **الخِلاف**: هو أهمّ العوامل الكوفية في نظر مهدي المخزومي، ويذهب إلى أنّهم تصيّدوه من كلام الخليل، «وللخليل في الاستثناء كلام يشبه كلام الكوفيين في الخِلاف، فقد كان

[1] الفرّاء، **معاني القرآن**، مر، س، ج1، ص185.

[2] مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص241.

[3] ينظر: مهدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق**، مص، س، ص23.

[4] ينظر: مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص126.

[5] مص، ن، ص76 - 78، وينظر: مهدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق**، مص، س، ص69.

يقول: «إنّما نُصب المستثنى هنا، لأنّه خرج ممّا أَدخَلْتَ فيه غيره »[1]، ويرى أنّ مقالة الخليل في نصب المستثنى بـ(إِلّا) باعث لقول الكوفيين بالخلاف، ثمّ إنّهم رسموا له حدوداً، وطبّقوه في أربعة مواضع ليس منها المستثنى بـ(إِلاَّ)، ومِن الغريب عند المخزومي قول الكوفيين بالخلاف في تلك المواضع[2]، ثمّ لا يقولون به في نصب المستثنى، لأنّ المخالفة فيه لما قبله أبين مِن غيرها [3]، ولكن يبدو أنّهم قد نُقل عنهم هذا، فقد ذكر السّيوطي اختلاف النّقل عن الكسائي . وهو مؤسّس مذهب الكوفيين . في نصب المستثنى، فذهب أبو سعيد السّيرافي إلى أنّه كان يرى نصبه بـ(إِنَّ) بعد(إِلَّا) في نحو:قَامَ القَومُ إِلَّا زَيداً، والتّقدير:قَامَ القَومُ إِلَّا أَنَّ زَيداً لَمْ يَقُمْ، ونسَب إليه ابن عصفور أنّه انتصب لمخالفة الأوّل، لأنّ المستثنى واجَبٌ له القيام بعد نفيه عن الأوّل [4]، والمخالفة هنا هي ما يصطلح عليه الكوفيون بالخلاف.

وذهب المخزومي إلى أنّه يمكن التّوسّع في القول بالنّصب على الخلاف ليشمل الأبواب التي قال بها الكوفيون، وأبواباً كثيرة أخرى منها خبر (لَيْسَ)، وخبر (مَا الحجازية)، والمفعول به[5]، ولا ولا يقف المخزومي عند ترجيح رأي الكوفيين في قولهم بالخلاف، بل يتعدّاه إلى توظيفه في مواضع من تطبيقه النّحوي، فهو يذكر أنّ الخبر يكون أحياناً منصوباً، وذلك إذا كان كناية عن المكان(ظرفاً للمكان) نحو:(البَيتُ أَمَامَ النَّهْرِ)، أو كان خبرًا لـ(ما) الحجازية و(ليسَ)، نحو:(مَا خَالِدٌ شَاعِراً)، و(لَيْسَ الرَّجُلُ ظَرِيفاً)، فالخبر في هذه الأمثلة انتصب لكونه لم يعُدْ وصفاً للمبتدأ في المعنى، وإنّما هو خلافه، وهو معنى ما يسمّيه الكوفيون بالخلاف، ولكي يقرّر مبدأ النّصب على الخلاف أخرج (لَيْسَ) مِن طائفة كان وأخواتها، لأنّها دالّة على مخالفة الخبر للمبتدأ، وهي في هذا الحكم مثل (مَا) الحجازية، فنصب الخبر بعدهما على الخلاف[6].

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص293.

[2] سبق ذكرها ص26 من هذا البحث.

[3] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص297.

[4] ينظر: جلال الدّين السّيوطي، **همع الهوامع**، مر، س، ج3، ص253.

[5] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص299.

[6] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق**، مص، س، ص147، وينظر:**في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص179.

4.2 . **الصّرف**: هو اصطلاح كوفيّ، وهو أقرب العوامل إلى الدّلالة على (الخِلاف)، حتّى أنّ أبا البركات بن الأنباري سوّى بينهما، وجعل مِلاكهما واحداً، وهو ما اختاره المخزومي[1].

ويقول الفرّاء في معنى الصّرف: «فإنْ قلت:وما الصّرف؟ قلتُ أنْ تأتي بالواو معطوفة على كلام فيه حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليها، فإذا كان كذلك، فهو الصّرف، كقول الشّاعر [مِن البسيط]:

لا تَنْـهَ عَنْ خُلُقٍ، وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيـمُ

ألا ترى أنّه لا يجوز إعادة(لَا) في(تَأْتِيَ مِثْلَهُ)، فلذلك سُمِّي صَرْفاً إذْ كان معطوفًا، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله»[2]، فمعنى الصّرف أخصّ من الخلاف، وقد جعلوه عاملا في نصب المضارع بعد (واوٍ) أو (فاءٍ) أو (أَو) إذا أُريد إخراجه مِن حكم ما قبل هذه الحروف حتّى لا يكون في حكم المعطوف، لذلك سمّى الكوفيون هذه (الواو) واوَ الصّرف، ولابدّ أنْ يرد الفعل المضارع في سياق نفي أو طلبٍ كالنّهي والاستفهام.

5.2 . **الأداة**:أطلق مصطلح الأداة على ما يسمّيه البصريون حروف المعاني، ورجّح المخزومي المصطلح الكوفي كما الغالب عليه، وعلّل ذلك بسببين:أوّلهما المغايرة بين حروف الهجاء وحروف المعاني اتّقاءً للّبس، وثانيهما أنّهم قصدوا بالأدوات حروف المعاني خاصّة، لا حروف الهجاء، لذلك كانوا في نظره أدقّ في الاصطلاح من البصريين [3]، ومع هذا التّرجيح ينزع المخزومي إلى التّطبيق، فيوظّف مصطلح الأداة على ما يدلّ عليه عند الكوفيين، فإذا قسّم الكلمة إلى أربعة أقسام عدّ الأداة واحداً منها، لتدلّ عنده على ما تدلّ عليه حروف المعاني عند نحاة البصرة، ولكنّه يجرّدها من كلّ تأثير فيما بعدها رفضاً منه لنظرية العامل النّحويّ، ويرى أنّه ينبغي أنْ تُدرس الأدوات مجموعات لا أفراداً على أساس معانيها، وعلى أساس المعاني التي تطرأ على الجمل حين تتّصل بها هذه الأدوات، لذلك عني بدراسة الأساليب اللّغوية في هدى نظرية المعنى التي جعلها بديلاً لنظرية العامل، لكنّ الأداة عند مهدي المخزومي أوسع

---

[1] ينظر:ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، مر، س، ج2، ص556، وينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص295.

[2] الفرّاء، **معاني القرآن**، مر، س، ج1، ص33 . 34.

[3] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص242.

دلالة من حروف المعاني، فهي تشمل ما سمّاه كنايات كأدوات الشّرط(مَنْ، مَا، أَينَ، مَتَى، وغيرها)، وأدوات الاستفهام(مَنْ، مَا، أَينَ، كَيفَ، وغيرها)[1].

6.2 . **الجَحد**:هو مصطلح يرد في كتب الكوفيين، ويريدون به ما يريد البصريون بالنّفي[2]، ويرى المخزومي أنّ مصطلح النّفي اقتبسه البصريون من ألفاظ علم الكلام، لذلك ذهب إلى أنّ الكوفيين أقرب إلى الطّريقة اللّغوية من البصريين، لكنّه عاد على غير عادته ليطبّق مصطلح النّفي بدل الجحْد في تصنيفه للأدوات، فيذكر منها أدوات النّفي[3].

7.2 . **النَّسَق**: مصطلح كوفي يقابل العطف بالحرف عند البصريين[4]، ويرى مهدي المخزومي أنّ تسمية الكوفيين أدقّ لاختصاره، وغناه عن التّخصيص والتّقييد[5]، وسمّى الخليل العطف إشراكاً، وسمّى حروفه حروف الإشراك[6]، وقد وظّف المخزومي هذا المصطلح للدّلالة على اشتراك شيئين، وسمّاه تشريكاً، كما سمّاه عطفاً، وجعله معنى خاصّاً ببعض أدوات العطف:الواو، والفاء، وثُمَّ، أمّا ما عداها من الأدوات الأخرى(لاَ، بَلْ)، فليست للتّشريك، فـ(لَا)للنّفي، و(بَلْ)للإضراب، تثبت للثّاني ما نُفِي الأوّل[7].

8.2 . **النّعت**:هو مصطلح كوفي يقابله عند البصريين الصّفة، وقد وظّف مهدي المخزومي مصطلح النّعت، الذي هو أحد التّوابع الثّلاثة عنده، وهي:النّعت، والخبر، وعطف البيان، والنّعت عند النّحاة حقيقيّ وسببيّ، ويرى المخزومي أنّ ما سمّوه نعتاً سببيًّا نحو:(زَارَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ خُلُقُهُ) ليس من النّعت في شيءٍ، لأنّهم عوّلوا على اتّفاقه في الإعراب مع ما قبله، لكنّه ليس

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق**، مص، س، ص38، وينظر:**في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص270 . 274.

[2] ينظر:أبو بكر بن الأنباري، **شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليات**، مر، س، 53، 267.

[3] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص309، و**في النّحو العربي قواعد وتطبيق**، مص، س، ص39.

[4] ينظر:أبو بكر بن الأنباري، **شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليات**، مر، س، 34، 276.

[5] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص315،

[6] ينظر:سيبويه، **الكتاب**، مر، س، ج2، ص378، وج3، ص502.

[7] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق**، مص، س، ص191.

وصفاً له، أمّا مشابهته له في الإعراب، فيقوم على أساس الإتباع للمجاورة، وهو مثل قولهم:(هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)[1].

9.2 . **المُكَنّي**:أطلقه الكوفيون على الضّمير لِما فيه مِن الخفاء، وربّما سمّوه الكناية، وهي تسمية صحيحة مقبولة في نظر المخزومي، لأنّ الضّمير كناية عن الاسم الظّاهر، وإنْ كان المكنّى أعمّ من الضّمير، واسم الإشارة، والموصول، وهي جميعاً كنايات عن أسماء ظاهرة[2]، لكنّ الكوفيين لا يطلقونه إلّا على الضّمير، كما أنّ الكوفيين يعبّرون بالضّمير كالبصريين إلّا أنّهم يعبّرون بـ(الكناية، أو المكنِّي) أكثر من تعبيرهم بمصطلح (الضّمير)، وقد جارى المخزومي الكوفيين في التّعبير بمصطلح الكناية، ولأنّه رأى ما فيه من خفاء واستتار ، فجعله قسماً رابعاً من أقسام الكلِم، وتوسّع في إطلاقه على مسمّيات هي الضّمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الشّرط، وأسماء الاستفهام، وقد سبق بعض المحدثين المخزومي إلى توسيع أقسام الكلم، كإبراهيم أنيس الذي استخدم مصطلح الضّمير ليدلّ به على ما يدلّ عليه المكنّي، وَمِن أنواعه:الضّمائر، وألفاظ الإشارة، والموصولات، والعدد [3]، ومنهم تمّام حسّان الذي اعتمد التّقسيم السّباعي، واستخدم مصطلح الضّمير، ويشمل الضّمير عند تمّام حسّان ثلاثة مسمّيات هي: الضّمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والضّمير عنده نوعان:

أ . ضمير حضور:يشمل ضمائر المتكلّم، والمخاطَب، وأسماء الإشارة.

ب . ضمير غيبة: ويشمل ضمائر الغائب، والأسماء الموصولة[4].

10.2 . **العِمَاد**:يسمّي البصريون ضمير الفصل ما يقع بين ركني الجملة الاسمية، أو ما أصلهما مبتدأ وخبر كاسم كان وأخواتها، أو مفعولَي باب (ظَنَّ)، والعِمَاد اصطلاح كوفيّ، نحو قوله تعالى:﴿وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾سورة البقرة، الآية(5)، وقوله تعالى:﴿ إِنَّكَ أَنتَ

---

[1] مص، س، ص188، وقد ذهب البشير الإبراهيمي(ت1964م) إلى أنّ هذا المثال مصنوع انتحله النّحاة، لا يصلح شاهداً على الجرّ بالمجاورة، «لأنّ كلمة خَرِبٍ التي يدّعي النّحاة جرّها جاءت مقطعاً في الجملة، لم تعقُبها كلمة أخرى، فإذا نطق بها عربيّ، نطق بها ساكنة الآخر بلا شكّ، فمِنْ أين يظهر الجرّ الذي ادّعوه فيها؟»، ينظر:محمد البشير طالب الإبراهيمي، **آثار البشير الإبراهيمي**، جمع أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997م، ج2، ص44.

[2] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص314.

[3] ينظر:إبراهيم أنيس، **مِن أسرار اللّغة**، مر، س، ص274 ـ 277.

[4] ينظر:تمّام حسّان، **اللّغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1427هـ/2006م، ص108 ـ109.

ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾سورة آل عمران، الآية(35)، وقوله تعالى:﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا﴾سورة الكهف، الآية(39)، ويُؤْتَى به لأغراض منها الإعلام بأنّ ما بعده خبر لا تابع لما قبله، ومِن أجل هذا سمّاه البصريون فصلاً، أو لأنّه فصَل بين الخبر والتّابع، ومنها أنّه يؤكّد الكلام[1]، ويُعتمد عليه في تبيُّن أنّ ما بعده خبر لا تابع، لذلك سمّاه الكوفيون عِمَاداً، ويظهر أثر إلغاء ضمير العماد إذا توسّط بين اسم (كان) وخبرها، أو بين مفعُولَي(ظَنَّ)، وكان ما بعدَه منصوباً، نحو قوله تعالى:﴿ وَإِذۡ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ﴾سورة الأنفال، الآية(32)، ويُجوّز النّحاة في مثل هذه الشّواهد ألّا يكون عماداً، فيُرفع ما بعده على الإخبار به، وأحال المخزومي على الفرّاء أنّه قال:«وقوله:﴿وَإِذۡ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ﴾ في (ٱلۡحَقَّ) النّصب والرّفع، إنْ جعلتَ(هُوَ) اسما، رفعت الحقّ بهو، وإنْ جعلتها عماداً بمنزلة الصّلة، نصبت الحقّ، وكذلك فافْعل في أخوات كانَ، وأَظُنُّ وأخواتها »[2]، والقراءة بالنّصب للجمهور، فجعلوا (هو) فصلاً، و(ٱلۡحَقَّ) خبراً لـ(كانَ)، وقرأ الأعمش وَزيد بن عليّ والمطوّعي بالرّفع فجعلوا (هو) مبتدأً، و(ٱلۡحَقُّ) خبره[3].

11.2 . <u>**المجهول**</u>:مِن أساليب العرب أنّهم يقدّمون ضميراً لم يتقدّمه ما يدلّ عليه، وترد بعده جملة تفسّره وتكون خبراً له، ويكون ذلك في موضع التّفخيم والتّعظيم، ويسمّيه الكوفيون المجهول، لأنّه لا يعود على مذكور قبله، ويسمّيه البصريون ضمير الشّأْن، وضمير القِصّة، لأنّه يرمز للحال التي يُتحَدّث عنها، قال تعالى:﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾سورة الأنبياء، الآية(97)، والقصد منه تعظيم الأمر وتعظيم الشّأن، ولذلك ذهب النّحاة إلى أنّه لابدّ أنْ يكون مضمون الجملة المفسّرة له شيئاً عظيماً ممّا يُعتنى به، فلا يقال:(هُوَ الذُّبابُ يَطِيرُ)[4]، لكنْ أجاز الكوفيون الإخبار عنه بمفرد خلافاً للبصريين.

---

[1] ينظر:فاضل السّامرّائي، **معاني النّحو**، مر، س، ج1، ص43، وينظر:عبد اللّه الخثران، **مصطلحات النّحو الكوفي**، مر، س، ص48.

[2] الفرّاء، **معاني القرآن**، مر، س، ج1، ص409، وينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص313.

[3] ينظر:عبد اللّطيف الخطيب، **معجم القراءات**، دار سعد الدّين للطّباعة والنّشر، دمشق، ط1، 1422هـ/2002م، ج3، ص286.

[4] ينظر:رضيّ الدّين الأستراباذي، **شرح الكافية**، مر، س، ج2، ص27.

12.2 . **التّرجمة والتّبيين**:مصطلحان كوفيان لما يسمّيه البصريون بدلاً، ويرى المخزومي أنّ تسمية الكوفيين أولى من تسميته بدلاً، لأنّ دلالته على معنى التّبيين أظهر مِن دلالة مصطلح البصريين في مثل قوله تعالى:﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾سورة الفاتحة، الآية(6.7)، وقوله تعالى:﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ سورة الشّعراء، الآية(132.133)[1].

13.2 . **اسم الفعل**:مصطلح بصريّ، يُؤدِّي معنى الفعل، ولا يقبل علاماته، وليس على صيغته، فلذلك هو معدود عند البصريين في الأسماء، لقبوله علاماتها كالتّنوين، نحو: مهٍ، صهٍ، أُفٍّ، ويجري المخزومي مع الكوفيين في ذهابهم إلى فعليته، لدلالته على الحدث والزّمان، ولأنّ البصريين يقرّون بدلالته على الزّمان، ويقسّمونه ثلاثة أقسام باعتبار الزّمان، أمّا التّنوين الذي عوّل عليه البصريون، فيراه لتكثير اللّفظ، لأنّ طائفة من أسماء الأفعال بُنيت على حرفين[2].

14.2 . **المحلّ(الصّفة)**:مِن أنواع متعلّقات الفعل عند البصريين ما يسمّونه المفعول فيه أو الظّرف، لكنّ الكوفيين يصطلحون على تسميته المحلّ، والصّفة، قال الفرّاء: «إنّ الاسم إذا كان في معنى صفةٍ أو محلٍّ إذا أُسند إليه شيءٌ، ألَا ترى أنّ العرب يقولون:هو رجلٌ دُونَك، وهو رجلٌ دونٌ، فيرفعون إذا أفردوا، وينصبون إذا أضافوا »[3]، وكأنّ الكوفيين نظروا إلى أنّ الحدث يحلّ فيه زماناً أو مكاناً، وشبّهوه بالآنية التي تحل الأشياء فيها، فسمّوه محلًّا، ورجّح المخزومي مصطلح الكوفيين لمجافاته عن ألفاظ الفلاسفة، وهو ما يعني بمفهومه أنّ البصريين أخذوه منهم، لأنّ كلمة (الظّرف) تعني وعاء الشّيء، واعتبار هذه المدلولات أوْعيةً للموجودات شاهد على تأثّرهم بالفلسفة، لكنّه أعرض عن هذا المصطلح الكوفي وفي التطبيق النّحوي، وعاد وسمّى هذه الكلمات كنايات عن المكان والزّمان[4].

15.2 . **الصِّلة والحَشْو**:من المصطلحات التي تدور في مصنّفات الكوفيين، مصطلحي حروف الصّلة أو الحَشو، وذكر المخزومي أنّ البصريين يسمّونها حروف الزّيادة، ومثّل لها بحروف الجرّ

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص310.

[2] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربيّ نقد وتوجيه**، مص، س، ص202، و**مدرسة الكوفة**، مص، س، ص308.

[3] الفرّاء، **معاني القرآن**، مر، س، ج1، ص119.

[4] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص311، و**في النّحو العربي قواعد وتطبيق**، مص، س، ص106.

حين تزاد في سياق النّفي، ولي على صنيعه ملاحظتان:أولاهما أنّ حديثه يوهم بأنّ البصريين لم يرد عنهم إلّا مصطلح الزّيادة، وهو خلاف ظاهر كلامه، لأنّهم سمّوها حروف الزّيادة والحشو واللّغو[1]، والملاحظة الثّانية هي تمثيل المخزومي لحروف الصّلة أو الحشو بحروف الجرّ، يُوهِم كذلك أنّ النّحاة لا يرون ما عداها حشوًا، ولكنّ النّحاة كوفيين وبصريين على حدّ سواء يرون الحشو أو الزّيادة في غيرها، قال الفرّاء: «قوله:﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ﴾، العرب تجعل(مَا)صلة في المعرفة والنّكرة واحدًا، قال اللّه:﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ﴾»[2]، وقال سيبويه متحدّثًا عن زيادة (مَا): «وتكون توكيدًا لغوًا، وذلك قولك:متَى مَا تأْتِني آتِكَ، وقولك:غضِبتَ مِن غيرِ مَا جُرمٍ، وقال اللّه عزّ وجلّ:﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ﴾»[3].

إنّ نظرة فيما سبق من مصطلحات نحوية كفيلة أنْ تقنعنا بتأثّر مهدي المخزومي بالمصطلح النّحوي الكوفي تأثّرًا لا لبس فيه، فهو يردّده، ويفسّره، ويرجّحه على نظيره البصري، وبعد هذا كلّه كان يوظّفه في أحيان كثيرة، ويراه أبعد ما يكون عن تأثّر الكوفيين بالفلسفة، وهو ما يمثّل امتدادًا لتأثّر المخزومي بالفكر النّحوي الكوفي في أصوله ومصطلحاته، وبالمقابل كان تعليله رفض الكثير من الأصول النّحوية البصرية بسبب أنّها خضعت لتأثير علم الكلام والفلسفة جريًا وراء الأخبار التي تزعم شيوع علم الكلام في البصرة، في حين كانت الكوفة بمنأى عن ذلك، وهو أمر فيه جانب من الحقيقة لا كلّها، لأنّ الكوفة كانت في الوقت ذاته حاضنة لبعض المتكلّمين كالجَهْم بن صفوان والجَعْد بن دِرْهَم، والفرّاء ممّن تعاطوا علم الكلام، ولم ينقل شيء من ذلك عن الخليل وسيبويه ولا المبرّد، ونختم بالقول إنّ مهدي المخزومي قد تمثّل أصول الكوفيين، ورأى أنّها أقرب إلى منهج دراسة، فهم في نظره كانوا أقرب إلى الوصفية التي يجب أنْ تدرس بها اللّغة.

---

[1] ينظر:سيبويه، **الكتاب**، مر، س، ج2، ص107 ـ 108، و ج4، ص221.

[2] الفرّاء، **معاني القرآن**، مر، س، ج1، ص244، والآية الأولى رقم(159) من سورة آل عمران، والثانية رقم(155) من سورها النّساء.

[3] سيبويه، **الكتاب**، مر، س، ج4، ص221.

المبحث الرَّابع

قضايا الإعْـرَاب وَنظَرِيّة العـامِل

أوّلا . ظاهرة الإعراب في العربية

1 . مفهوم الإعراب عند المخزومي

2 . معاني علامات الإعراب

1.2 . الضَّمّة

2.2 . الكَسْرة

3.2 . الفتْحة

ثانيا . نظرية العامل

موقف المخزومي مِن نظرية العامل

أوّلا . ظاهرة الإعراب في العربية:

الإعراب أبرز الظواهر في اللّغة العربية، وقد استمدّته من اللّغة السّامية الأمّ التي كانت مُعربة، واحتفظت به طوال قرون طويلة بفضل القرآن الكريم، في حين فقدته أخواتها السّاميات الأخرى إلّا البابلية القديمة، وظاهرة الإعراب في العربية ضاربة في القدَم، فالشّعر الجاهلي القديم الذي وصلنا معرب [1]، والإعراب هو دليل على المعاني، فبالإعراب يُفرَّق بين الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، ويكاد نحاة العربية يُجمِعون على أنّ العلامات الإعرابية في أواخر الكلم دالّة على معانٍ، ولم يخرج عن هذا القول إلّا محمد بن المستنير الملقّب بقُطرُب(ت 206هـ) الذي زعم أنّ العرب لم تُعرب كلامها للدّلالة على المعاني، والفرق بين بعضها البعض، وإنّما أعربت كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السّكون، ولو وصلوه بالسّكون أيضًا، للَزِمهم الإسْكان في الوصل والوقف أنْ يُبطئوا عند الإدراج، فلمّا أمكنهم التّحريك في الوصل، جعلوا التّحريك معاقباً(متابعًا) للإسكان ليعتدل الكلام، لكنّ المخالفين من الجمهور ذهبوا إلى أنّه لو كان الإعراب كما ذكر قطرب، لجاز جرّ الفاعل مرّة، ورفعه أخرى، وكذلك الأمر مع المعربات الأخرى، ولكان المتكلّم مخيّرًا، فأيّ حركة أجزأته، وفي هذا فساد بيّن للكلام [2]، وقد تهيّأ لبعض المعاصرين أنْ يقولوا:إنّ العربية لم تكن معربة في الجاهلية، إنّما طرأ عليها الإعراب بعد نزول القرآن الكريم، وجمعه النّحاة من الظّواهر اللّهجية، وإنّما كان مقصورًا على العربية النّموذجية الأدبية[3]، وهو رأي يدلّ على أنّ مِن الباحثين مَن إذا ثار على موروث النّحوي يشتطّ أحيانًا في ثورته، فالإعراب ظاهرة قديمة قِدم العربية، ولو لم يكن الإعراب ينبئ عن المعاني، لما التزمته العرب في كلامها هذا الالتزام، ولما نزل القرآن معربًا، ولو لم يكن الإعراب علَمًا على المعاني، لما هرع علماء القراءة والعربية يضبطون المصحف حين فشا اللّحن في الألسنة، وفي قراءة القرآن الكريم.

[1] ينظر:يوهان فك، **العربية، دراسات في اللّغة و اللّهجات والأساليب**، تر رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1400هـ/1980م، ص15.

[2] ينظر:عبد الرّحمان بن إسحاق أبو القاسم الزجّاجي، **الإيضاح في علل النّحو**، تح مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط3، 1399هـ/1979م، ص69 . 71.

[3] ينظر:إبراهيم أنيس، **مِن أسرار اللّغة**، مر، س، ص182.

ويعني الإعراب فيما يعنيه من المعاني اللّغوية الإبانة عمّا في النّفس، وفي حديث النّبيّ ﷺ:«الثيِّبُ تُعرِبُ عنْ نفسها »[1]، والمعنى اللّغوي للإعراب هو الأصل لمعناه في النّحو العربي، يقول ابن جنّي في معنى الإعراب: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعتَ أَكْرَمَ سَعِيدٌ أَبَاهُ، وشَكَرَ سَعِيدًا أَبُوهُ، علمت مِن رفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعلَ مِن المفعول»[2]، والإعراب وسيلة تعبيرية يحمل أكبر عبء في أداء المعاني، ومن شأنه أنْ يجعل نظام الجملة لا يلتزم حدودًا صارمة لا يمكن الخروج عليها، لأنّه يدلّ على المعاني الإعرابية وإنْ تغيّرت رتب العناصر الكلامية[3]، وكمثال لهذا يكثر النّحاة من الاستدلال بقوله تعالى:﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُاْ﴾سورة فاطر، الآية(28) للدّلالة على أنّ الإعراب هو الذي يؤدّي المعاني، ولو كان ذلك لنظام الجملة، لوجب أنْ يكون المفعول في الآية (ٱللَّهَ) هو الفاعل لتقدّمه، ولذهب الغرض من تقديمه في الآية الكريمة، فالإعراب وسيلة اتّخذتها العربية للإبانة عن معاني الأبنية، ونظرية العامل إنّما نجمت من ظاهرة الإعراب، وهي تقدّم تفسيرًا مقنعا لتغيّر الإعراب، وقد تناول المحدَثون ظاهرة الإعراب، وتباينت مواقفهم منها، لكنّها في أغلبها اتّفقت على إبطال نسبتها إلى العامل النّحوي، واختلفت في تفسيراتهم لها.

وقد عرضق مَهدِي المخْزُومي لظاهرة الإعراب كغيره من المحدَثين، وأخذ على النُّحاة أنّهم قصَرُوا عنايتهم في تفسير الإعراب على التّغيير الذي يطرأ على أواخر الكلم، وربطوه بفكرة العمل، ورأوها أساساً تنبني عليه دراسة النّحو، فأهملوا كثيراً من الظّواهر الأخرى التي لها تأثير في معاني الكلام، ولم يقدّموا بذلك تفسيراً للظّواهر اللّغوية من تقديم وَتأخير، وعلاقة المتكلّم بالمخاطَب، لذلك كانت المسائل النّحويّة تدور في حلقة مفرغة، لزعمهم أنَّ الإعراب أثر يجلبه العامل، وَينقل مَهدِي المخْزُومي عن بعض النّحاة تعريفهم للإعراب بأنّه «اختلاف أواخر الكلِم باختلاف العوامل لفظاً أَو تقديراً »، أو هو «أثر ظاهر أوْ مُقدَّر يجلبه العامل في آخر المعرَب»، وهي تعريفات تحكّم فيها الاتجاه الفلسفيّ الذي أخذ به النُّحاة.

[1] أحمد بن حنبل، **المسند**، مر، س، ح17722، ج29، ص260.

[2] ابن جنّي، **الخصائص**، مر، س، ص68.

[3] ينظر:محمد خير الحلواني، **أصول النّحو العربي**، مر، س، ص136.

1 . مفهوم الإعراب عند المخزومي:

ولتصحيح هذا المسار الخاطئ الذي سلكه النّحاة يعرّف مهدي المخزومي الإعراب بأنّه بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أومِن قيمة نحوية، كَكَوْنها مُسنَداً إليه، أو مُضافاً إليه، أو فاعلاً إلى غير ذلك من الوظائف التي تؤدِّيها الكلمة في الجملة، أو الجملة في الكلام، أمَّا أَنَّ العامل له تأثير في إعراب الكلام، فهو أمرٌ توهّمه النُّحاة نتيجة تأثُّرهم بالمنطق وَالفلسفة.

وتُعتبر آراء مَهدِي المِخْزُومي في الإعراب امتداداً لآراء إبراهيم مصطفى في نقد النُّحاة، لأنَّهم جعلوا النّحو علْم الإعراب، وقصروا عنايتهم على أواخر الكلِم، فضيّقوا تضييقًا شديدًا في دائرة البحث النّحويّ، وعُنُوا بالكلم مقابل إهمالهم للتراكيب، أي أنَّ مقولاتهم في نظرية العامل جعلتهم يعنون في دراسة النّحو بالشَّكل على حساب المعنى[1].

لكنَّ التعريف الذي ذكره مَهدِي المِخْزُومي للإعراب يؤخذ عليه أمران:أوّلهما أنَّه يُوهِم إجماع النُّحاة على هذا التّعريف، ثانيهما أنّه اعتمد على ضرب من المصادر لنحاة متأخّرين ك(أسرار النّحو) لابن الأنباريّ، و(قطر النَّدى) لابن هشام الأنصاري، لكنْ بالرجوع إلى مصادر أخرى نجد أنَّ النُّحاة قد اختلفوا في حدِّ الإعراب ، قال السّيوطي: «اختُلِف:هل الإعراب لفظيّ، أو معنويّ ؟ على قولين:فالجمهور على الأوّل، وإليه ذهب ابن خروف وَالشَّلَوْبين وابن مالك، ونسبه للمحقّقين وسائر المتأخِّرين، [...]، وذهب الأَعلَم وجماعة من المغاربة إلى أنَّه معنويّ، ونُسِب لظاهر قول سيبويه، ورجَّحه أبو حيَّان»[2].

فالمخزومي . ومِن قَبلِه إبراهيم مصطفى . اختار تعريفاً للإعراب عليه أكثر المتأخِّرين، وترك الحدّ الذي اختاره أكثر النُّحاة القدماء، يقول ابن جنِّي في تعريفه للإعراب: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنَّك إذا سمعتَ:أَكْرَمَ سَعِيدُ أَبَاهُ، وَشَكَرَ سَعِيداً أَبُوهُ، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ منَ المفعول، ولوْ كان الكلام شِرْجاً واحداً لاسْتبهَم أحدهما من صاحبه»[3]، وذكر ابن يعيش أنَّ الإعراب هو «الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلِم لتعاقب

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد و توجيه**، مص، س، ص67، وينظر:إبراهيم مصطفى، **إحياء النّحو**، مر، س، ص1.

[2] السّيوطي، **همع الهوامع**، مر، س، ج1، ص40-41

[3] ابن جنّي، **الخصائص**، مر، س، ص68.

العوامل أوَّلِها»[1]، والزّعم أنَّ النُّحاة كانت عنايتهم بأواخر الكلِم مهملين التراكيب الإسنادية مردود بنُقُول كثيرة عن النُّحاة، مِن ذلك ما قاله الرَّضيّ:«والمعاني الموجِبة للإعراب إنَّما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العوامل، فالتركيب شرط موجب الإعراب»[2].

وَقد ذهب أكثر النُّحاة الأقدمين إلى أَنَّ الرَّفع علَم على الفاعلية، وبقية المرفوعات مُشبَّهة به، والنَّصب علَم على المفعولية، وبقية المنصوبات مُلحقة بالمفاعيل،والجرّ علَم الإضافة[3]، وَرجّح الزّمخشريّ، وَالرّضي الأستراباذيّ(ت686هـ) أنَّ الرّفع علَم على العُمدة، وَالنّصب علَم للفضلة، وَالجرّ علَم على الإضافة[4].

وَالزّعم أنَّ النُّحاة جميعاً جعلوا الإعراب مقصوراً على الجانب الشَّكلي، وَأهملوا المعاني مردود بكثير من النّصوص المنقولة عنهم، فقد كانوا يحذِّرون طلابهم من العناية في إعراب التّراكيب والألفاظ مع إهمال المعاني التي تتولّد من ائتلاف التراكيب، قال ابن هشام الأنصاريّ: «وَأوَّل واجب على المعرب أنْ يفهم معنى ما يُعربه مفردا أو مركّبا[...]، وَسألني أبو حيّان – وَقد عرض اجتماعُنا– علام عطف (بِحَقَلَّدِ)منْ قول زهير[مِن الطَّويل]:

تقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكَثِّرْ غَنِيمَةً   بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى، وَلا بِحَقَلَّدِ

فقُلتُ:حتَّى أعرف ما الحقلَّدُ؟ فنظرنا، فإذا هو السَّيِّء الخلقِ، فقلتُ:هو معطوفٌ على شيءٍ مُتوهَّمٍ إذ المعنى:ليس بمُكثرٍ غنيمةً »[5].

إنَّ الإعراب تحليل للكلام تكون فيه وظائف الكلِم وَالجمل مؤدّية للمعاني النّحوية، فلو قال قائل:(أَكَلْتُ اللَّقْمَ)، لَظُنَّ أنَّ (اللَّقْمَ) شيءٌ يُؤكَلُ، فيُعرِب هذه الكلمة مفعولاً، لكنّ تحكيم المعنى يردّ مثل هذا الإعراب، ففي المعجم الوسيط:«لَقِمَ الشَّيءَ لَقْماً:أَكلهُ بِسُرعة»[6].

---

[1] ابن يعيش، **شرح المفصّل**، مر، س، ج1، ص196.

[2] رضيّ الدّين الأستراباذي، **شرح الكافية**، مر، س، ج1، ص17.

[3] ينظر:السّيوطي، **همع الهوامع**، مر، س، ج1، ص64.

[4] ينظر:محمود بن عمر الزّمخشريّ، **المفصّل في صَنعة الإعراب**، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ/1999م، ص47، وَينظر:رضيّ الدّين الأستراباذي، **شرح الكافية**، مر، س، ج1، ص24.

[5] عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، **مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**، تح عبد اللّطيف الخطيب، المجلس الوطني للثّقافة والفنون وَالآداب، الكويت، ط1، 1421هـ/2000م، ج6، ص9.

[6] إبراهيم أنيس وَأصحابه بإشراف مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، دار الأمواج، بيروت، ط2، 1410هـ/1990م، ج2، ص835.

2 . معاني علامات الإعراب:

وذهب مَهدِي المِخْزُومي مذهب إبراهيم مصطفى في أنَّ بعض علامات الإعراب دوالٌّ على المعاني، وتابعه في تفسير جديد لهذه المعاني مخالفَين مذاهب النُّحاة، وكان رأيهما في هذه العلامات كما يلي:

1.2 . **الضَّمَّة**:هي علَم الإسناد، أي أنّها دالَّة على أنَّ الكلمة مُسنَد إليه أو تابع لمسندٍ، والمسند إليه هنا هو المبتدأ، أو الفاعل وما في حكمه وهو نائبه، أمَّا الخبر فهو من توابع المبتدأ، لذلك ارتفع بالتّبعية للمسند إليه (المبتدأ)، والتَّوابع في نظره ثلاثة:النَّعت وَالخبر وَالبيان، كعطف البيان وَبدل كُلٍّ مِن كُلٍّ، فالخبر إذا ارتفع، فلأنَّه وصف للمبتدأ في المعنى نحو:(اللَّيلُ حَالِكٌ)، أو كان هو المبتدأ في المعنى ، كأنَّهما شيء واحد، نحو:(الأَدَبُ مِرْآةُ المجْتَمَعِ)، أمَّا إذا كان الخبر خلاف ذلك، فهو منصوب، نحو:(محمَّدُ أَمَامَكَ).

2.2 . **الكَسْرة**: هي علَم الإضافة، سواءً كانت هذه الإضافة بواسطة أداة إضافة (حرف جرّ)، نحو:(سَافَرْتُ مِنَ الكُوفَةِ إِلَى البَصْرَةِ)، أو بغير أداةٍ، نحو:(مَطَرُ السَّمَاءِ).

3.2 . **الفتْحة**: ليست الفتحة علامة دالَّة على معنى خاص، لكنَّها تدلّ على أَنَّ الكلمة المنصوبة خارجة عن نطاق الإسناد، أو الإضافة، فهي الحركة الخفيفة المستحبَّة عند العرب، والمعنى الخاص هنا هو الإسناد أو الإضافة، ولا يبدو أنّ قراءة زهير غازي زاهد لرأي المخزومي في هذه القضية كانت صحيحة حين زعم أنّه يختلف عن إبراهيم مصطفي في دلالة الفتحة [1]، لأنّه في الحقيقة لا يختلف عنه إلّا في أنّه فصّل حيث أجمل أستاذه، يقول: «إنّ الفتحة هي الحركة الخفيفة التي يستريح إليها العرب حين يريدون إلى تحريك آخر كلمةٍ لا تدخل في نطاق إسناد، ولا إضافةٍ، ولا تحمل أيّ معنى إعرابيّ »[2]، كما زاد المخزومي بأنْ درَس الأساليب اللّغوية، لكي يطبّق لنظرية المعاني التي نادى بها أستاذه.

ويعترض مَهدِي المِخْزُومي ظواهر لغوية كثيرة تجعل نظرية أستاذه التي آمن بها غير مطَّردة، لذلك سلك مسلكه في التَّأويل وَالتَّعليل البعيدين اللَّذين عابا بهما البصريين في تخريج عدد من الشواهد النّحويّة، فاسم (إنَّ) مسند إليه، وحقّه الرَّفع، لكنّه جاء منصوباً في نصوص لا حصر

---

[1] ينظر:زهير غازي زاهد، **الإعراب وحركاته في العربية**، مجلّة مجمع اللّغة العربية بدمشق، 1424ه/2004م، مج79، ج4.

[2] مهدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق**، مص، س، ص70 . 71.

لها، وكان تعليل المخزومي وأستاذه لنصبه أنَّه جاء مرفوعا في شواهد صحيحة من القرآن وكلام العرب، من ذلك قول الله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ سورة المائدة، الآية(69)، فقد عطف(ٱلصَّٰبِـُٔونَ)- وهو اسم مرفوع - على اسم إِنَّ المنصوب قبل ذكر الخبر، وَقال بِشر بن أبي خازم[مِن الوافر]:

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ[1]

فعطف ضمير الرّفع(أَنْتُمْ) على اسم إِنَّ قبل ذكر الخبر.

وإذا كان إبراهيم مصطفى قد ذهب إلى أَنَّ نصب اسم (إِنَّ) إنَّما هو على التوهّم، فإنّ مَهدِي المِخْزُومي علَّل نصبه بأنَّ(إِنَّ) واسمها بمنزلة الكلمة الواحدة المرفوعة والمسند إليها، فسَاغ حينئذ أَنْ يُعطَف على محلِّهما معاً.

وَمن الظواهر اللّغوية التي تخالف ما زعمه مَهدِي المِخْزُومي وأستاذه مِن أنّ الرّفع علَم للإسناد، وُرود المسند إليه مجروراً في شواهد كثيرة، نحو قوله تعالى:﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَاكَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ﴾سورة المؤمنون، الآية(91)، وَقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ سورة المائدة، الآية(19).

لذلك يبدو أنّ المخزومي لم يقدّم في بحث الإعراب آراء مقنعة، ولم يستطع كإبراهيم مصطفى أنْ يجعل قواعده مطّردة شاملة، وبقي عدد من الموضوعات والأساليب النّحوية يخالف تلك القواعد، وكأنّه رأى ذلك، فلجأ إلى التّأويل الذي عاب به مناهج النُّحاة الأقدمين.

وَليس للإعراب عند مَهدِي المِخْزُومي من علامات سوى الضّمَّة وَالكسرة، أمَّا العلامات الفرعية في إعراب المثنَّى وَجمع المذكّر السَّالم، فليست بعلامات إعراب البتَّة، فالمثنَّى مرفوع بدون علامة إسناد، والألِف فيه للدّلالة على التثنية، ولو أُرِيد رفعه بالضّمَّة، لزالت الألف، فيذهب بذهابها معنى التثنية، فتُرِك بلا علامةٍ دالَّة على الإسناد، وَفي حالة الجرِّ جيء بالياء، وهي كسرة

[1] بِشر بن أبي حازم الأسْدي، **الدّيوان**، تح عزّة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التّراث القديم، دمشق، ط1، 1379هـ/1960م، ص165.

ممطُولة، وبقيت الفتحة قبل الياء دالَّة على المثنّى، وَبقيت صيغة المثنَّى في حالة النَّصب كما هي في حالة الجرِّ

أمَّا جمع المذكَّر السَّالم فمرفوع بضمَّة مَمْطولة (الواو) التي هي علَم الإسناد وعلامة الجمع، ويُجَرُّ بكسرة ممطولة (الياء) التي هي علَم الإضافة، وَبقي في حال النَّصب كما هو في حال الإضافة.

كان مَهدِي المخْزُومي قد ذهب في كتابه(مدرسة الكوفة) إلى تأييد الكوفيين في إعراب بعض الأسماء كجمع المذكر السّالم بالحروف [1]، لكنّه في هذه المرحلة تبنَّى آراء أستاذه إبراهيم مصطفى، واتّخذ كثيرًا من آرائه منطلقًا لدرسه النّحويّ، وتوسَّع فيها، واستدلّ لها، فإلى أستاذه يرجع في المقام الأول تفضيله للسّماع على القياس، وترجيح الكثير من أقوال الكوفيين، واعتبار العلَّة وقواعد القياس أثرا من آثار الفلسفة وعِلْم الكلام.

ومن مظاهر توسّع مَهدِي المخْزُومي في نظرية أستاذه أنَّه ذهب إلى القول ببناء جميع الأفعال مخالفًا إجماع النُّحاة، فَالفعل المضارع مبنيّ، وإنْ تعاقبت على آخره الحركات، فتغيّرها إنّما يدلّ على تمييز زمنه، وتخصيصه، فإذا كان مجرَّدًا من الأدوات دلّ على الحال والاستقبال، وإذا أُريد له أنْ يدل على الماضي اتّصل ب(لَمْ) وَ(لَمَّا)، وإذا أُريد أنْ يدل على الاستقبال اتَّصل بهِ (أَنْ)، وَ(لّنْ)، وَ(إذَنْ)[2].

ثانيا . نظرية العامل:

قام النّحو العربي في تراث أسلافنا النُّحاة على نظرية العامل النّحويّ التي نجمت في بيئة عربية خالصة منذ بدايات الدّرس النّحويّ، وهي النَّظرية التي استمدت الكثير من قوانينها من المنطق، فكل معمول لابدّ له من عامل، ولا يجتمع عاملان على معمول واحدٍ، وهو القانون الذي تولّد عنه القول بالتّنازع.

وَقد اتخذ النُّحاة العامل على مدى قرون طويلة كالعلّة التي يفسِّرون بها ظاهرة الإعراب في العربية، وأخذت حيّزًا كبيرًا من درسهم وخلافاتهم النّحويّة، وأصبحت نظرية العامل حجر الزَّاوية في بناء الدّرس النّحويّ، ولم يُعرَف خلال هذه القرون نحويّ ثار عليها غير أحمد بن عبد

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص256-257.

[2] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص134.

الرّحمان مضاء القرطبيّ (ت592هـ) الذي أنكر على النُّحاة قولهم بالعامل، وتأثير الألفاظ بعضها في بعض، ورفض علل النّحو وأقيسة النُّحاة.

وَفي العصر الحديث تعالت الأصوات منادية بتيسير النّحو وَتجديده، وتكاد تتَّفق هذه الدّعوات على أنَّ نظرية العامل هي علّة النّحو العربي المزمنة التي يجب أنْ نُخَلّص النّحو منها، ولا أكون مبالغًا إذا قلت إنّه كُتب في نظرية العامل قدر كبير من الدّراسات حتّى ليكاد يكون الحديث عنها مستهلكًا ومن نافلة القول، لذلك أكتفي بهذا القدر من الحديث عنها.

وَكان إبراهيم مصطفى من أوائل الدّاعين إلى إلغاء نظرية العامل، وَكان من الذين نهجوا نهجه، وَتأثر بدعوته مَهدِي المِخْزُومي، وسار على خطاهُ في حركة تيسير النّحو العربي، ولن يتحقّق هذا التيسير في نظره إلاّ بتخليص الدّرس النّحويّ من فكرة العامل، التي هي شائبة من شوائب منهج الفلسفة.

موقف المخزومي مِن نظرية العامل:

وَيرى المخزومي أنَه إذا بطلت فكرة العامل، بطل معها ما بُني عليه من تقديرات مُتمحَلة، وبطل كلُّ ما عُقد عليها من أبواب كَبابِ التنازع، وباب الاشتغال، والقول بالإلغاء والتعليق، وببطلان العامل لا تكون ظاهرة الإعراب أثرا تجلبه العوامل، فحركات الإعراب هي دوالّ على معان نحوية لا صلة لها بالعامل[1].

كان مَهدِي المِخْزُومي يرى ـ مثل إبراهيم مصطفى ـ أنَ القول بالعامل عند النُّحاة نتج عن تأثرهم بالفلسفة الكلامية، وكانا مُعتمدين في سعيهما إلى نقض نظرية العامل على نظرة عقلية منطقية مقابِلة لنظرة القدماء، والملاحظ أنّ أغلب المحدثين الذين ثاروا على نظرية العامل النّحوي جعلوها دليلًا على تأثّر النّحاة بعلم الكلام الذي ساد آنذاك في البصرة، وهو افتراض لم يؤسّس على منهج يوثّق هذا التّأثر بالمنطق وعلم الكلام توثيقًا علميًّا صحيحًا، وإذا كان الخليل مِن أوائل مَن نُقل إلينا كلامه عن العامل، فإنّه لا أحد استطاع إثبات تعاطيه لعلم الكلام والفلسفة، وقد جهد هذا الفريق من المحدثين تقليدًا لبعض المستشرقين في محاولة أثبات اتّصاله بعبد اللّه بن المقفّع(142هـ) الذي زعموا أنّه ترجم كتب أرسطو، ولكن على الرّغم من كلّ ما قيل في هذه المسألة، فإنّهم لم يستطيعوا إثبات هذا التأثّر، فالنّحو العربي نشأ في بيئة

---

[1] ينظر:الشّارف لطروش، **آراء مَهدِي المَخْزُومي في تيسير النّحو**، مجلّة مجمع اللّغة العربية، دمشق، 1431هـ/2010م، مج85، ج2، ص563.

عربية خالصة بعيدًا عن أيّ تأثير أجنبي، والقول بأنّه نشأ متأثّرًا بأنحاء أمم غير عربية فيه قدر كبير من التّجنّي والتّعسّف الذي تنفيه الوقائع التّاريخية.

وليس من ضرورات نقد النّحو وتيسيره أنْ نجرده من جميع مقوّمات المنهج الأصيل في نشأته، ويبدو أنّ مقولة التّأثّر امتدّت إلى الفقه الإسلامي، فقد قيل إنّه رُتّب على أساس قوانين الرّومان، ثمّ إنّه ليس من المنهج العلميّ في تحديد معايير الصحّة والخطأ أنْ نتبنَّى نظرية دون أخرى، لأنَ هذه حديثة، وتلك قديمة بالية، أو الزّعم أنّ هذه اللّاحقة لا بدّ أنْ تكون قد تأثّرت بالسّابقة إلّا إذا توفّرت الحقائق التي لا يرقى إليها الشكّ والتي تثبت ذلك، والملاحظ أنّ موقف المخزومي وإبراهيم مصطفى في جوهره لا يعدو أن يكون تجديداً للنظرية النّحوية التّقليدية، لا وضعَ نظرية جديدة متميّزة بقواعدها وأُسسها العلمية التي تعتمد عليها[1].

وعلى الرُّغم من هذه الثّورة الشّديدة على نظرية العامل، فإنّني أرى أنّها أقرب إلى تفسير ظاهرة الإعراب من النّظريات البديلة، وإذا كان النُّحاة قد نسبوا هذه الظاهرة إلى العامل، فإنَ القصد منه كان تعليميًّا في المقام الأوَل، قال ابن جنِّي: «وَالصوت ممَّا لا يجوز أنْ يكون إليه الفعل، وإنّما قال النّحويون: عامل لفظيٌّ، وعامل معنويٌّ، لِيُروكَ أنَّ بعض العمل يأتي مُسبَبًا عن لفظٍ يصحبُه ك.(مَرَرْتُ بِزَيدٍ)، وَ (لَيْتَ عَمْرًا قائِمٌ)، وَبعضُه يأتي عارياً مِن مُصاحبة لفظ يتعلَّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء»[2].

ولم يبلغ النّحاة في حديثهم عن نظرية العامل ما بلغوه إلّا بعد تأمّل للظّواهر الشّكلية في العربية، ووجدوا فيها تفسيرًا لتلك الظّواهر، وتحليلا للعلاقات بين التّراكيب، ولذلك نظروا في أشكال هذه التّراكيب لملاحظة تغيّر العلامات الإعرابية، وتتبّع العلاقات بين المعاني الإعرابية من خلال العلاقات اللّفظية في الكلام، وتروي لنا كتب طبقات النّحاة قصّة الجارية التي غنّت قول الحارث بن خالد المخزومي[مِن الكامل]:

أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً   أَهْدَى السَّلَامَ إِلَيكُمُ ظُلْمُ

---

[1] ينظر:عليّ أبو المكارم، **الحذف وَالتَّقدير في النّحو العربيّ**، دار غريب، القاهرة، دط، 1427هـ/2008م، ص196.

[2] ابن جنّي، **الخصائص**، مر، س، ص117.

ونصبت(رَجُلًا)، فأنكر عليها الخليفة الواثِق باللّه العبّاسي(ت 232هـ) نصب(رَجُلًا)، ظنًّا منه أنّه خبر إِنَّ، فينبغي أنْ يكون مرفوعًا، فسأل أبا عثمان المازني(ت 249هـ) فأخبره أنّه مفعول للمصدر(مُصَابَكُمْ)، وخبر إِنَّ (ظُلْمُ)[1].

وفي الأخير يمكننا القول بأنّ نظرية العامل التي افترضها النُّحاة كتفسير للإعراب، وضبطوا بمقتضاها الوظائف النّحوية المختلفة، كانت ملائمة لتفسير ظاهرة الإعراب، ولعلّ هذا السّبب هو الذي يفسِّر عجز نقاد التراث النّحويّ كالمخزومي عن استبدال نظرية العامل بنظرية جديدة تفسِّر الإعراب في اللّغة العربية.

ونخلص في الختام إلى الإقرار بتعدّد المصادر التي أثّرت في مهدي المخزومي، فقد تأثر بالفكر الخليلي، وهي حقيقة ثابتة ثبوتًا لا يتطرّق إليه الشّك، وهو ما يُقرُّه المخزومي نفسه حين يدعو إلى إحياء الفكر الخليلي في درس العربية، وذلك بالبدء في دراستها من حيث بدأ الخليل بدراسة الأصوات، ثمّ استتبع ذلك بدراسة صرفية لبنية الكلمة، وختم بدراسة التّركيب الذي هو الغاية من تحليل هذه المستويات، ورأى أنّ قياس الخليل أبعد ما يكون عن قياس النّحاة الذين تأثّروا بالمنطق وفلسفة اليونان، وإذا كان الخليل هو المؤثّر الأوّل في المخزومي، فإنّ الفكر النّحوي الكوفي هو المؤثّر الثّاني فيه، إذ رأى أصول الكوفيين تقوم على المنهج الوصفي في دراسة اللّغة، فأيّد منهجهم في الاحتجاج بكلام العرب واحترام القراءات، ورآهم غير موغلين في القياس كنظرائهم البصريين الذي اطّرحوا كثيرًا من النصوص من مدوّنة السّماع، وامتنعوا عن القياس عليها، ورجّح أكثر المصطلحات النّحوية التي قالوا بها، ولم يكتف بذلك بل تعدّاه إلى توظيفها في درسه النّحوي، وحين ثار على نظرية العامل نشير ونحن نقرأ نقده للنّحاة أنّه يخصّ بنقده نحاة البصرة في المقام الأوّل، فهم الذين تأثّروا بالمنطق والفلسفة، وأفسدوا النّحو بالعلل، والعامل حتّى صار نحوًا منغلقًا، وكأنّ الكوفيين كانوا بمنأى عن كلّ هذا، وعلى الرّغم من تأثّره بابن مضاء في ثورته على نظرية العامل، وبإبراهيم مصطفى في تفسير ظاهرة الإعراب ومعاني علاماته، واتّهام النّحاة بعدم تحديد موضوع درسهم، فإنّه لم يستطع أنْ يقدّم بديلًا متكاملًا لكلّ هذا الموروث النّحوي، لأنّ ما قدّمه يستعصي على الاطّراد في كثير من الحالات، وإذا وقفنا على مظاهر التّقليد في درس المخزومي النّحوي لابدّ أنْ ننظر في مظاهر التّجديد فيه، وهو ما نريد البحث عنه في الفصل الثّاني.

---

[1] ينظر:أبو بكر الزُّبيديّ الأندلسيّ، **طبقات النّحويّين وَاللّغويين**، مر، س، ص87.

الفصـل الثَّاني

مظاهِر التَّجدِيد في الدّرس النّحويّ المَخْزُومي

المبحث الأوّل: في حدّ النّحو وَموضوعاته.

المبحث الثّاني: في الجملة وَأقسَـام الكَلام.

المبحث الثَّالث: في الأسَاليب النّحويّة.

المبحث الرَّابع: في الوظائـف النّحويـّة.

تمهيد:

قد يظن أحد من النّاس أنّ المحافظة على التّراث، تكمن في قبوله كما ورد إلينا، ولا مجال للبحث فيه، فالأصالة عند هؤلاء تعني التّمسّك بالقديم، ورفض كلّ جديد، وإنْ كان فيه خير، وهذا الأمر ينطبق على كثير من العلوم، فلا يزال اللّاحق يراجع السّابق، ويستدرك عليه، لذلك كان إغلاق باب التّجديد والاجتهاد أمام أهله جناية على الفكر والعلم والعقل، وليس صحيحًا أنّه ما ترك الأوّل للآخر من شيءٍ.

كما أنّه ليس التّجديد الاستهانة بالقديم، والاستخفاف به وبأهله، بدعوى أنّ القديم لم يعد يصلح لهذا العصر الذي نعيش فيه، لأنّه يمثّل التخلّف، وليس التّجديد تطويع اللّغة العربية لكلّ النّظريات اللّسانيات، فإنّ بعض تلك النّظريات وُضعت أوّل ما وضع لِلُغاتٍ غير العربية، ومع ذلك لا يمكن التّشنيع على من أراد دراسة العربية، وقواعدها بمناهج حديثة، إذا كان في ذلك خير للعربية وَأبنائها.

لذلك أرى أنّه ما مِن حاجة إلى إنكار جهود المحدثين العرب في تجديد النّحو، وإعادة قراءته قراءة تتناسب مع عصرنا، إذا كانت هذه القراءة الجديدة تخدم العربية وتعليمها للنّاشئة، ومن هذه القراءات الجديدة، ما قدّمه عدد من المحدثين في قراءات جديدة للنّحو العربي بدءًا بإبراهيم مصطفى، وعبد الرحمان أيّوب، وإبراهيم أنيس، وتمّام حسّان، وعبّاس حسن، ونهاد الموسى، وأحمد المتوكّل، وشوقي ضيف، ومن هؤلاء المحدثين من جمع في قراءته بين النّظرية والتّطبيق كمهدي المخزومي الذي نريد أنْ نقف على مظاهر التّجديد في درسه النّحوي بعد وقوفنا على جوانب من مظاهر التّقليد التي تميّز بها درسه.

لقد عني المخزومي بنظرية المعنى في مقابل الشكلية التي التزم بها النّحاة في القرون الأخيرة، ودرس الجملة التي اتّخذها موضوع الدّرس النّحوي، وفي سبيل ذلك رفض ما تواضع عليه النّحاة وعلماء البلاغة بفصلهم علم المعاني عن النّحو، واعتبرهما علمًا واحدًا، وتطبيقًا لرفضه هذا درس الأساليب اللّغوية التي استأثر بدراستها علماء المعاني دون النّحاة، وتتمّة منه لتوظيف نظرية المعنى وسّع آراء إبراهيم مصطفى في معاني علامات الإعراب، فأعاد تبويب الوظائف، وصنّف التّوابع تصنيفًا جديدًا، وأعاد رسم معالم أخرى في الدّرس النّحوي، مِن ذلك تقسيم الكلام عند القدماء الذي رفضه، لأنّه لا يستغرق جميع أنواع الكلام العربية لنقصٍ في استقراء الكلِم.

المبحث الأوّل

في حدّ النّحو وَموضوعاته

1 . حدّ النّحو عند المخزومي

2 . موضوع الدّرس النّحوي

3 . الجملة في الدّرس النّحوي المخزومي

أوّلا . أقسام الجملة

1 . الجملة الفعلية

2 . الجملة الاسمية

3 . الجملة الظرفية

ثانيا . الوظائف الإعرابية للجملة

1 . الجمل التي لها محلّ من الإعراب

2 . الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب

نجم في العصر الحديث باحثون كثيرون حرصوا على تجديد النّحو وتيسيره لمتعلّمي العربية، وَقد كانَ لكتاب(الرَّدّ على النُّحاة) لابن مضاء القرطبيّ أثر كبير في هؤلاء المجدِّدين، فلم يكد يتخلّف واحد منهم عن الثّورة على نظرية العامل النّحوي ونسبة مشكلات تعلّم النّحو وتعليمه إليها، ثمَّ صدر كتا ب(إحياء النّحو) لإبراهيم مصطفى(ت 1962م) سنة1937م، وَقد أحدث هذا الكتاب ردَّ فعل وَمواقف متباينة بين الدَّارسين وَالباحثين في النّحو العربي بين مؤيّد لما جاء فيه، ورافضٍ له، لكنَّ آراء صاحب (إحياء النّحو) قد تركت أثرها بشكل لافت في مَهدِي المخْزُومي، حتَّى إنَّه يمكننا أنْ نقول:إنَّ كتاب(في النّحو العربي نقد وَتوجيه) يمثِّل بسطًا للكتاب الأوَّل وتقريرًا لأكثر ما جاء فيه، والصّلة بين الرّجلين لا تكاد تخفى على أحد، ففي الكتابين تبويب جديد للنحو العربي، وَصياغة جديدة لموضوعاتِهِ، وثورة على نظرية العامل النّحويّ، وترجيح للسَّماع على القياس، وَنقد الفكر النّحويّ، وغيرها من الآراء التي نادى بها المؤلّفان.

1 . حدّ النّحو عند المخزومي:

لم يتفق النُّحاة على حدّ واحدٍ لِلنَّحو، فابن جنِّي يعرّفه بأنّه: «انتحاء سَمْتِ كلام العرب في تصريفه وَإعرابه وَغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير... »[1]، لكنّ هذا التّعريف عام للنّحو وغيره من علوم اللّغة كالصّرف، وَالبلاغة، وفي كتاب(المنصف) يذكر ابن جنِّي أنَّ التَّصريف هو لمعرفة أنفس الكلِم الثَّابتة، وَالنّحو هو لمعرفة أحواله المتنقِّلة [2]، فإذا كان عمّم في التّعريف الأوّل، فقد خصّص في التعريف الثّاني، كما شاع عند المتأخِّرين، وقال ابن عصفور(ت 669هـ)في تعريفه:«النّحو عِلم مُستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها »[3]، واختلاف هذه التّعريفات راجع إلى اختلافهم في تحديد دائرة القواعد النّحوية، فمن النُّحاة من قصرها على ضبط أواخر الكلِم، ومنهم مَن كان يرى أنّها تشتمل على أساليب اللّغة العربية من جميع نواحيها[4].

---

[1] ابن جنّي، **الخصائص**، مر، س، ص68.

[2] ابن جنّي، **المنصِف**، مر، س، ج1، ص4.

[3] عليّ بن عصفور، **المقرَّب**، تح أحمد عبد السّتّار الجواري وعبد اللّه الجبُوري، ددن، ط1، 1392هـ/1972م، ج1، ص45.

[4] عبد العزيز عتيق، **المدخل إلى علم النّحو والصَّرف**، دار النّهضة العربية، بيروت، دط، دت، ص135.

لم يعرض مَهدِي المِخْزُومي تعريفا محدّدا للنَّحو بمفهومه الخاصّ، لكنّه قدّم جوانب المنهج الذي يجب أنْ يتّبعه الدّارسون لِلنَّحو، فالنّحو عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللّغة من عوامل التطوّر، فهو متطوّر أبداً [1]، والنّحويّ الحقّ هو الذي يجري وراء اللّغة وَيتتبّع مسيرتها، ويفقه مسيرتها، وليس له أنْ يفلسف القواعد، وأنْ يبْنيها على أحكام العقل، وليس مِنْ وظيفته أنْ يفرض على المتكلّمين قاعدة، أو يخطِّئ لهم أسلوباً، لأنَّ النّحو دراسة وصفية تطبيقية لا تتعدّى ذلك، ولا يقبل مَهدِي المِخْزُومي المفهوم الشامل للنّحو كما كان عند الخليل وَالفرّاء ، وكما عرّفه ابن جنِّي، فما جاء به الخليل أو الفرّاء ليس من النّحو الخالص، لأنه كان درسا يشمل فروعا كثيرة من اللّغة، وَهو الشّمول الذي نجده في كتاب سيبويه، و(معاني القرآن) للفرَّاء، فالحاجة ماسّة في نظره إلى تفريق الموضوعات التي تناولها الخليل وَالفرّاء، ليعرف الدارس حدود درسه النّحويّ، فالدراسة الصوتية، والدراسة الصّرفية تختلفان عن الدراسة النّحوية، ولكلٍّ منها موضوعها، وموضوع الدّرس النّحويّ يقوم على قضيتين:أولاهما الجملة من حيث تأليفها وَنظامها وما يعرض لأجزائها أثناء تأليف الكلام من تقديم وَتأخيرٍ، وثانيتهما ما يعرض للجملة من معانٍ عامّة تؤدّيها أدوات التعبير، كالتوكيد وأدواته، والنّفي وَأدواته، والاستفهام وَأدواته، وغيرها من المعاني العامة، لكنّ طبقات النّحويين بعد الخليل وَالفرَّاء لم يدركوا موضوع درسهم النّحويّ، وَفاتهم كثير من الأصول هي مِن صُلب درسهم، وشُغفوا بفكرة العامل، وتركوا كثيراً من الموضوعات لعلماء المعاني من البلاغيين، فكانوا النُّحاة الحقيقيين في نظر المخزومي[2].

وَنلمح سيطرة المعيارية والغاية التعليميّة على فكر المخزومي، فالغاية من الدّرس النّحويّ هي الجانب التطبيقيّ وحده، وهو ما صرَح به حين قال: «إنَّ النّحو دراسة وصْفيّة تطبيقيّة، لا تتعدَّى ذلك بحال »[3]، مع أنَّ اللّسانيات تعتبر النّحو معنيًّا بالجانب النّظريّ الوصفيّ دون الجانب التطبيقيّ، لذلك كان حلمي خليل يرى أنَّ المخزومي لا يختلف عن النُّحاة القدماء في

---

[1] لم يذكر المخزومي المقصود من تطوّر النّحو، لأنّ هذا التطوّر يحتمل معاني كثيرة، منها الذي يُراد منه هدم العربية، كالذي دعا إليه أنصار إهمال الإعراب ودعاة العامّية.

[2] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص17- 28.

[3] مص، ن، ص19.

تحديد مفهوم النّحو العربيّ، على الرّغم من أنّه كان ينتقد المفهوم الشّامل للنحو كما هو عند القدماء[1].

وإذا كان المخزومي يرفض المفهوم الشّامل للنّحو كما كان عند الخليل وَالفرّاء، فإنّه يراهُ يتّصل بالمفهوم التَّجريدي الوصفيّ، وموضوعه هو الجملة التي يتناولها من حيثُ نوعها، وَما يطرأ عليها من تقديم أو تأخير، أو حذف أو ذكر.

فقد تعدّدت إذاً مفاهيم النّحو عند المخزومي، فهو دراسة وصفيّة، وهو قواع د معيارية تعليميّة، وهو دراسة للجملة في العربية، ولاشكّ أنَّ الجانب التّعليميّ هو الذي يوجّه الدّرس النّحويّ عند المخزوميّ، ويتجلّى ذلك في إعادة تبويبه لموضوعات النّحو، وإلغائه لتعليلات النُّحاة، ورفضه لنظرية العامل النّحويّ.

2 . موضوع الدّرس النّحوي:

أمّا موضوع الدّرس النّحويّ كما يراه المخزومي، فهو الجملة التي يتناولها مِن حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها وتركيبها، وما يطرأ لأجزائها مِن تقديم أو تأخيرٍ، كما يتناول بالدِّراسة المعاني التي تعرض للجملة، والتي تؤدِّيها أدوات التّعبير كأدوات التّوكيد والنّفي والاستفهام وغيرها.

ويزعم المخزومي أنَّ النُّحاة القدماء لم يحدّدوا موضوع دراستهم، فخلطوا بسبب ذلك خلطاً عجيباً في درسهم النّحويّ، وأدخلوا في هذا الباب ما ليس منه، وأهملوا مِن موضوعاته ما لا ينبغي أن يُهمَلَ، فهم بذلك ضيّقوا دراستهم النّحويّة تضييقاً أغفلوا بسببه كثيرا من الظّواهر التي كان ينبغي أنْ يدرسوها، وقد قصروا درسهم عل العناية بأواخر الكلِم وما يطرأ عليها مِن إعراب وَبناء، والمخزومي متأثّر بما قاله إبراهيم مصطفى في نقده للدّرس النّحويّ القديم [2]، وَقد ذهب معه إلى أنَّ النُّحاة صرفوا عنايتهم إلى إعراب الألفاظ المفردة متأثّرين بنظرية العامل التي أخضعوا لها الدّرس النّحويّ، فاستقرّ عندهما أنّ بلِية النّحو العربي هي هذه النّظرية، فكان لابدّ من تخليص النّحو منها، لكنّ النّحو عند نحاة العربية القدماء كان يعنى بدراسة القوانين التي

---

[1] ينظر:حلمي خليل، **العربية وَعلم اللّغة البنيويّ دراسة في الفكر اللّغويّ العربي الحديث** دار المعرفةالجامعية، القاهرة، ط1، 1995م، ص 73.

[2] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وَتوجيه**، مص، س، ص17، وينظر:إبراهيم مصطفى، **إحياء النّحو**، مر، س، ص3.

تأْتلف بمقتضاها الكلِم لتركيب الكلام، صرّح بذلك الرّضيّ وابن يعيش وغيرهما [1]، كما أنّ النّحاة بحثوا في أحكام تأليف الكلام من حذف وذكر، وتقديم وتأخير، واتّصال الكلام بعضه ببعض، وانفصاله عنه«ولا يكاد باب من أبواب النّحو يخلو من البحث في التّراكيب من هذه النّاحية[...]وإذا ألقينا نظرة على علم النّحو، وجدناه يبحث عن أحوال الجمل والمفردات من حيث وقوعها في التركيب، أو عن الأحوال التي يكون بها التّركيب مطابقًا للمعاني الوضعية الأصلية، أمّا الجمل فنحو الجملة التي تقع خبرًا، أو حالًا، أو صفة معطوفة، أو شرطًا، أو جزاءً، أو جواب قسم، أو مضافًا إليه، أو مفعولًا ثانيًا لنحو:عَلِمْتُ وظَنَنْتُ، ولم يقصر النّحاة بحثهم في هذه الجمل من جهة الإعراب، بل بحثوا عن أحكامها من جهات أخرى، ككونها خبرية، أو إنشائية اسمية أو فعلية، مقيّدة بنوع خاص من الألفاظ، أو مطلقة، كما بحثوا عنها من جهة موقعها في نظم الكلام، أو من جهة ما تتّصل به من جهة وجوب الحذف، أو امتناعه، أو جوازه»[2].

وكان من نتيجة هذا الموقف أن جعل .كإبراهيم مصطفى . الجملة موضوعا للدّرس النّحويّ، فالنّحو لا يعنى بالكلمة مفردةً، وإنّما يعنى بها مؤلّفةً مع غيرها في الكلام.

ولابدّ أنْ نقف على مفهوم الجملة ودلالتها عند المخزومي، وموقفه ممّا انتهى إليه النُّحاة في دراستهم للجملة، فقد ذهب فريق منهم إلى عدم التّفريق بينها وبين الكلام، فهما مصطلحان لمعنى واحد، قال ابن جنّي: «أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسمّيه النّحويّون الجُمل، نحو:زَيدٌ أَخُوكَ، وَقَامَ مُحَمّدٌ »[3]، غير أنَّ جمهور النُّحاة يفرّقون بينهما، فالكلام هو«القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه»[4]، أمّا الجملة فهي مركّب إسناديّ، تقوم العلاقة فيه بين المسند وَالمسند إليه على أساس الإسناد الذي يربط أحدهما بالآخر، فشرط الكلام الإفادة، ولا تُشترَط في الجملة، وإنّما شرطها الإسناد أفاد

---

[1] ينظر:عزّ الدّين مجدوب، **المنوال النّحويّ العربيّ قراءة لسانية جديدة**، دار محمد عليّ الحامي للنّشر، تونس، ط1، 1998م، ص135.

[2] محمد الخضر حسين، **دراسات في العربية وتاريخها**، مر، س، ص186.

[3] ابن جنّي، **الخصائص**، مر، س، ص57.

[4] ابن هشام، **مغني اللّبيب**، مر، س، ج5، ص7.

أو لم يُفد، فالجملة ـ عند النُّحاة ـ أعمَّ من الكلام [1]، والملاحظ أنّ منهج دراسة الجملة وتحليلها عند جمهور النّحاة يقوم على أساس الاهتمام بمكوّناتها، لذلك عنُوا بعناصرنا المكوّنة، ويظهر هذا المنهج في اعتبارها مركّبًا إسناديًّا، واتّخذوا من نوع عناصرها منطلقًّا لتحديد هويتها، ودرسوها في ضوء رتبة هذه العناصر، ونتج عن تحديدهم للمكوّن الأساسي للجملة القول بمصطلحي العُمدة والفضلة، فالعُمدة ما كان طرفًا في الإسناد، والفضلة ما لم يكن كذلك، وجاز الاستغناء عنه بقرائن الحال والمقام، وإلّا امتنع الحذف، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾سورة الأنبياء، الآية(16)، فإنّه يمتنع حذف الحال(لَٰعِبِينَ) في الآية.

3 ـ الجملة في الدّرس النّحوي المخزومي:

يعرّف المخزومي الجملة بعدّة تعريفات، فهي الصّورة اللّفظية الصّغرى للكلام قي أيّة لغة من اللّغات، وهي المركّب الذي يبيّن أنّ صورة ذهنية كانت قد تألّفت في ذهنه، ثمّ هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلّم إلى السّامع، والجملة عند الباحث موضوع الدّراسة هي الوحدة الكلامية الصّغرى[2]، لكنّ اللّسانيات تعتبر الفونيم (phonème) الوحدة الكلامية الصّغرى، في حين أنّ الجملة هي الوحدة الكلامية الكبرى.

كما يستخدم مهدي المخزومي مصطلح الجملة التّامّة، وهي التي تعبّر عن أبسط الصّور الذّهنية التّامة التي يصحّ السّكوت عليها، ولابدّ أنْ تتألّف الجملة التّامة من ثلاثة عناصر، هي:المسند إليه الذي يُتَحدّث عنه، والمسند الذي يُبنى على المسند إليه، والإسناد الذي يربط بين المسند والمسند إليه، وذلك نحو:(هَبَّ النَّسِيمُ)، فالمسند إليه هو(النَّسِيمُ)، والمسند هو الفعل(هَبَّ)، أمّا الإسناد هنا، فهو عمليّة ذهنية تربط بين طرفي الإسناد، وليس في العربية لفظ دالّ على الإسناد، لكنّ الجملة العربية كانت تتضمّن في استعمالاتها القديمة ما يدلّ عليه، ويستدلّ المخزومي لذلك بقول فاطمة بنت أسد أمّ عقيل بن أبي طالب [مِن مشطور الرّجز]:

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ   إِذَا تَهُبُّ شَمْـأَلٌ بَلِيلُ

---

[1] ينظر:فاضل السّامرائي، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، دار الفكر للطباعة والنّشر، عمّان، ط1، 1422هـ/2002م، ص12، وينظر:رضيّ الدّين الأستراباذي، **شرح الكافية**، مر، س، ج1، ص79.

[2] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص31، 33.

فالكلمة (تَكُونُ) التي عدّها النُّحاة زائدة، هي فعل الكينونة الدّال على الإسناد، ويردّ إبراهيم السّامرّائي ما ذهب إليه المخزومي في وجود ألفاظ تدلّ عل الإسناد، لأنّه يتمّ بدون ألفاظ دالّة عليه[1].

وَممّا يدلّ على الإسناد، الضّمّة التي هي علَم على المسند إليه، فلا تخلوا الجملة في العربية من هذا العنصر، وَنلاحظ أنّ المخزومي قد استند إلى عدّة معايير في وضع مفهوم للجملة، منها معيار الطول أو القصر، أو معيار الدّلالة على معنى تامّ، إضافة إلى معيار التركيب، إذ الجملة عنده مركّب إسناديّ، ويأخذ حلمي خليل على مهدي المخزومي استناده إلى معايير بعيدة عن اللّغة كالدّلالة على معنى تامّ، لأنّ المعنى التّام يتحكّم فيه السّياق وهو عامل غير لغويّ، وهي معايير متناقضة مختلطة، وهو من شأنه أنْ يجعل التّطبيق مضطربا غير واضح [2]، والحقّ أنّ ما ذكره المخزومي من تعريفات للجملة في الأغلب هي بعيدة عن اصطلاحات النّحاة.

أوّلا . أقسام الجملة:

قسّم جمهور النُّحاة الجملة بناء على فكرة الإسناد إلى فعليّة واسميّة، فالفعليّة هي ما كان صدرها فعلاً، والاسميّة هي التي يتصدّرها اسم، والمراد بصدر الجملة هنا المسند والمسند إليه، ولا عبرة عند النُّحاة بما تقدّم عليهما من الحروف، نحو:أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ؟ وَلَعَلَّ أَبَاكَ مُنْطَلِقٌ.

وذهب ابن هشام الأنصاري إلى أنَّ الجملة ثلاثة أقسام، ثالثها الجملة الظّرفيّة التي يكون صدرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو(أَعِنْدَكَ زَيدٌ؟)، ونحو(أَفِي الدَّارِ زَيدٌ؟)، إذا قدّرتَ (زَيدٌ) فاعلاً بالظّرف والجار والمجرور، وَأضاف الزّمخشري نوعا رابعاً سمّاه الجملة الشّرطية، نحو:(زَيدٌ إِنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ)[3].

ويرى المخزومي أنّ تقسيم النُّحاة الجملة إلى فعليّة واسميّة صحيح من حيث المبدأ، وَتقرّه اللّغة، لكنّه ينكر عليهم الحدّ الذي وضعوه لكِلْتا الجملتين، فليست العبرة في تحديد الجملة بصدارتها فالجملتان:(طَلَعَ البَدْرُ) وَ(البَدْرُ طَلَعَ) فعليتان، وإنّما تقدّم المسند إليه في الثّانية منهما لغرضٍ بلاغيّ، وليس صحيحا ما ذهبوا إليه في اعتبارهم الجملة الاسميّة أساسًا للجملة الفعليّة، لأنّه مبنيّ على القول بأنّ الاسم أصل، والفعل فرع، وليس قولهم بمبدأ الأصل الفرع إلّا نتيجة

---

[1] ينظر:إبراهيم السّامرّائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، مر، س، ص71.

[2] ينظر:حلمي خليل، **العربية وَعلم اللّغة البنيويّ**، مر، س، ص75- 77.

[3] ينظر:السّيوطي، **مغني اللّبيب**، مر، س، ج5، ص14-15، وَينظر:**شرح المفصّل**، مر، س، ج1، ص230.

للمنطق الذي تحكّم في منهج النّحو ودرسه، كما أنّه يرى أنّ الجملة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:فعليّة واسميّة وظرفيّة.

1 . **الجملة الفعليّة**: هي التي يدلّ فيها المسند على التّجدّد، بمعنى أنّ المسند يتّصف بالمسند إليه اتّصافا متجدّداً، وذلك حين يكون المسند فعلاً، نحو:(قَامَ خَالِدٌ) وَ(يَقُومُ خَالِدٌ) و(خَالِدٌ يَقُومُ)، وهو ما قرّره علماء المعاني كالجرجاني.

2 . **الجملة الاسميّة**:هي التي يدلّ فيها المسند على الدّوام والثّبوت، أو بتعبيرٍ آخر هي التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافاً ثابتاً غير متجدّد، أو بعبارة أخرى هي التي لا يكون فيها المسند فعلاً، فإذا لم يكن المسند فعلاً، فهو اسم، نحو:(محمّدٌ أَخُوكَ) و(الحَدِيدُ مَعْدنٌ)، لأنّ (أَخُوكَ) وَ(مَعْدنٌ) دالاّن على الدّوام والثّبوت للمسند إليه[1].

وليس هذا التّفسير لمفهوم الجملة عند المخزومي إلّا توظيفاً لمبدأ تغليب جانب المعنى على الشّكل الذي كان النُّحاة يفسّرون به الظّواهر اللّغوية في النّحو العربي، لكنّ الفعل لم يوضع للدّلالة، على التَّجدُّد دائما كما زعم المخزومي، وذلك في نحو قولنا:(مَاتَ محمّدٌ) وَ(انْصَرفَ بَكْرٌ)، فالمسند في الجملتين فعل ماضٍ حدثه منقطع، لا يدلّ على التّجدّد، وإذا كان المسند إليه يتّصف بالمسند اتّصافاً متجدّداً، فإنّ شواهد كثيرة تستعصي على هذا الحدّ الذي وضعه، وذلك نحو:(محمّدٌ طوِيلَةٌ يَدَاهُ)، فالمسند إليه (يَدَاهُ) لم يتّصف بالمسند (طوِيلَةٌ) اتّصافا متجدّداً، لأنّه ليس فعلاً أو وصفاً دالّا على التجدّد، بل هو صفة مشبّهة تدلّ على الثّبوت لموصوفها[2].

ويذهب المخزومي إلى أنّه لا فرق بين الفاعل وَنائبه، لأنّ كلاًّ منهما مسندٌ إليه، وَلأنّهما مرفوعان، وجميع أحكام الفاعل تنطبق على نائبه، ولأنّ كليهما يستدعي تأنيث الفعل إذا كان مؤنّثاً، كما أنّه لا فرق بين البناءين (انْفَعَلَ) وَ(فُعِلَ)، كقولنا:انْكَسَرَ الزُّجَاجُ، وَكُسِرَ الزُّجَاجُ، والمسند إليه في كلتا الجملتين فاعلٌ، لأنّ الفاعل في الجملة الفعليّة ضربان:فاعِلٌ يفعَل الفِعلَ عن إرادة واختيارٍ، كقولنا:سَافَرَ خَالِدٌ، وضرْب آخر من الفاعِلين ليس له في الفعل إرادة، ولا اختيارٌ، وذلك نحو:انْكَسَرَ الزُّجَاجُ، وَكُسِرَ الزُّجَاجُ، وبذلك يُلغِي المخزومي باب نائب الفاعل

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص41 – 42، وينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق**، مر، س، ص86.

[2] ينظر:إبراهيم السّامرّائي، **الفعل زمانه وأبنيته**، مر، س، ص204، وينظر:فاضل السّامرّائي، **تحقيقات نحويّة**، مر، س، ص96-97.

في الدّرس النّحويّ، وينقل عن الرّضيّ أنّ عبد القاهر الجرجاني والزّمخشريّ كانا لا يفرّقان بين الفاعل ونائبه[1].

وإذا كان المخزومي قد استند للتّسوية بين الفاعل ونائبه بكون كلٍّ منهما مسندٌ إليه، فإنّ المبتدأ مسند إليه كذلك، فينبغي أنْ يُلحق بِهما، وهو بدون شكٍّ، لا يقول بهذا هنا، أمّا الزّعم أنّ جميع أحكام الفاعل تنطبق على نائبه، فغير صحيح كذلك، لأنّ الفاعل يأتي مع الفعل المتعدّي وَاللاّزم، أمّا نائبه، فلا يأتي مع الفعل اللاّزم إلّا بشروط، كما أنّ الفاعل لا يكون جاراً ومجرورا أو ظرفاً، في حين أنّ نائبه قد يكون كذلك، نحو قوله تعالى:﴿ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُۚ ﴾سورة الحجّ، الآية(60)، كما أنَّ المسند إلى الفاعل، أو كما يقول النُّحاة عامل الرّفع في الفاعل هو الفعل والمصدر واسم الفاعل وَاسم المبالغة وَاسم التّفضيل وَاسم المبالغة وَالمصدر، لكنّ نائب الفاعل لا يُسنَدُ إليه سوى الفعل واسم المفعول والنّسبِ، والتّقارب بينهما في الأحكام لا يعني بالضرورة اتّحادهما في كلّ شيء[2].

أمّا تسمِية الجرجاني نائب الفاعل فاعلا، فمِن باب الاصطلاح، وليس معنى ذلك أنّه لا يفرّق بينهما، فهو يقول: «وَفعل ما لم يُسَمَّ فاعله يرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل كقولكَ:ضُرِبَ زيدٌ وَأُعْطِيَ زَيدٌ دِرْهَماً »[3]، كما يفرّق الزّمخشري بين الفاعل ونائبه حين يتحدّث عن الفعل المبنيّ للمجهول، يقول: «هو ما استغنى عن فاعله، فأُقِيم المفعول مقامه، وأُسنِد إليه معدولاً عن صيغة (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ)، ويسمّى فِعْل ما لم يُسَمَّ فاعله[...]، تقول:ضُرِبَ زَيدٌ وسِيرَ سَيرٌ شديدٌ»[4].

وإذا نظرنا في دلالة (انْفَعَلَ)، فإنّه يفيد الاندفاع الذّاتي للقيام بالفعل، نحو:انْدَفَعَ، وانْبَعَثَ، وانْطَلَقَ، في حين أنّ دلالة (فُعِلَ) تفيد أنّ فاعلا مجهولاً قام بالفعل، نحو:دُفِعَ، وبُعِثَ، وقال اللّه تعالى:﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ﴾سورة البقرة، الآية(60)، فدلّ على أنّ انفجار العيون كان ذاتيًّا، في حين قال في آية أخرى:﴿ إِذَا

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص45 – 47.

[2] ينظر:فاضل السّامرّائي، **تحقيقات نحويّة**، مر، س، ص9 – 10.

[3] عبد القاهر الجرجاني، **الجُمل**، تح عليّ حيدر، دار الحكمة، دمشق، ط1، 1392ه/1972م، ص13.

[4] ابن يعيش، **شرح المفصّل**، مر، س، ج4، ص306.

﴿ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾سورة الانفطار، الآية(1)، وهو يدلّ على أنّ الانفجار حدث بفعل فاعلٍ، ومثله قوله تعالى:﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ نَّظَرَ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ هَلۡ يَرَىٰكُم مِّنۡ أَحَدٖ ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾سورة التّوبة، الآية(127)، وقال سبحانه:﴿وَإِذَا صُرِفَتۡ أَبۡصَٰرُهُمۡ تِلۡقَآءَ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ سورة الأعراف، الآية(47)، فالآية الأولى تدلّ على أنّ الانصراف وقع من تلقاء أنفسهم، أمّا في الآية الثّانية، فإنّ صارفا صرفهم، وممّا يدلّ على اختلاف هذين البناءين(انْفَعَلَ) وَ(فُعِلَ) أنّه يصحّ بناء الأوّل منهما للمجهول، نحو:(انْقِيدَ إليهِ، وَانْحِيزَ إليهِ، وَانْدُفِعَ إليهِ)، ولو كان للمجهول، لم يصحّ ذلك[1].

أمّا القسم الثّالث من الجمل عند مهدي المخزومي فهو الجملة الظّرفيّة، وقد قال باستقلالها كلّ مِن الزّمخشري وابن هشام الأنصاري، وهي عندهما المصدّرة بظرفٍ أو جار ومجرورٍ، ومثّل لها ابن هشام بنحو قولهم: (أَعِنْدَكَ زَيدٌ؟)، و(أَفِي الدَّارِ زَيدٌ؟)، إذا قدّرنا (زَيدًا) فاعلا بالظّرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأً مخبرا عنه بهما[2]، والظّاهر من تمثيل ابن هشام لها أنّه يجب أنْ يتقدّم الظّرف أو الجار والمجرور على المسند إليه، وأنْ يعتمد على نفي أو استفهام، وإنْ لم يصرّح بذلك.

وكان المخزومي في نقده لتقسيم النُّحاة الجملَ إلى فعلية واسمية، قد اعترض على ابن هشام في وجود الجملة الظّرفيّة، لأنّها من قبيل الجملة الاسميّة أو الفعليّة، ولا حاجة في نظره إلى تكثير أقسام الجملة، وهو رأي صريح في رفضه للجملة الظّرفيّة[3]، لكنّه عاد، ليوقع نفسه في شكل من أشكال التّنافي، وَيجعلها قسماً مستقلًّا، وحاول أنْ يحدّها بالحدّ الذي تتميّز به عن الجملتين الأخريين، وهو ما يدلّ على اختلاف آرائه بين النّظرية، والتّطبيق في الدّرس النّحويّ.

3 . **الجملة الظّرفيّة**: هي التي يكون فيها المسند ظرفاً أو مضافا إليه بالأداة(جارّا ومجروراً)، والمسند إليه اسم نكرة، نحو:(عِنْدَ زَيدٍ نَمِرَةٌ)، و(أَمَامَكَ عَقَبَاتٌ)، و(فِي الدّارِ رَجُلٌ)، فهذه الجمل ليست فعليّة لعدم وجود الفعل فيها، وليست اسميّة، لأنّ المبتدأ ليس صدراً فيها، ولم يتأخّر لطارئ، فتقدّم المسند، فهذه الجمل يقوم نظامها على أساسِ تقديم الظّرف أو الجارّ

---

[1] ينظر:فاضل السّامرّائي، **تحقيقات نحويّة**، مر، س، ص14- 16، وَ**معاني النّحو**، مر، س، ج2، ص72-73.

[2] ينظر:السّيوطي، **مغني اللّبيب**، مر، س، ج5، ص13-14.

[3] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص51- 52.

والمجرور وتأخير المسند إليه النّكرة الذي أعربه هنا فاعلاً بالظّرف أو بالجارّ والمجرور، أمّا إذا كان المسند إليه معرفة، نحو: فِي الدّارِ زَيدٌ، فالجملة اسميّة لا ظرفيّة، لأنّ المسند قُدّم للاهتمام به[1].

ويبدو أنّ ما جعله المخزومي من قبيل الجملة الظّرفيّة هو شكل من أشكال الجملة الاسميّة، لأنّه يصحّ أن نُدخل على المسند النّواسخ، نحو قوله تعالى:﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾سورة النّمل، الآية(48)، ونحو:إنَّ عِنْدَ زَيدٍ نَمِرَةً، وإنَّ أَمَامَكَ عَقَبَاتٍ، ولَعَلَّ في الدّارِ رَجُلاً، وَلو كان المسند إليه فاعلاً كما ذكر المخزومي، لَمَا صحّ دخول النّواسخ عليه.

ولعلّ جار اللّه الزّمخشري أول نحويّ ورد عنه مصطلح الجملة الشّرطيّة، وَعدّها قسماً مستقلًّا، ومثّل لها بمثل قولهم:(بَكْرٌ إِنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ) [2]، وخالفه جمهور النُّحاة الذين عدّوها فعليّة، وهي عندهم مركّبة من جملتين اثنتين:جملة الشّرط، وجملة جواب الشّرط، حيث تكون الثّانية منهما نتيجة للأولى ومرتبطة بها وجوداً وعدماً، وَيرى المخزومي أنّ هذا من النّظر العقليّ المحض، ولذلك ينبغي أنْ يُدرَس الشّرط على أنّه جملة واحدة لا جملتان، لأنّ الجملة الشّرطيّة بجزأيها هي في الحقيقة جملة واحدة، وتعبير لا يقبل الفصل بين جزأيه، وما هي إلاّ وحدة كلامية يعبّر جزآها عن فكرة محدّدة[3].

واشتراط المخزومي الإسناد أساساً في مفهوم الجملة، يتناقض مع تفسيره للجملة الشرطيّة، إذ هي تتألّف من جملتين تربطهما أداة شرط، كلٌّ منهما جملة تحقّق فيها شرط الإسناد ، لكنّ المعنى المستفاد من الشّرط، لا يكتمل إلّا بوجود الجملة الثّانية منهما ، وعم ذلك نراه يعدّهما جملة واحدة، معتبراً إفادة المعنى هنا معياراً لمفهوم الجملة، بعد أنْ ذهب إلى أنّه لابدّ من وجود ثلاثة عناصر تؤلّفها، هي:المسند، والمسند إليه، والإسناد، وهو ما يوحي باضطراب مفهوم الجملة عنده.

ثانيا . الوظائف الإعرابية للجملة:

قسّم النُّحاة الجمل من حيث الوظيفة الإعرابية التي تؤدّيها إلى نوعين:جمل لا محلّ من الإعراب، وجمل لها محلّ من الإعراب، وهو تقسيم مبنيّ على تقدير حلول المفرد محلّ الجملة أو عدمه، فإذا أمكن أن يحلّ المفرد محلّها، كان لها محلّ من الإعراب، لأنّ الأصل أنّ الإعراب

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق**، مص، س، ص86، 160، 161.

[2] ينظر:ابن يعيش، **شرح المفصّل**، مر، س، ج1، ص229.

[3] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص56- 57.

يكون للمفرد اسماً كان أو فعلا مضارعاً، أمّا الجملة فلا تقبل ذلك لأنّها مركّب إسنادي، وإذا لم يمكن أنْ يحلّ المفرد محلّها، فليس لها محلّ من الإعراب حينئذٍ.

1- **الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب** : وقد اختلف النُّحاة في حصر هذا القسم من الجمل، فأبو حيّان جعلها اثنتي عشْرة جملة، وعدّها ابن هشام سبع جمل:الابتدائية(المستأنفة)، والاعتراضية، والتّفسيرية، وجواب القسم، وجملة جواب شرط غير جازم، أو جواب شرط جازم ولم تقترن بالفاء أو إذا الفجائية، وصلة الموصول، والجملة التّابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب.

2- **الجمل التي لها محلّ من الإعراب**:وقد عدّها ابن هشام تسعاً، وهي:الواقعة خبراً، وجملة الحال، والواقعة مفعولاً به، والمضاف إليها، والواقعة بعد الفاء أو إذا الفجائية جوابا لشرطٍ جازمٍ، والتّابعة لمفرد كأنْ تكون نعتاً له أو معطوفةً عليه، والتّابعة لجملة لها محلّ من الإعراب كأنْ تكون بدلاً منها، والجملة المستثناة، وَالجملة المبتدأ بعد همزة التّسوية[1].

ويرى المخزومي أنّ ابن هشام تناول هاتين الطّائفتين من الجمل في هدى فكرة العامل التي سيطرت على النّحاة، دون أنْ يتناولها من حيث وظيفتها اللّغوية، لأنّ الدّرس النّحوي يقتضي أنْ يبحث النُّحاة في الجمل من خلال نقلها لأفكار المتكلّم إلى السّامع، إضافة إلى محلّها الإعرابي، فيكفي الدّارس في مثل:مُحَمّدٌ أَبُوهُ فَقِيهٌ، أنْ يقول:(مُحَمّدٌ) مسندٌ إليه أو مبتدأ، وجملة (أَبُوهُ فَقِيهٌ) حديث عن المسند إليه وإخبار عنه، ويقول في مثل: (نَزَلَ الضَّيفُ مِنْ علَى فَرَسِهِ وَهُوَ يَتَهَلَّلُ فرَحاً) إنَّ عبارة (وَهُوَ يَتَهَلَّلُ فرَحاً) جيء بها لبيان هيئة الضّيف ساعة نزوله مِن على ظهر فرسه، وحديث المخزومي في بيان وظائف هذه الجمل وغيرها لا يكاد يخرج عمّا قاله النُّحاة قبله، كما يعترض المخزومي على بعض ما قرّره ابن هشام من وظائف بعض الجمل، فأدوات الشّرط الجازمة لفعلين لا تكون بعدها جملة جواب الشّرط المقترنة بالفاء أو إذا الفجائية في محلّ جزم، لأنّ (إنْ) تجزم الأفعال المضارعة، والجملة لا تقع موقع الفعل بحال، وليست في محلّ جزم كما يقول النُّحاة.

وحين عرض ابن هشام للجمل التي لا محلّ لها محلّ من الإعراب، مثّل للجملة التّابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب، بنحو قوله:قَامَ زَيدٌ، وَلَمْ يَقُمْ عَمْرُو، على تقدير أنّ الواو للعطف، في

---

[1]ينظر:جلال الدّين السُّيوطي، **الأشباه وَالنّظائر في النّحو**، تح عبد العال سالم مكرّم، مؤسّسة الرِّسالة، بيروت، ط1، 1406هـ/1985م، ج3، ص35، وينظر:السّيوطي، **مغني اللّبيب**، مر، س، ج5، ص39- 245.

حين ذهب مهدي المخزومي إلى أنّ مثل هذه الجملة ابتدائية (مستأنفة)، أو جملة منْسُوقَة (معطوفة) على ما لا محلّ له من الإعراب، لأنّ المعطوف عليه جملة ابتدائية، ولا معنى للتّبعية هنا، لأنّ التّبعيّة في كلام النُّحاة تعني التّبعية في الإعراب، وكيف يكون هذا والجملة المتبوعة لا محلّ لها من الإعراب؟

كما اعترض المخزومي على ابن هشام في تمثيله للجملة التّابعة لما له محلّ من الإعراب بقوله تعالى:﴿وَٱتَّقُواْٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ سورة الشّعراء، الآية (132-133)، حين جعل الجملة ﴿ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴾ بدلاً من الجملة ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾، لأنّ الجملة التّابعة ينبغي ألاّ يكون لها محلّ إعرابيّ لتبعيتها لجملة صلة للموصول(الذي)، فينبغي أنْ يمثّل بها لما لا محلّ له من الإعراب.

المبحث الثّاني

في أقسَام الكَلام

أوّلا . أقسام الكلام في النّحو العربي

ثانيا . أقسام الكلام في الدّرس النّحوي المخزومي

1 . الفعل:

1.1 . الفعل الماضي

2.1 . الفعل المضارع

3.1 . الفعل الدّائم

. الأفعال الشّاذّة

2 . الاسم

3 . الأداة

1.3 . أدوات التّوكيد

2.3 . أدوات النّفي

3.3 . أدوات الاستفهام

4.3 . أدوات الجواب

5.3 . أدوات الشّرط

6.3 . أدوات النّداء

7.3 . أدوات القصر

8.3 . أدوات الوصل

4 . الكِنايَة:الضّمائر . الإشارة . الموصول بجملة . المستفهَم به . كلمات الشّرط.

عني النُّحاة القدماء بالكلمة وبيان وظيفتها النّحوية التي تؤدّيها في بناء الجملة، والوظيفة النّحوية هي ما تؤدّيه الكلمة من معنى بالنّسبة إلى كلمة أخرى، وقد حرص النّحاة على تحديد أنواع الكلم وتصنيفها حسب شكلها أو الوظائف النّحوية التي تؤدّيها في التراكيب الكلامية.

أوّلا . أقسام الكلام في النّحو العربي:

يكاد النّحاة يجمعون على تصنيف الكلام إلى ثلاثة أنواع، سمّوها (أقسام الكلِم)هي الاسم، والفعل، والحرف، كما وضعوا لكلّ قسمٍ منها علامات تميّزه من حيث الشّكل أو الوظيفة عن الأقسام الأخرى، ودافع بعض النُّحاة عن هذا التّقسيم، ونفوا أنْ يوجد قسم رابع خارج عن هذه الأقسام الثّلاثة، ولم يخرج أحدٌ عن هذا التّقسيم إلاّ ما رُوي عن أبي جعفر أحمد بن صابر الأندلسيّ الذي ذهب إلى القول بوجود قسم رابع سمّاه الخالِفة[1].

وَقد قسّم النُّحاة القدماء الكلمة هذا التّقسيم الثّلاثي معتمدين على معايير للتّمييز بينها، فمنهم من اعتمد معيار بنائها اللّفظي، بحيث جعلوا الإسناد محوراً لهذا التّقسيم، فإذا كانت الكلمة صالحة لأن تكون طرفًا في الإسناد، فهي اسم أو فعل، ثمّ احتاجوا إلى وضع ضوابط للتّمييز بين الاسم والفعل، فوجدوا أنّ الكلمة إذا كانت صالحة لأنْ تكون مسندًا، لا مسنداً إليه، فهي الفعل، وإذا كانت صالحة لأنْ تكون مسنداً، وَمسنداً إليه، فهي الاسم، وما كان منها غير صالح لأنْ يكون مسنداً ولا مسنداً إليه، فهو الحرف [2]، وبالمقابل أعتدّ فريق آخر من النُّحاة بالمعنى ليكون عياراً على نوع الكلمة، بغض النّظر عن الإسناد، فالاسم ما دلّ على معنى في نفسه، بمعنى أنّ معناه يُدرَكُ من لفظه، وكان غير مقترن بزمنٍ، والفعل ما دلّ على معنى في نفسه ، وكان مقترناً بزمنٍ، والحرف ما لم دلّ على معنى غير مستقلّ، بمعنى أنّه يدلّ على معنى في غيره، وهو التّقسيم الذي أخذ به أكثر النُّحاة المتأخّرين.

---

[1] ينظر:محمد بن عليّ الصبّان، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، دط، دت، ج1، ص23، وينظر:السّيوطي، **الأشباه وَالنّظائر في النّحو**، مر، س، ج3، ص5.

[2] ينظر:عليّ نور الدّين أبو الحسن الأشموني، **منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني)**، تح محمد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1358هـ/1939م، ج1، ص9.

لكنّ هذه الأسس التي بُني عليها هذا التّقسيم الثّلاثيّ لم تسلم من طعنٍ، لأنّها لم تكن حاصرة لجميع أنواع الكلمة ، فإذا كان الإسناد معياراً للتّقسيم، فإنّه توجد كلمات عدّوها أسماءً، لكنّها لا تكون طرَفاً في الإسناد إلّا بشروط كالظّروف[1].

ثانيا . أقسام الكلام في الدّرس النّحوي المخزومي:

ذكر مهدي المخزومي أنّ الكلمة في كتاب سيبويه ثلاثة أقسام:اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، وَأخذ المخزومي برأي جمهور النُّحاة الذين جعلوا المعنى عياراً على نوع الكلمة، ولكلٍّ من هذه الأقسام علامات لفظية تدلّ عليها، وهو بهذا لا يكاد يخرج عمّا قاله النُّحاة الأقدمون في هذا الموضوع.

1 . **الفعل**:

هو ما دلّ على معنى في نفسه، وَكان مقترناً بأحد الأزمنة، والفعل ثلاثة أنواع:

1.1 . الفعل الماضي:

وهو ما كان على مثال (فَعَلَ)، ويسمّى الفعل الماضي ويدلّ غالباً على وقوع الحدث في الزّمن الماضي، وذكر له ثلاث دلالات منها أنّه يدلّ على وقوع الحدث في زمن متّصل بالحاضر غير منقطع عنه، ومثّل له بِقوله سبحانه:﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا﴾سورة المجادلة، الآية(1)، أوْ يدلّ على وقوعه في الماضي مطلقاً، نحو:(عَلَّمَتْنِي الحَيَاةُ كَثِيراً)، كما يدلّ على وقوع الحدث في زمن مضى وانقطع، وذلك إذا وقع خبراً لـ(كَانَ)، نحو قول أبي الطّيّب المتنبّي[مِن البسيط]:

قَدْ كَانَ شَاهَدَ دَفْنِي قَبْلَ قَوْلِهِمُ جَمَاعَةٌ ثُمَّ مَاتُوا قَبْلَ مَنْ دَفَنُوا[2]

2.1 . الفعل المضارع:

ما كان على وزن (يَفْعَلُ)، وهو الفعل المضارع، ويدلّ في أكثر استعمالاته على وقوع الحدث في زمن التّكلُّم، كما يُستعمل للدّلالة على وقوع الحدث في المستقبل إذا صحبته (السّين)، أو(سوف).

---

[1] ينظر:السّيوطي، **الأشباه وَالنّظائر في النّحو**، مر، س، ج3، ص9- 10، وينظر: محمد عليّ الرّديني، **مباحث لغويّة**، دار الهدى، الجزائر، دط، 2009م، ص144- 145.

[2] أحمد بن الحسين أبو الطّيّب المتنبّي، **الدّيوان**، تح عبد الوهّاب عزّام، طبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، القاهرة، 1354هـ/1935م، ص468.

3.1 . **الفعل الدّائم**:

ما كان عل وزن (فَاعِل)، وهو الذي يسمّيه الكوفيون الفعل الدّائم، وقد ذهب المخزومي معهم إلى أنّه فعل حقيقةً في معناه واستعماله، لأنّه يدلّ في الغالب على استمرار وقوع الحدث وَدوامه.

وتردّد المخزومي في فعل الأمر، لأنّه لا يدلّ على وقوع حدثٍ، ولم يرتض مقولة الكوفيين في اعتباره مقتطعاً من المضارع، ونفى أنْ يكون فعلاً، ثمّ رجع وَوضعه في كتابه (في النّحو العربي نقد وتطبيق) ضمن (أبنية أخرى للفعل)[1]، وقد سبق أن قرّر في أوّل الأمر أنّ الفعل ثلاثة أقسامٍ، وجعل من هذه الأبنية ما كان على وزن (افْعَلْ)، وهو ما سمّاه النُّحاة فعل الأمر، وما كان على وزن (فَعَالِ)، نحو تَرَاكِ (بمعنى اتْرُكْ)، ونَزَالِ (بمعنى انْزِلْ) وحَذَارِ (بمعنى احْذَرْ)، وهو بذلك قد تابع الكوفيين في تسويته بين هذين البناءين، وخالف البصريين الذين ذهبوا إلى أنّه اسم فاعل، لكنّه خالف النُّحاة القدماء حين ذهب إلى أنّ جميع أقسام الفعل ـ بما في ذلك الفعل المضارع ـ مبنية ، أمّا تغيّر الحركات في آخر المضارع، فيدلّ عل زمن الفعل ليس إلاّ، ليدلّل مع إبراهيم مصطفى على أنّ الحركات دوالّ على معانٍ.

كان مهدي المخزومي قد اعتمد في تقسيم الفعل على صيغته الصّرفية، لأنّ الزّمن الصّرفي هو وظيفة الصّيغة، وفسّر الزّمن النّحوي لكلّ نوع من الأفعال معتمدًا على السّياق الذي يرد فيه الفعل، وَقد استطاع بتأمّل واعٍ أنْ يميّز بين الزّمن الصّرفي، والزّمن النّحوي، على الرّغم مِن أنّه لم يذكر دلالات بناء (يَفْعُل) في سياقات كثيرة، فمن ذلك وروده بعد النّفي بـ(مَا)، فيكون للحال عند جمهور النُّحاة، وذهب ابن مالك إلى أنّه يكون للاستقبال، نحو قوله تعالى:﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓۖ﴾ سورة يونس، الآية (15)، كما يرد بعد النّفي بـ(لاَ)، فيكون للاستقبال عند الجمهور، وقد يكون للحال عند ابن مالك[2].

وأخذ فاضل السّاقي على المخزومي أنّه تحدّث بإسهابٍ عن الفعل، ولم يتحدّث عن طوائف من الكلمات تندرج تحت مفهوم الاسم، لأنّه كان متأثّراً بالمذهب الكوفي، وساقه ذلك إلى جعله بناء (فَاعِل) من طائفة الأفعال، مهمِلًا الأسس الشكلية، فهذا البناء لا يقبل علامات

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق**، مص، س، ص23 ـ 25.

[2] ينظر:ابن هشام الأنصاري، **مغني اللّبيب**، مر، س، ج3، ص314 ـ 315، وج4، ص45.

الفعل، كما أنّه يدلّ على موصوف بالحدث، ثمّ إنّ الزّمن الذي يدلّ عليه يستفاد من السّياق، لا مِن الدّلالة الصّرفيّة، ومِن ثَمَّ فإنّ تسمية الكوفيين ومِن بعدهم المخزومي لهذا البناء فعلا دائماً أمر مجانب للدّقة، كما أخذ على المخزومي أنّه سمّى في كتابه (مدرسة الكوفة) الإشارات والموصولات أسماءً، ثمّ اعتبرها كنايات في كتابه (في النّحو العربي نقد وتطبيق) [1]، لكنّ المخزومي في كتابه الأوّل كان يتحدّث عن منهج الكوفيين في هذه المسألة بخلاف ما ذكره في الكتاب الثّاني.

الأفعال الشّاذّة:

وَأورد المخزومي طائفة من الأفعال سمّاها الأفعال الشّاذة، وهي لا تندرج ضمن التّقسيم الذي وضعه للأفعال، ورأى أنّها لم تتطوّر كبقية الأفعال، ولم يدركها الاستعمال الواسع، لذلك بقيت جامدة على حال واحدة، فلم تتصرّف تصرّف الأفعال، وهذه الأفعال قي جملتها هي:

- فعل الرّجاء:عَسَى.
- فعلا المدح والذّم:نِعْمَ، وبِئْسَ.
- الأفعال المركّبة من كلمتين متلازمتين:لَيْسَ(هي مركّبة مِن لا وَأَيْسَ)، وَحَبَّذَا، حَيَّهَل.
- الأفعال البدائية المتخلّفة:هَيِهَاتَ، وشَتَّانَ، وأُفٍّ، وصَهِ، ونَزَالِ، وغيرها من الأفعال التي سمّاها البصريون أسماء الأفعال.

2 . الاسم:

هو ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، ويتميّز بأنّه يدخله الإعراب والبناء، في حين أنّ الأفعال ملازمة للبناء، وعدّ من الأسماء المبنية ما كان مقصوراً، نحو: لَيْلَى، سُعْدَى، وهو اختيار أقرب إلى التّيسير في درس النّحو للمتعلّمين، كما يختصّ الاسم بوظائف تميّزه عن غيره، من ذلك التّعريف والتّنكير، والتّأنيث والتّذكير، وكذلك الإفراد والتّثنية والجمع، كما أنّه يؤدّي وظيفة الإسناد في الجملة، وغيرها من المعاني الإعرابية الأخرى كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وهي علامات لا تخرج عمّا جاء به النّحاة، ولا أراه أخذ بهذا إلّا لأنّه وجد فيها ما لا يتعارض مع منطق اللّغة، ويتلاءم مع المستوى المعرفي للنّاشئة من المتعلّمين.

---

[1] ينظر:فاضل السّاقي، **أقسام الكلِم من حيث الشّكل والوظيفة**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1397هـ/1977م، ص134.

3 . **الأداة:**

هي ما إذا أُخذت مفردة عن التّركيب، فليس لها دلالة على المعنى، فلا تدلّ على المعاني إلاّ إذا رُكّبت في الجملة، فـ(هَلْ) لا تدلّ على الاستفهام إلاّ إذا أُلِّفت مع غيرها في جملة، نحو:(هَلْ زَارَكَ أَحَدٌ أَمْسِ؟)، وذهب المخزومي إلى أنّ سيبويه كان يريد بالحرف ما اصطلح عليه الكوفيون بالأداة، وهو المصطلح الذي تمسّك به إحياءً لمذهبهم، وإحياءً لمصطلحاتهم، والأدوات كثيرة تُستعمل على صور مجموعات، كلٌّ منها تنتظم عدّة أدوات، يجمع بينها أنّ لها دلالة عامّة، وتختلف فيما بينها في الاستعمال، وذهب أنّه ينبغي أنْ تُدرس الأدوات مجتمعة لا أفراداً، ليسهل على الدّارس معرفة الفوارق بينها.

1.3- **أدوات التّوكيد:**

وجعلها المخزومي ثلاثة أنواع:

أ . أدوات تختصّ بالأسماء: وهي(إنَّ).

ب . أدوات تختصّ بالأفعال:نونا التّوكيد الثّقيلة والخفيفة.

ج . أدوات توكيد تتّصل بالأسماء والأفعال:هي أدوات القصر (إنَّمَا)، و(مَا وإلَّا)، ولم يذكر من هذا النّوع (لَا وإلَّا)، مع أنّه اعتبر(لَا) أشمل في النّفي من (مَا).

كما ذكر مِن أدوات التّوكيد (أل) الدّاخلة على الاسم حين يكون طرفا الإسناد معرفتين، نحو قول الأعشى[مِن المتقارب]:

هُوَ الوَاهِبُ المِائَةَ المصْطَفَا ... ةِ، إمَّا مَخَاضاً، وإمَّا عِشَارًا

2.3- **أدوات النّفي:**

قسّمها المخزومي باعتبار بنائها نوعين:

أ . أدوات مفردة(غير مركّبة): لَا، مَا، إنْ، هَلْ.

ب . أدوات مركّبة: لَمْ، لَمَّا، لَنْ، لَيسَ، لَاتَ.

وعرض المخزومي لـ(مَا) التي جعلها النُّحاة قسمين: حجازية، وتميمية، فأهل الحجاز أعملوها، في حين هي مهملة عند تميم، ويرى الباحث موضوع الدّراسة أنّ هذا الاختلاف سببه تطور لغة أهل الحجاز مقارنة بنظرائهم التّميميين، فإذا جاء الخبر بعد(مَا) مرفوعاً، فلأنّه صفة للمبتدأ، أو كان عينه، وإذا لم يكن كذلك، نصب على الخلاف.

كما عرض لـ(لاَ) التي هي عند النُّحاة نوعان:نافية للواحد، ونافية للجنس، وينفي أنْ يكون هناك فرق بينهما متابعاً إبراهيم مصطفى في ذلك، وَإذا كان النُّحاة قد احتجّوا بقول الشّاعر[مِن الطّويل]:

تَعَزَّ، فَلَا شَيءٌ عَلَى الأَرضِ بَاقِياً وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِياً

على القول بـ(لاَ) النّافية للوَحدة، فإنّه ليس مِن السّهولة حمله على الواحد كما قالوا، لأنّ نفي الجنس هو المقصود مِن قول الشّاعر، لكنّ الذي ينبغي أنْ يُعلم أنّ النُّحاة يذهبون إلى أنّ (لَا) التي تعمل عمل (لَيسَ)، تنفي الجنس برُجْحان، ويحتمل كون نفيها للوَحدة، ولا فرق بين قولنا:(لَا رَجُلَ حَاضِرٌ) و(لَا رَجُلٌ حَاضِراً)، ففي كلتا الجملتين نفي للجنس، لكنّ في الجملة الثّانية محتمل[1].

ويذهب المخزومي إلى أنّ خبر(لاَ) النّافية للوحدة انتصب على الخلاف، أمّا اسم (لَا) النّافية للجنس، فمنصوب انتصاب المركّبات بعد ملازمته لها، فصارا كأنّهما كلمة واحدة.

3.3- **أدوات الاستفهام**:قسّمها المخزومي قسمين:

أ. أدوات تفيد الاستفهام بالأصالة: الهمزة، هَلْ.

ب. كنايات دالّة على الاستفهام:مَا، مَنْ، أَيّ، كَيفَ، أَنَّى، مَتَى، أَيَّانَ.

4.3- **أدوات الجواب**:نَعَمْ، بَلَى، إِي، أَجَلْ، جَيْرِ، إِنَّ، لَا.

5.3- **أدوات الشّرط**:وهذه الأدوات نوعان:

أ. ما يدل على الشّرط بالأصالة:إِن، إِذَا، لَوْ.

ب. كنايات تستعمل استعمال أدوات الشّرط الأصلية:مَنْ، مَا، أَيّ، أَينَ، مَتَى، أَيَّانَ، كَيفَ، أَنّى، حَيثُمَا.

6.3- **أدوات النّداء**:الهمزة، يَا، أَيَا، وهَيَا (وقد سبق أنّه عدّ (أَيَا)، و(هَيَا)كلمة واحدة)، وَا.

7.3- **أدوات القصر**:لاَ، بَلْ، إِنَّمَا، مَا وإِلَّا.

8.3- **أدوات الوصل**:قسّمها قسمين هما:

أ. أدوات يليها المفرد:أَيّ(التي تدخل على المنادى إذا كان معرّفا بأل)، وأدوات الإضافة (حروف الجرّ).

---

[1] ينظر:عبّاس حسن، **النّحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1975م، ج1، ص601، وينظر:رضيّ الدّين الأستراباذي، **شرح الكافية**، مر، س، ج1، ص112.

ب . أدوات تدخل على الجملة:مَا(التي يسمّيها النُّحاة مصدرية)، أَنْ(التي تنصب الفعل المضارع)، أَنَّ، والفاء الواقعة في جواب الشّرط.

وليس للأدوات عمل إعرابي وتأثير فيما بعدها، فكلّ ما تؤدّيه هو المعاني التي تضيفها إلى الجمل، كالاستفهام والنّفي والتّوكيد والشّرط والاستثناء والإضافة، وأدوات الإضافة هي التي يسمّيها نحاة البصرة حروف الجرّ، لكنّه آثر اصطلاح الكوفة كما هو الغالب عليه، وعنايته بالمعنى بدل العمل الإعرابي، وتبويبه للأدوات حسب معناها ما هو إلّا تطبيق لدعوة إبراهيم مصطفى في تبويب الوحدات اللّغوية على أساس المعنى، لا العمل الإعرابي.

وَتناول المخزومي تقسيم النُّحاة للكلمة بالنّقد، فرأى أنّهم لم يوفّوا هذه الأقسام حقّها من الدّراسة، لأنّهم تناولوها على أساسِ نظرية العامل، ولما كانت الأسماء تتحمّل المعاني الإعرابية، فتكون معمولات، اهتمّوا بها، أمّا الأفعال والأدوات، فلم يتناولوها إلاّ بما لها صلة بالعوامل حين تكون عاملة في الأسماء، ثمّ وقف عند التّقسيم الثّلاثي الذي أخذ به النُّحاة، ورأى أنّ هناك كلمات لا ينطبق عليها ما ذكروه من تعريفات لأقسام الكلمة، وهي كلمات مبهمة ليس لها معنى خاص، وإن كانت تدلّ على ما تدلّ عليه الأسماء، وسمّاها كنايات أو إشارات، لأنّها تشير إلى معاني المسمَّيات، ويُكنّى بها عنها، ويبدو أنّ الباعث لكثير من الذين رفضوا التّقسيم الثّلاثي للكلم في النّحو العربي تأثّرهم بالمقولة التي ذهب إليها عدد من المستشرقين، والعرب أنّ النّحو العربي قد تأثّر بالمنطق اليوناني، وإذا كانت هذه المقولة من المسلّمات عندهم، فإنّ تقسيم النُّحاة للكلام خضع للتّقسيم الثّلاثي اليوناني للكلِم، ومِن هنا، انتقد هؤلاء القسمة العربية لأنواع الكلم، واستبدلوها بقسمة رباعية، أو سباعية.

وإذاً، فقد قسّم المخزومي الكلمة إلى أربعة أقسامٍ، هي[1]:

1 . الفعل 2 . الاسم 3 . الأداة 4 . الكِناية.

ونعرض هنا للقسم الرّابع الذي هو الكناية.

4 . **الكِنايَة:**

هي طوائف تتميّز كلّ طائفة منها باستعمال خاص، وقد أدرج ضمنها هذه المجموعات الفرعية:

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتطبيق**، مص، س، ص19- 44.

1.4 . **الضّمائر**:

هي كنايات أو إشارات يشار بها إلى المتكلّمين، والمخاطَبين، والغائبين، وقد ذهب النُّحاة إلى أنّها نوعان: متّصلة، ومنفصلة، وهي التي يستقل لفظها، وتكون للرّفع، أو النّصب، لكنّ المخزومي رفض هذه القسمة، وذهب إلى أنّ ما توهّمه النُّحاة ضميراً منفصلاً هو متّصل بوجهٍ آخر، ونفى أنْ تكون هناك ضمائر منفصلة، فالضّمائر (أنا، نحن، أنتَ، إيايَ) وفروعهنّ هنّ مركّبات لا مفردات، فالضّمير في (أنا) إنّما هو الألف، وفي (نحن) هو النّون، وفي (أنتَ) هو التّاء، والبناء الآخر مع الضّمائر هو عماد أو إشارة، وكان المخزومي قد درس الضّمائر في كتابه (مدرسة الكوفة)، وعرض مذاهب النُّحاة فيها، بين قائل بتركيبها، وقائلٍ بخلافه، ورجّح رأي الكوفيين في أنّ الضّمائر(أنا، نحنُ، أنتَ وفروعها) بسيطة خلافا للبصريين الذين ذهبوا إلى أنّها مركّبة، ثمّ عاد، وأخذ برأي المستشرق الألماني برجشتراسر(ت 1933م)(Gotthelf Bergsträsser)[1]، الذي ذهب إلى أنّ هذه الضّمائر مركّبة.

2.4 . **الإشارة**:

وظيفتها الإشارة إلى شيءٍ، ويتعيّن أنْ تكون مقرونة بإشارة حسّية، وعدّد المخزومي ألفاظها، وذكر ظروف استعمالاتها في العربية حسب معانيها ووظائفها، كأنْ يُشار بها إلى القريب أو البعيد، وهو في هذا كلّه لا يكاد يخرج عمّا ذكره النّحاة الأقدمون.

3.4 . **الموصول بجملةٍ**:

هو كناية موصولة بجملةٍ يكون مضمونها معهوداً عند السّامع والمتكلّم، وهذه الكنايات إشارات كالإشارات السّابقة، لكنّها تشير إلى غير الحضور غالباً، ولابدّ أنْ تعتمد في تعيين المشار إليه على جملة موصولة بها، تقول:(لَقِيتَ الذي كُنْتَ تَبْحَثُ عَنْهُ)، فالمتكلّم هو المشِير، والمخاطَب هو الموجّه إليه الكلام، أمّا المشار إليه، فغير حاضر، لكنّه معروفٌ بالجملة المقترنة بالموصول، ولابدّ أنْ تحتوي الجملة على ضمير يُشار به إلى الموصول ويُطابقه في النّوع والعدد، ثمّ عدّد الموصولات بجملة، ومثّل لها بأمثلة لبيان كيفية استعمالاتها المختلفة حسب تعدّد معانيها.

---

[1] ينظر: جوتهلف برجشتراسر، **التّطور النّحويّ للّغة العربية**، تر رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414هـ/1994م، ص80- 82.

4.4 . المُستفْهَمُ بهِ:

هو كناية تضمّنت معنى الهمزة في الاستفهام، فحُمِلت عليها، واستُعملت استعمالها، وهي:مَنْ، مَا، أَيّ، أَنَّ، كَيْفَ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، كَمْ، والأصل أنْ يكون الاستفهام ب(هَلْ) و(الهمزة)، والكنايات الأخرى محمولة عليهما، ولهذه الكنايات صدارة الكلام، فلا يتقدّم عليها إلاّ أدوات الإضافة (حروف الجرّ)، نحو:عَلَى مَنْ اعْتَمَدتَ؟ومِمَّ تَخَافُ؟

5.4 . كلمات الشَّرط:

هي كنايات تضمّنت معنى (إنْ) في الشّرط، فحُملت عليها، واستُعمِلت استعمالها وهي:مَا، مَهْمَا، مَنْ، أَيّ، أَيْنَ، مَتَى، أَيَّانَ، كَيْفَ، أَنَّ، حَيْثُمَا، وللشّرط ثلاث أدوات أصلية، هي:إِنْ، وإِذَا، ولَوْ، أمّا غيرها، فمحمول عليها، ونلاحظ أنّه جعل (إِذَا) أداة خلافاً للنّحاة الذين اعتبروها ظرفاً متضمّناً لمعنى الشّرط[1].

ويلاحظ أنّ المخزومي لم يذكر الأسس التي بنى عليها هذا التّقسيم الرّباعي للكلِم، وهو الذي يدلّ على أنّه تأثّر بإبراهيم أنيس الذي قسّم الكلم إلى أربعة أجزاء، وذكر الأسس التي بنى عليها هذا التّقسيم، وهي:المعنى، والصّيغة، ووظيفة اللّفظ في الكلام، وذهب إلى أنّه نقيس أجزاء الكلام بهذه الأسس جميعاً، ولا نكتفي بواحدٍ منها، والأقسام الأربعة التي ذكرها هي:الاسم، والضّمير، والفعل، والأداة.

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتطبيق**، مص، س، ص46- 62.

المبحث الثَّالث

في الأسَاليب النّحويّة

أوّلا . بين النّحو وعلم المعاني

ثانيا . في الأساليب النّحوية

1 . أسلوب النّفي

2 . أسلوب التّوكيد

3 . أسلوب الاستفهام

4 . أسلوب الجواب

5 . أسلوب الشّرط

6 . أسلوب النّداء

7 . أسلوب الاستثناء

8 . أسلوب القصر

9 . أسلوب التعجّب

الجملة عند مهدي المخزومي تخضع لمقتضيات القول ومناسباته، ولا يتمّ التّفاهم بين المتكلّم وَالمخاطَب إلّا إذا رُوعيت تلك المناسبات، وأُخذت العلاقة بين المتكلّم والمخاطَب بعين الاعتبار، وقد تكلّم أصحاب علم المعاني في هذا الشّأن، وليس هذا الأمر بجديد على الدّرس النّحوي، وإنْ ظلّت زمنا معزولة لم يعالجها النُّحاة، وكان لمنهج النُّحاة أثره في الفصل بين دراسة النّحو عن دراسة المعاني، وانقسمت الدّراسة الواحدة شطرين، لكلٍّ منهما مصطلحات، مثل قولهم: صحيح وفصيح، والرّأي هو أنّ الجملة الصّحيحة لغويّا ونحويّا هي الجملة الفصيحة عند علماء المعاني، لأنّ الشّرط الذي يؤخذ به عيارًا على فصاحة الجملة شرط يؤخذ به في صحّتها، وكشاهد على هذا الأمر يذكر الرَّضيّ أنّ الغرض من التوكيد أحد أشياء ثلاثة:

- أنْ يدفع المتكلّم غفلة السامع عنه.
- أنْ يدفع ظنّه بالمتكلّم الغلط.
- أنْ يدفع المتكلّم عن نفسه ظنّ السّامع به تجوّزا.

وينطبق مثل هذا على الأساليب المختلفة في اللّغة من توكيد ونفي واستفهام، وَما يعرض للجملة من معان في سياق التّوكيد أو النّفي أو الاستفهام، وما ينتج عن اتصال أدوات التعبير بالجملة، وتتألّف من هذه الأدوات طوائف تعبّر كلّ واحدة من هذه الطوائف عن معنى تؤدّيه، والأدوات التي تشترك تحت طائفة واحدة ليست جميعا بمنزلة واحدة في تأدية المعنى، فبعضها أصل، والآخر فرع، تضمّن معنى الأصل، فأدّى وظيفته.

أوّلا . بين النّحو وعلم المعاني:

أدرك النُّحاة هذه القضية، وعُرف عندهم ما اصطلحوا عليه بحروف المعاني، لكنّهم درسوا هذه الأدوات مفرّقة تبعًا لما لها من تأثير فيما بعدها خاضعين لسلطان نظرية العامل، وكانوا نتيجة لهذا المنهج يخلطون أدوات من طائفتين مختلفتين ويجمعونها تحت باب واحد كجمعهم بين (بلْ) وَ(واو العطف) مع أنّهما تختلفان معنى ووظيفة، وَجمعهم بين (إنَّ) و(أَنَّ) وَمعناهما مختلف وَوظيفتهما كذلك، وجمعهم بين (لمْ) و(إنْ) تحت باب جوازم المضارع مع ما بينها من اختلاف فـ(لمْ) أداة نفي، والنّفي له دلالته الخاصة واستعمالاته، وَ(إنْ) أداة شرط، والشرط أسلوب خاص مختلف عن النّفي.

من أجل ذلك عُني المخزومي بمعالجة أساليب التّعبير المختلفة، التي تقوم على بيان دلالات الأدوات والمعاني العامة للجمل التي تقع في سياق هذه الأدوات.

وتعتبر دراسة المخزومي أساليب التّعبير التي تعرِض للجملة توسيعًا لرأي إبراهيم مصطفى الذي أنكر على النُّحاة تضييقهم حدود النّحو الواسعة، وإهمالهم كثيراً من أحكام نظم الكلام، كطرق الإثبات، والنّفي، والتوكيد، وغيرها، وجمعهم بين ما يجب تفريقه من الأدوات الكثيرة التي لا يجمع بينها سوى ما زعمه النُّحاة من تأثيرها فيما بعدها، وإليه نعزو عناية المخزومي بالنّظم، وإشادته بعبد القاهر الجرجاني(ت 471هـ) صاحب نظرية النّظم، وَمؤسّس علم المعاني، فهو ـ في نظره ـ الذي رسم للبحث النّحوي طريقاً جديداً يتجاوز أواخر الكلِم وعلامات الإعراب، وبيّن أنّ النّظم ما هو إلّا أنْ تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه النّحو، وتعمل على قوانينه، وأصوله، وسلك بمنهجه هذا طريقاً جديدًا للوقوف على معاني التّراكيب، سمّاها معاني النّحو، لكنّ النُّحاة بترُوا هذه التّسمية بتراً مضلّلًا، ونشأ عنه علم المعاني الذي أصبح من اختصاص علماء المعاني، وفصلوه عن النّحو، وأفسدوا بذلك ما قصد إليه الجرجاني، والحق أنّ اختصاص أهل المعاني هو اختصاص النُّحاة، لا فرق بين هذا وذاك[1].

ونتيجة لهذا رأينا مهدي المخزومي يتابع إبراهيم مصطفى في الدّعوة إلى ضمّ علم المعاني إلى علم النّحو، على الرّغم من أنّ القدامى كانوا يفرّقون بين مستويات النّظام اللّغوي، وموضوعاته، ثمّ إنّ استقلال كلّ مستوى بمباحثه وموضوعاته ومصطلحاته أنفع للدّرس اللّغوي، على أنّ تمايز المستويات عن بعضها لا يعني عدم التّكامل فيما بينها، ويمكن عرض أهمّ قضايا الاختلاف بين علم النّحو وعلم المعاني في هذه المقارنة بينهما[2]:

	علم النّحو	**علم المعاني**
موضوعه	معرفة كيفية تركيب الكلام لتأدية المعنى	معرفة خواصّ التّركيب
الهدف منه	الاحتراز من الخطأ في التّركيب	الاحتراز من الخطأ في مطابقة الكلام لمقتضى الحال للوقوف على مواطن البيان

[1] ينظر:إبراهيم مصطفى، **إحياء النّحو**، مر، س، ص17– 19، وينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص35.

[2] ينظر: عبد الحميد السيّد، **دراسات في اللّسانيات العربية**، دار الحامد للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط1، 1424هـ/2004م، ص187، وينظر:محمد الخضر حسين، **دراسات في العربية وتاريخها**، مر، س، ص183.

اللّغة والكلام	يهتمّ باللّغة لمعرفة اطّراد نظامها	يدرس الكلام حسب مقتضيات المقام
المعنى	يدرس أصل المعنى(ثبوت المسند إلى المسند إليه)، وينطلق من المبنى لمعرفة المعنى	يتناول ما وراء المعنى ممّا يقتضيه سياق المقام، وينطلق من المعنَى إلى المبنَى
الأصل والفرع	يهتمّ بالأصل ويردّ كلّ ما عدل عنه	يهتمّ بما عدل عن الأصل
المعيارية	يضبط القواعد المستنبطة، ويمنع مخالفتها	يضبط السّياق
الفصاحة	فصاحة مَن يُحتجّ بلغته، وتؤخذ عنه اللّغة	فصاحة المنشأ، ولو لم يكن عربيًا

وكان عبد القاهر الجرجاني قد سعى إلى إخراج النّحو العربي من شكليّته التي ابتلي بها في عصره، وأخضعه لنظرية النّظم التي وضعها، وفسّر النّظم بقوله: «ليس النّظم سوى تعليق الكلِم بعضها ببعض، وجعْل بعضها بسبب بعض »[1]، ثمّ ذكر أنّ تعليق الكلمات بعضها ببعض يكون ثلاثة أقسامٍ:تعلّق اسم باسم، وتعلّق اسم بفعلٍ، وتعلّق حرف بهما، وبيّن أنّ تعلّق الحرف بهما على ثلاثة:أحدها أنْ يتوسّط بين الفعل والاسم، كحروف الجرّ، والثّاني تعلّق الحرف بما يتعلّق به العطف، كحروف العطف، والضّرب الثّالث تعلّق الحرف بمجموع الجملة، كتعلّق حرف النّفي والاستفهام والشّرط والجزاء بما يدخل عليه، وهذه الطّرق والوجوه في تعلّق الكلِم بعضها ببعضٍ هي معاني النّحو وَأحكامه[2].

ولعلّ فاضل السّامرّائي كان يصدر عن هذه النّظرية حين كتب (معاني النّحو)، وأكّد فيه أنّ هناك كثيراً من الموضوعات والمسائل النّحوية لا تزال دون بحث، ولم يتناولها العلماء بالدراسة، وشاهد ذلك أنّنا لا نستطيع فهم كثير من التّعبيرات النّحوية، أو تفسيرها، ولا نستطيع التّمييز بين معانيها، فما الفرق بين قوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ سورة محمّد، الآية

[1] عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تح محمود شاكر، دار المدني، القاهرة، ط3، 1413هـ/1992م، ص4.

[2] مر، ن، ص6 .7.

(19)، وقوله:﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ سورة آل عمران، الآية (62)، فلِمَ نفى العبارة الأولى بـ(لا)، والثّانية بـ(ما)[1]؟

والجدير بالذّكر أنّ موضوع علم المعاني هو دراسة العلاقة بين تراكيب الكلام وَمقتضى الحال، لأنّ كلّ حال تقتضي تركيباً، وإذا كان النُّحاة ينطلقون في دراسة النّحو من المبنى للوصول إلى المعنى، فإنّ علماء المعاني ينطلقون في درسهم البلاغي من المعنى متتبّعين التّراكيب التي تناسب سياقات الكلام والأحوال المختلفة، وإذا كان إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي يزعمان أنّ موضوع النّحو وَعلم المعاني واحد، فإنّ علماء المعاني يضعون الفوارق بينها، ويرون أنّ لِكلٍّ علم حدوده التي يتميّز بها عن الآخر، فالنّحو هو أنْ تنحُو معرفة كيفية التّركيب فيما بين الكلِم لتأدية أصل المعنى مطلقاً، وعلم المعاني هو تتبّع خواص تراكيب الكلام، ويرى عبد الحميد السيّد أنّ مقاربة الباحثَينِ المذكورَينِ ترتبط بفكرة مفادها أنّ الغاية من الدّرس النّحوي هو الجانب التّطبيقي، لا الجانب العلمي، وممّا يدلّل على هذا اتخاذ إبراهيم مصطفى الشّكوى من النّحو العربي وصعوبة تعلّمه وتعليمه دليلاً على فسادٍ لازمٍ فيه، كما كانت فكرة النّظام اللّغوي من أهمّ الأفكار التي تنبّها إليها في نقدهم لمنهج النُّحاة، وذهبا إلى أنّ هذا النّظام يمثّل مفهوم النّحو الشّامل الذي يظهر فيه التّرابط بين مستوياته، وهو الذي نهج سبيله الخليل وسيبويه والفرّاء، لذلك رأيناهما يدعوان إلى ضمّ علم المعاني إلى النّحو، أمّا نظرية النّظم التي عوّلا عليها، فتثبت التّكامل بين العلمين، كما ذكر السّكّاكي[2].

ثانيا . في الأساليب النّحوية:

اهتمّ النّحاة بدراسة جانبين يتعلّقان بالنّحو، الأوّل منهما هو تقعيد القواعد المجرّدة التي استنبطوها من أصول درسهم النّحوي والمتمثّلة في المقام الأوّل في كلام العرب الفصحاء والقياس عليه، والجانب الثّاني يتعلّق بالجانب الجمالي الذي يبدعه العربي المحتجّ بكلامه، غير أنّ الذي غلب على درسهم هو الجانب الأول، وكانوا مدفوعين إليه لضبط الكلام المقيس على الفصيح، وحفظ الألسن من اللّحن، لذلك اتّسمت تلك القواعد التي وضعوها بالمعيارية قصدوا إلى ذلك، أو لم يقصدوا، أمّا الجانب الثّاني فتمثّل في دراستهم للعلاقات بين الكلمات، أو بين الجمل، وهم يعلمون أنّ معرفة بنيات تلك التّراكيب الكلامية ينتج عنه علمًا بالمعاني الدّالة

[1] ينظر:فاضل السّامرّائي، **معاني النّحو**، مر، س، ج1، ص5.

[2] ينظر:عبد الحميد السيّد، **دراسات في اللّسانيات العربية**، مر، س، ص185.

عليها، لكنّ الذي تحكّم في دراستهم لتلك العلاقات هو معرفة الوظائف النّحوية المترتّبة عن تلك العلاقات بين الكلمات من جهة، وبين الجمل من جهة أخرى، ولم يكد الدّرس النّحوي يتعدّى هذا إلى دراسة أساليب الكلام، والمعاني الواردة فيه، وتُركت دراسة ذلك إلى علماء البيان[1]، ولما كان هناك ارتباط بين البيان والنّحو، وجد المخزومي في نظرية النّظم دافعًا لدراسة الأساليب اللّغوية، على اعتبار أنّها بضاعة النّحاة التي يجب أنْ تُردّ إليهم، فالجرجاني كان نحويًّا قبل أنْ يكون بلاغيًّا، وإنّما أسّس علم المعاني، ووضع نظرية النّظم اعتمادًا على قوانين النّحو [2]، ومن ثمّ وسّع المخزومي فكرة إبراهيم مصطفى في إلغاء الفصل الذي حدث بين المعاني والنّحو، وطبّقها بدراسة الأساليب، وقامتْ دراسته لها على جمعه لأشكال التّعبير ـ التي فرّق النّحاة دراستها ـ في باب واحد، ثمّ المقارنة بينها أحياناً، دون النّظر إلى العمل النّحوي لتلك الأدوات، ونقف هنا على هذه الأساليب التي درسها تطبيقاً منه لما نادى به.

1 ـ **أسلوب النّفي**[3]:

النّفي أسلوب نقض وإنكارٍ، يُستخدم لدفع ما يتردّد في ذهن المخاطَب، فإذا كان شاكّاً في وقوع الفعل منك، أو في عدم وقوعه، ينبغي أنْ تقول:(مَا فَعَلْتُ)، وإذا كان قد اعتقد وقوع فعل ما، وأردتَ أنْ تنفي عن نفسك فعله، قُلتَ (ما أَنَا فَعَلْتُ)، فأنتَ في التّعبير الأول تنفي عن نفسك فعلاً يمكن أنْ يكون غيركَ قام به، وألّا يكون حدث أصلاً، أمّا في الثّاني، فأنتَ تنفي عن نفسكَ فعلاً قد ثبت وقوعه، ولو استعملت أحد التّعبيرين مكان الآخر، لم يفهمك المخاطَب.

وللنّفي أدوات تعبّر عنه، جعلها المخزومي قسمين:

أ ـ أدوات مفردة (غير مركّبة):لاَ، مَا، إنْ، هَلْ.

ب ـ أدوات مركّبة: لَمْ، لَمَّا، لَنْ، لَيْسَ، لاتَ.

ونريد أنْ نقف مع قضيتين ممّا ذكره المخزومي:

أولاهما ـ أنّه ذهب إلى أنّ (هَلْ) تكون حرف نفي، واستشهد لذلك بالآية: ﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ﴾ سورة الرّحمان، الآية (60)، على أنّ من طرق الحصر يكون بالنّفي

---

[1] ينظر:محمد عبد المطّلب، **البلاغة والأسلوبية**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1994م، ص38 ـ39.

[2] ينظر:محمد الخضر حسين، **دراسات في العربية وتاريخها**، مر، س، ص199 ـ 200.

[3] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص247 ـ 263.

مع (إلَّا)، لكنّ النّفي بـ(هَلْ) ليس نفياً محضاً ، لكنّه استفهام مُشْرَب بنفي، وقد يكون مع النّفي تعجّب أو استنكار، فقوله تعالى:﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾ سورة التّوبة، الآية (52)، مختلف عن قولنا: مَا تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الحُسْنَيين، لأنّ الآية فيها مِن التّحدّي والاستخفاف ما لا يؤدّيه النّفي المحض بـ(مَا)، ثمّ إنّ النّفي الصّريح إخبار مِن المتكلّم، في حين أنّ النّفي بـ(هَلْ) الاستفهامية يُقصد به إشراك المخاطَب في الكلام، وذلك بطلب الجواب منه بالتّصريح، أو ضمناً[1].

ثانيتهما . ذكر المخزومي (لَيسَ) مِن بين أدوات النّفي، وكان قد سبق أنّه ذكرها مع الأفعال المركّبة الشّاذة التي تخلّفت عن التّطوّر، وفي هذا من التّنافي ما لا يخفى.

2 . **أسلوب التّوكيد:**

التّوكيد تثبيت الشّيء في النّفس، وتقوية أمره، لإزالة ما علِق في نفس المخَاطب مِن شكٍّ، وطرقه التي يؤدّى بها هي:

1.2– **التّوكيد بالأداة:**ويكون باستخدام ما يدلّ عليه من الأدوات، وهي (إِنَّ)، ونونا التّوكيد، والأدوات الدّالة على الحصر (إِنَّمَا، مَا وَإِلاَّ، وأداة التّعريف مع ضمير الفصل أو العِماد)، والأدوات(مِنْ، الباء، إِنْ) التي تُزاد بعد النّفي.

2.2– **التّوكيد بغير الأداة:**له صور منها:

أ . التّوكيد بتّقديم ما حقّه التّأخير:كتقديم الفاعل على فعله، والمفعول عليهما، وتقديم الخبر على المبتدأ، أمّا تقديم ما له الصّدارة، فليس توكيداً، كتقديم كأدوات الشّرط، والاستفهام.

ب . التّوكيد بالتّكرار:يكون بإعادة اللّفظ المراد تثبيته، أو دفع غفلة المخاطب عنه المتّصل، كما يكون بإعادة كلمات تؤدّي ما يؤدّيه تَكرار اللّفظ، كتوكيد الضّمير، نحو:أَكرَمْتَ أَنْتَ ضَيفَكَ، وقوله تعالى:﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ سورة البقرة، الآية (35)، ويكون كذلك بإيراد ألفاظ التوكيد المعروفة، وهي:النّفس، والعين، وكِلا، وكِلْتا، وكُلّ، وجميع، وغيرها.

ومِن هذا النّوع من التّوكيد عند المخزومي، تَكرار المعنى دون اللّفظ، وهو ما يسمّيه علماء البيان الإطناب، نحو قوله تعالى:﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ سورة الرّحمان، الآية (68).

[1] ينظر:فاضل السّامرّائي، **معاني النّحو**، مر، س، ج4، ص209.

3 . أسلوب الاستفهام:

هو أسلوب لغويّ أساسه طلب الفهم، والفهم هو صورة ذهنية تتعلّق بمفرد من الأشخاص، وغيرهم، أو تتعلّق بنسبةٍ، أو بحكم من الأحكام.

ويُستخدم لتأدية أسلوب الاستفهام أدوات بعضها أصل، والبعض الآخر تبع لها:

1.3- الأدوات الأصلية:هَلْ، والهمزة.

2.3- الكنايات: حُملت على الهمزة التي هي أمّ الباب، وهي:مَا (كناية عن غير العاقل)، مَنْ (كناية عن العاقل)، أَيّ (يُكنّى بها عن العاقل وغيره)، كَيفَ (كناية عن الحال)، أَنَّى (هي بمعنى كَيْفَ)، أَيْنَ (كناية عن المكان)، مَتَى وَ أَيَّانَ (يكنّى بهما عن الزّمان).

وَللاستفهام طريقان يُؤدّى بهما: الأدوات التي هي أصل، والتّقديم والتّأخير، وذلك باستخدام الكنايات الدّالّة على الاستفهام، لأنّه يُستفهم بها، فتضمّنت معنى المستفهم عنه، وكان لها بذلك حقّ التّقديم والصّدارة في أسلوب الاستفهام.

4 . أسلوب الجواب:

هو أسلوب مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسلوب الاستفهام، فلا جواب إلّا بعد استفهام، وقد أهمل النُّحاة هذا الأسلوب إلّا ما كان من الزّمخشري وابن هشام، لكنّ دراستهما لم تكن وافية، ولا خاضعة للمنهج اللّغوي الصّحيح، لذلك تفرّقت هذه الأدوات تبعاً للتّرتيب الألفبائي الذي اعتمده ابن هشام، وهذه الأدوات هي:نَعَمْ، بَلَى، أَجَلْ، إِيْ، جَير، إِنَّ، لا، والأدوات الشّائع استعمالها هي:نَعَمْ، وَأَجَلْ، وَإِي في التّصديق، وبَلَى، ولا في النّقض، أمّا جَير، فلم يبق لها أثر في العربية المعاصرة.

5 . أسلوب الشّرط:

الشّرط أسلوب لغويّ يُبنى على جزأين:الأوّل مُنزّل منزلة السّبب، والثّاني مُنزّل منزلة المسبّب، ويُبنى على الأوّل وجوداً وعدَماً، لذلك فإنّ جملة الشّرط بجزأيها جملة واحدة، لأنّ مبدأ الفائدة لا يتحقّق إلّا بجزأيها معًا، ويحمل المخزومي على النُّحاة الذين جعلوها مؤلّفة من جملتين، وتناولوا المحلّ الإعرابي لكلٍّ منهما، وكان ينبغي أنْ يُنظر إلى الشّرط بجملتيه على أنّه جملة واحدة، تعبّر عن فكرة واحدة.

وبجملة الشّرط نظام خاصّ، تتقدّم أداة الشّرط، وتليها جملة الشّرط، ثمّ جملة الجواب، نحو:(إِنْ يُسَافِرْ أَخُوكَ أُسَافِرْ مَعَهُ)، وقد يتغيّر هذا النّظام، فتتقدّم جملة الجواب على جملة الشّرط والأداة، نحو قوله تعالى:﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ سورة الأعلى، الآية (9).

ويعتمد الشّرط على طائفتين من الأدوات للدّلالة عليه:

1.5– أدوات دالّة على الشّرط أصالة: إِنْ، وإِذَا، ولَوْ.

2.5– كنايات مختلفة تُستعمل استعمال أدوات الشّرط: مَا(لغير العقلاء)، ومَهْمَا(مركّبة مِن مَا الشّرطية، ومَا الزّائدة)، ومَنْ(للعقلاء)، ومَهْمَنْ(خاصة بالشّعر، وقال بها الكوفيون)، وأَيّ(كناية عن العاقل وغيره)، وأَينَ وحَيثُمَا(كناية عن المكان)، ومَتَى، وأَيّانَ(كناية عن الزّمان)، وكَيفَ، وأَنَّى(يُكنّى بها عن الحال).

6 . **أسلوب النّداء:**

النِّداء أسلوب يراد منه تنبيه المنادى، وحمله على الالتفات، ويعبّر عنه بأدوات هي:الهمزة (يُنادَى بها القريب)، يَا(لنداء المتوسّط البعيد)، أَيَا، وهَيَا(لنداء البعيد)، وَا(تُستعمل للنُّدبة).

ويرى أنّ (أَيَا) و(هَيَا) أداة واحدة، إنّما أُبدِلت الهاء من الهمزة، والنّداء عند المخزومي ليس جملة فعلية كما زعم النُّحاة، ولا إسناد فيه، لكنّه مركّب لفظيّ، بمنزلة أسماء الأصوات، يراد منه إبلاغ المنادى حاجة، أو دعوته إلى أمر ما.

وليستْ أدوات النّداء نائبة عن الفعل(أُنَادي، أو أَدْعُو) كما زعم النُّحاة، أمّا حركات المناديات، فليست أثرًا للعوامل، لأنّ هذه الأدوات لا تتعدّى أنْ تكون للتّنبيه، مثل (أَلَا) [1]، ولأنّ أسلوب النّداء ينبني على الأداة والمنادى، ومنهما ينشأ مركّب لفظي، لا إسناد فيه، وليس فيه معنى للفعل المقدّر، بدليل أنّها دخلت على الفعل كقول الشّاعر[مِن الرّجز]:

يَا لَيتَنِي كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعًا   تَحْمِلُنِي الذّلْفَاءُ حَولاً أَكْتَعًا

وإذا كان المنادى منصوبًا، فإنّما ينصب إذا كان مضافًا أو شبيهًا به، لأنّ الكلام طال، والفتحة أخفّ الحركات عند العرب.

7 . **أسلوب الاستثناء**[2]:

---

[1] ذهب المخزومي إلى هذا الرّأي مع ما بين التّنبيه والنّداء من فروق.

[2] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتطبيق**، مص، س، ص206 ـ 216.

الاستثناء هو إخراج واحدٍ أو أكثر ممّا دخل فيه الجماعة، ويُعبّر عنه بأداة هي (إِلَّا)، وأُلحق بها كلمات هي: غَير، سِوَى، خَلَا، عَدَا، حَاشَا.

ولكي يتحقّق الاستثناء لابدّ من ثلاثة أركان يتألّف منها هي: 1 ـ أداة دالّة عليه، 2 ـ المستثنى منه، 3 ـ المستثنى، وليس من الاستثناء ما سمّاه النُّحاة الاستثناء المفَرَّغَ، وهو الذي خلا من المستثنى منه، مثل: مَا حَضَرَ إِلَّا خَالِدٌ، ولكنّه أسلوب قصرٍ، والقصر توكيد، وأداته التي يقوم عليها هي: (النّفي وإِلاَّ)، والتوكيد بالقصر أقوى طرائق التّوكيد.

8 ـ **أسلوب القصر**:

القصر طريقة من طرائق التّوكيد، الغاية منه تثبيت غرض المتكلّم في ذهن السّامع، وإزالة ما في نفسه من شكٍّ فيه.

ويجري القصر في الجملتين: الفعلية والاسمية، ففي الجملة الفعلية، يُقصر فيها الفعل على الفاعل، وفعل الفاعل على المفعول، كما يُقصر فيها الفاعل على الفعل، والمفعول على فعل الفاعل، وأمّا الجملة الاسمية، فيُقصر فيها المبتدأ على الخبر، والخبر على المبتدأ.

ويؤدّى القصر بالأداة، وبغير الأداة:

ـ القصر بالأداة: يُعبَّر عنه بأدوات، هي: لَا، بَلْ، إِنَّمَا، النّفي مع إِلَّا.

ـ القصر بغير الأداة: يكون بتقديم ما حقّه التّأخير، وذلك كقصر المفعول على الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ سورة الفاتحة، الآية (5)، وكقَصْر الخبر على المبتدأ، نحو: (تَمِيمِيٌّ أَنَا).

9 ـ **أسلوب التّعجّب**:

التّعجّب تعبير عن انفعال يحدث عن استعظام أمر، ويؤدّى بنوعين من التّراكيب:

1.9- مُركّبات سماعية غير مطّردة: وذلك نحو قولهم: لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا! لَا فُضَّ فُوكَ! بَخٍ بَخٍ!

2.9- مُركّبات مُبَوَّبة مطّردة: وهي التي ترِد على صيغتي (مَا أَفْعَلَهُ!)، و(أَفْعِلْ بِهِ!).

المبحث الرّابع

في الوظائـف النّحويّـة

الوظائف النّحوية

أوّلا . المرفوعات

1 . المبتدأ

2 . الفاعل

3 . التّابع للمبتدأ أو الفاعل

1.3 . الخبر

2.3 . النّعت

3.3 . عطف البيان

ثانيا . المخفوضات

1 . المضاف إليه

2 . التّابع للمضاف إليه

ثالثا . المنصوبات

1 . المفعول المطلق

2 . المفعول فيه(المكَنّى به عن المكان والزّمان)

3 . التّمييز

4 . الحال

5 . المفعول معه

يقوم النّحو العربي على قوانين استنبطها النُّحاة من كلام العرب، وضبطوها بضوابط كلّية اعتمدوها في وصف العربية، وتقعيد قواعدها ، وتشكّلت من هذه الضّوابط والأسس التي اتّبعوها عناصر نظريّةٍ نحويّة متكاملة، وعني النُّحاة بتتبّع الوظائف النّحويّة التي تؤدّيها الكلمات في ثنايا الكلام، وكانوا يخصّون كلّ وظيفة نحويّة ببابٍ يتضمّن تعريفاً يحدّد شروطها الصرفيّة والإعرابيّة والموقعيّة، ويعيّن دلالاتها، كما كانوا يتناولون بالدّراسة ما يطرأ على هذه الوظائف من تقديم وتأخير وحذف وذكر، ضمن العلاقات التركيبية المختلفة التي ترتبط فيها بالوظائف النّحويّة الأخرى، والتي تنتظم جميعها في إطار نظريّة العامل النّحوي، وكان الإعراب هو القانون الذي يجمع تلك الوظائف، ولذلك عنوا به، وقسّموا هذه الوظائف تبعاً لنوع إعرابها، وغلب هذا المنهج في تبويب المعربَات على مصنّفات النُّحاة، وَأبواب النّحو هي تعبير عن الوظائف النّحوية التي تؤدّيها طائفة من الألفاظ.

الوظائف النّحوية:

وَالإعراب هو بيان ما للكلمة في الجملة، وما للجملة في الكلام من وظيفة لغويّة، أو قيمة نحويّة، كأنْ تكون مسندًا إليه، أو مضافًا إليه، أو حالًا، وغيرها من الوظائف النّحوية التي تؤدّيها الكلِمات في ثنايا الجمل، وتؤدّيها الجمل في الكلام، وقد ذهب المخزومي مع إبراهيم مصطفى في أنّ علامات الإعراب دوالّ على المعاني، وذهب معه إلى تفسير جديد لهذه العلامات، فليس للإعراب من علامة سوى الضمّة والكسرة، وَ ليست الفتحة علامة دالَّة على معنى خاص، لكنَّها الحركة الخفيفة المستحبَّة عند العرب التي تدلّ على أَنَّ الكلمة المنصوبة خارجة عن نطاق الإسناد، أو الإضافة، فهي نظير بهذا للسّكون في العامية، ونريد هنا أنْ نقف على آراء المخزومي في الوظائف النّحوية التي تؤدّها الكلمات، وكان قسّمها التقسيم المعهود عند النُّحاة إلى مرفوعات، ومخفوضات، ومنصوبات.

أوّلا . المرفوعات:

والمرفوعات في الدّرس النّحوي عند المخزومي نوعان:مرفوعات أصالة، ومرفوعات تبعاً، فالمرفوع أصالة هو المسند إليه في الجملة، وَهو الفاعل والمبتدأ، والمرفوع بالتّبعية لهما الخبر والنّعت وعطف البيان.

1 . **المبتدأ:**

هو المسند إليه في الجملة الاسمية، وَهو موضوع الكلام الذي يُتحدَّث عنه، لذلك لابدّ أنْ يكون معروفاً ليصحّ الإخبار عنه، فناسب أنْ يكون في الغالب معرفة، وجاز أنْ يكون نكرة عامّة واقعة في سياق النّفي أو الاستفهام، نحو:(مَا رَجُلٌ عِنْدَنَا)، و(هَلْ رَجُلٌ فِي الدَّارِ)، أو نكرة مخصّصة بالإضافة إلى نكرة، أو بالنّعت، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ سورة البقرة، الآية (221)، وقد يتعدّد المبتدأ، وتعدّده أنْ يُعطف عليه، والاسم المعطوف على المبتدأ ليس تابعاً له كما ذهب إليه النُّحاة، ولكنّه شريك له، مثل:(خَالِدٌ وَعَمْرُو كَرِيمَانِ)، فـ(خَالِدٌ) مبتدأ مرفوع، و(عَمْرُو) مبتدأ كذلك، لأنّه شريك لـ(خَالِدٌ)، و(كَرِيمَانِ) خبر لهما، ولذلك ثُنّيَ.

2 . **الفاعل:**

هو المسند إليه، ولا فرق بين الفاعل وَنائبه، لأنّ كلًّا منهما مسندٌ إليه، وَلأنّهما مرفوعان، وجميع أحكام الفاعل تنطبق على نائبه، ولأنّ كليهما يستدعي تأنيث الفعل إذا كان مؤنّثاً، كما أنّه لا فرق بين (انْفَعَلَ) وَ(فُعِلَ)، ولأنّ الفاعل في الجملة الفعليّة ضربان: فاعِلٌ يفعَل الفِعلَ عن إرادة واختيارٍ، كقولنا:(سَافَرَ خَالِدٌ)، وضرْب آخر من الفاعلين ليس له في الفعل إرادة، ولا اختيارٌ، وذلك نحو:انْكَسَرَ الزُّجَاجُ، وَكُسِرَ الزُّجَاجُ.

ومن القضايا التي يظهر فيها تأثير إبراهيم مصطفى في مهدي المخزومي، أنّه سوّى بين الفاعل والمبتدأ حين ألغيا الضّوابط الموقعية التي اعتمدها النُّحاة في نحو قولنا:(ظَهَرَ الحَقُّ)، و(الحَقُّ ظَهَرَ) ، وذهبا إلى أَنَّ لِلفاعل أَنْ يتقدَّم على فعله، فالجُملتان:(طَلَعَ البَدْرُ) وَ(البَدْرُ طَلَعَ) فعليتان، لأن الجملة الثانية لم يطرأ عليها جديد سوى تقديم المستند إليه (الفاعل)،

وَتقديمه لا يغيِّر من طبيعة الجملة، فالقول بأنَّ الجملة (البَدْرُ طَلَعَ) فعلية يُبعِدُنا عن التأويل وَالتَّقدير الذي لا طائل مِنْ وَرائه، فليس بمُمتنع أنْ يتقدَّم الفاعل، كما تصوَّر النُّحاة.

3 . **التّابع للمرفوع:**

والمرفوع لكونه تابعاً للمسند ثلاثة، ليس منها عند المخزومي التّوكيد وَالبدل، ولا العطف، لكنّه كإبراهيم مصطفى عدّ الخبر من هذه التّوابع التي هي:

1.3 . **خبر المبتدأ:**

هو ما تمّم الفائدة، ويرتفع الخبر إذا كان وصفاً للمبتدأ، أو كان هو وَالمبتدأ كأنّهما شيء واحد،نحو: (الأَدَبُ مِرْآةِ المجْتَمَعِ)، وإذا لم يكن كذلك انتصب، نحو:(البَيتُ أَمَامَ النَّهْرِ)، و(لَيسَ الرَّجُلُ ظَرِيفاً)، ومثل الخبر المرفوع خبر (إنَّ)، مثل قولهم:(إنَّ خَالِداً لَظَرِيفٌ)، فلا تأثير لـ(إنَّ) فيه كما زعم النُّحاة[1].

2.3 . **النّعت:**

هو صفة مطابقة للمنعوت في جميع خصائصه، وَهو مرفوع لكونه وصفاً للمسند إليه، فما يترتّب عليه يترتّب على النّعت، وإذا كان النّعت قسمان:حقيقيّ، وسببيّ، نحو:(زَارَنِي رَجُلٌ كَرِيمٌ خُلُقُهُ)، فإنّ الثّاني منهما ليس من التّوابع في شيءٍ، لأنّه ليس صفة لما قبله، وأمّا اتّفاقه معه في الإعراب، فهو من قبيل الإعراب بالمجاورة، وهو في حقيقته صفة لما بعده.

3.3 . **عطف البيان:**

وهو ما جيء به لبيان ما قبله، وتوضيحه، ويندرج معه بدَل كُلٍّ من الكلّ، نحو:هَذَا أَبُو عَلِيٍّ خَالِدٌ، مع أنّ جمهور النُّحاة يذكرون فروقاً بينهما، فالمهمّ والمقصود في الكلام هو البدل، أمّا في باب عطف البيان، فالمهمّ هو المتبوع، ولكن ذُكر تابعه لإيضاحه وتفسيره.

وأخرج المخزومي من التّوابع البدلَ، والتّوكيد، وعطف النّسق، متابعةً لإبراهيم مصطفى، ومُوسّعاً لرأيه، ويستدلّ بمثل ما استدلّ به، ولا يكاد يخالفه إلّا في أنّ أستاذه سوّى بين التّوكيد

[1] يقارن هذا بما قاله الجرجاني في نفيه أنْ يكون الخبر صفة للّفظ، **دلائل الإعجاز**، مر، س، ص529.

وعطف البيان، في حين أخرج المخزومي التّوكيد من التّوابع، لأنّ الغرض منه تثبيت اللّفظ الذي قبله في ذهن المخاطب[1].

ثانيا . المخفوضات:

الخفض علَم على الإضافة، فكلُّ اسمٍ مكسورٍ مضاف إليه، والمخفوضات عند المخزومي قسمان:

1 . قسم مخفوض بالأصالة:

في هذا القسم يختفي عند المخزومي ما كان يسمّيه البصريون المجرور بالحرف، إذ سوّى بين المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة، فكلاهما مضاف إليه مجرور، والإضافة هي نسبةٌ وارتباط بين شيئين ليكونا كشيء واحد، وهي نوعان: إضافة مباشرة، نحو:(حِلْيَةُ المؤمِنِ أَدَبُهُ)، وإضافة غير مباشرة تكون بواسطة أدوات الإضافة، وهي: مِنْ، إلى، عَنْ، حَتّى، عَلَى، فِي، الباء، اللاّم، الكاف، رُبّ، الواو، التّاء، فلو قلنا:(اعْتَكَفَ إِبْرَاهِيمُ فِي المسْجِدِ)، كان الاعتكاف منسوباً إلى المسجد، وَمتعلّقا به، وَلا أثر لما ذهب إليه النُّحاة من أنّ المضاف إليه (الاسم المجرور بالحرف) مخفوض بهذه الأدوات، ولو قلنا:(ذَهَبْتُ إِلَى المكْتَبَةِ)، كانت (المكْتَبَةِ) مضافاً إليه بتوسُّط أداة الإضافة التي سبقته، وَهو من أجل ذلك مخفوض.

2 . قسم مخفوض بالتّبعية لما قبله:

وهو التّابع للمضاف إليه، كالنّعت وَعطف البيان، نحو:(التَّوَاضُعُ سِمَةُ العُلَمَاءِ الأَعْلَامِ)، و(مَرَرْتُ بِخَالِدٍ أَبِي عَلِيٍّ).

ومِن الأسماء التي تندرج تحت هذا الباب الاسم الممنوع مِن التّنوين، لكنّها تختلف عن بقية المجرورات على المستوى الشّكلي من خلال علامة الجرّ، فقد علّل المخزومي ذلك بأنّ هذه تجرّ بالفتحة، لا بالكسرة، لئلّا يشتبهَ بالمضاف إلى ياء المتكلّم إذا حُذفت ياؤه تخفيفاً، ومَثَّل له بقوله:(هَؤُلَاءِ عُلَمَاءُ أَعْلَامٌ)، وَ(عُثْمَانُ رَجُلٌ كَرِيمٌ)، لكنّ علّة الاشتباه بالمضاف إلى ياء المتكلّم

---

[1] ينظر:إبراهيم مصطفى، **إحياء النّحو**، مر، س، ص116. 126، وينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص70. 75، **وفي النّحو العربي نقد وتطبيق**، مص، س، ص187 . 200.

ظنّية ولا تنطبق على الأعلَام ك(عُثْمَان وسليمان)، لأَنّها معارف لا تضاف كما ذكر هو نفسه في باب التّعريف والتّنكير[1].

ثالثا . المنصوبات:

وَالمنصُوبات عند المخزومي قسمان:

1 . نوع يؤدِّي وظيفة نحوية في الجملة كالمفعولات، والحال، وَالتّمييز نحو:(شَاهَدْتُ الظَّبْيَ رَاكِضًا)، وقوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ سورة مريم، الآية(4)، والجدير بتسميته (مفعولًا) هو المفعول المطلق، لأنّه هو الحدث الذي يُحدثُه الفاعل، وغيره من المفعولات المعروفة عند البصريين ليست جديرة بهذه التّسمية، وهذه المتعلّقات بالفعل هي:

1.1 . **المفعول المطلَق**: وهو الذي يؤكّد الفعل، أو يبيّن صفة الحدث، مثل:(أَكْرَمْتُ الضَّيفَ إِكْرَامًا)، فـ(إِكْرَامًا) مصدر منصوب، لأنّه لم يدخل في الإسناد.

2.1 . **المكَنَّى به عن المكان والزّمان** (**المفعول فيه**): وَظيفته في الكلام بيان المكان أو الزّمان الذي أُحدِث فيه الفعل.

3.1 . **التّمييز**:

يُؤتى به لبيان إبهامٍ، وإذا كان النُّحاة قد قسّموه قسمين هما: تمييز نسبةٍ وتمييز مفردٍ، فإنّ التّمييز الذي يُعدّ من متعلِّقات الفعل هو تمييز النِّسبة، لأنّه يؤتى به لبيان إبهام يتّصل بنسبة الفعل إليه، أو إلى المفعول، أمّا تمييز المفرد، فليس له تعلّق بالفعل.

4.1 . **الحال**:

يُؤتى بها لبيان هيئةٍ أو حالٍ، وتتميّز الحال دون متعلّقات الفعل أنّها ترد مفردة، كما ترد جملةً، ولابُدّ أنْ ترتبط بصاحبها بضميرٍ، أو بضميرٍ والواو معًا، نحو قوله تعالى:﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَهُمۡ أُلُوفٌ﴾ سورة البقرة، الآية (243).

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتطبيق**، مص، س، ص77.

5.1 . **المفعول معه:**

هو اسم فضلة بعد واوٍ يُراد بها التّنصيص على المعيّة، قبلَها جملة تامّة،نحو:(سِرْتُ وَالطَّرِيقَ)، وهو عند المخزومي ليس من متعلّقات الفعل، ولا علاقة له بالفعل، وحقيقته أنْ يُذكر اسمُ بعد (واوٍ) ليست للتَّشْرِيك (العطف)، فينتصب هذا الاسم، لأنّه لم يعُد شريكًا لِما قبل (الواو)، والنّصب علامة على ما لا يدخل في الإسناد، ولا الإضافة [1]، وكلام المخزومي في تعليل نصب المفعول معه هو عين كلام الكوفيين عن الخلاف.

وكان الكوفيون قد ذهبوا إلى أنّ الخِلاف هو عامل نصب المفعول معه ، واحتجّوا لمذهبهم بأنّه لو قلنا :(اسْتَوَى الماءُ وَالخَشَبَةَ) ، لا يحسُن تَكرار الفعل فيُقال:(اسْتَوَى الماءُ ، واسْتَوَتِ الخَشَبَةُ)، فالخشبة لم تكن مُعوجّة فتستوي، فإذا لم يصحَّ العطف، وكان ما بعد الواو مخالفًا لما قبلها ، انتصب على الخلاف ، ويرى المخزومي أنّ الكوفيين أفادوا مفهوم الخلاف من كلام الخليل، ثمّ طوّروه، وَرسمُوا له حدودًا، وطبّقوه في موضوعات أخرى، وقالوا به في أربعة مواضع، هي:المفعول معه، والظّرف الواقع خبراً، والمضارع المنصوب بعد (واو) أو (فاء) المسبوقتين بنفي، أو طلب، وبعد (أَوْ)، والمضارع المرفوع، نحو قول أبي اللّحام التَّغْلبيّ[مِن الطّويل][2]:

عَلَى الحَكَمِ المأْتِيِّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِّ قضِيَتَهُ أنْ لا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

فالشّاعر لا يريد عطف ما بعد (الواو)على ما قبلها، لأنّ ذلك محال، فلا يصحّ أنْ ينهَى الحَكَم عن الجور والقصد(العدْل) معًا، فرفَع الفعل (يَقْصِدُ) ليُخرِجه مِن حُكم النّفي الوارد قبل(الواو)، وَيرى أنّه يمكن التّوسّع في القول بالخلاف حتّى يشمل الأبواب التي قال الكوفيون فيها بالخلاف، وَأبوابًا كثيرة أخرى، منها المستثنى بـ(إِلَّا)، وخبر(لَيسَ)، وخبر(مَا الحِجازية)[3].

2 . نوع لا يؤدِّي وظيفة نحوية في الكلام، ولكنّه مفتوح الآخر، لأنّ الفتحة هي الحركة الخفيفة التي يستريح إليها العرب، وهذا النوع من المنصوبات لا يدخل في نطاق إسنادٍ وَلا إضافةٍ، ولا يتحمّل المعاني الإعرابية، وذلك كالمنادى المنصوب، مثل: (يَا عَبْدَ اللَهِ أَقْبِلْ).

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص115.

[2] ينظر:الزّمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، مر، س، ص323.

[3] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص297 . 298.

بعد الوقوف على مقاربة مهدي المخزومي في تجديد النّحو العربي، ونقده للنّحو العربي في كثير من موضوعاته، وتخطئته للنّحاة في تناولهم للدّرس النّحوي من حيث الشّكل والمضمون، يتجلّى لنا بما لا يدع مجالاً للشكّ أنّ محاولته النّقدية التي ضمّنها كتابَيْهِ (في النّحو العربيّ نقد وتوجيه) و(في النّحو العربيّ نقد وتطبيق) تُعدّ توسيعًا وتطبيقًا لنظرية أستاذه إبراهيم مصطفى، فهو ينقل عنه في مواضع كثيرة، ويُرجّح رأيه، ويُؤكّد عبد المجيد عيساني أنّ مصطفى السّقا حين كتب مقدّمة كتاب (في النّحو العربيّ نقد وتطبيق)، قد وفّر علينا عملًا كبيرًا في الوقوف على المصادر التي اعتمد عليها المخزومي في اجتهاداته، وكان مِن تلك المصادر آراء إبراهيم مصطفى التي ضمّنها كتابه(إحياء النّحو)[1]، وهي الآراء التي لخّصها السّقّا في قضيتين هما: إخراج العطف والتّوكيد من باب التّوابع، والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبّة لكلّ ما خرج من نطاق الإسناد والإضافة، لكن ينبغي الإشارة إلى أنّ إبراهيم مصطفى سوّى بين التّوكيد وعطف البيان، في حين عدّه المخزومي من المعرَب بالمجاورة، كما بدا لنا أنّ تأثير أستاذه في آرائه أوسع مدى ممّا ذكره مُقدّم الكتاب الذكور، فدِراسة الأساليب النّحويّة، وتحديد موضوع الدّرس النّحويّ الذي أُخذ على النُّحاة أنّهم أهملوه، رفض الفصل بين علمي النّحو والمعاني، والتّفسير الجديد لمعاني علامات الإعراب، والثّورة على نظرية العامل، ورفض العلل النّحوية، وغيرها من الآراء التي نادى بها المخزومي، لنا أنّ نردّها إلى تأثير أستاذه في المقام الأول، وإنْ كان غير خاف أثر ابن مضاء في رفضه العلل النّحويّة، وترجّيح السّماع على القياس، وغيرها من الموضوعات التي ذكرها مصطفى السّقّا في مقدّمة الكتاب المذكور.

حرص مهدي المخزومي على التّجديد النّحوي، وكان يرى أنّ النّحاة القدماء لم يحدّدوا موضوع دراستهم، وضيّقوا من موضوع دراستهم حين جعلوا علم النّحو مرادفًا للإعراب، وعُنوا بأواخر الكلم على هدى نظرية العامل، وكان جديرًا بهم أنْ يجعلوا الجملة موضوع درسهم، لأنّها تركيب إسنادي، وإنّما يُعنى النّحو بتأليف الكلام، فهم لم يوفّوا الجملة حظّها من الدراسة.

كما جدّد المخزومي في تقسيم الكلام، ورفض التّقسيم الثّلاثي للكلام، ورأى أنّ ذلك التّقسيم لا يطّرد مع جميع أنواع كلم العربية، لذلك اقترح تقسيمًا رباعيًا زاد فيه الكناية على الأقسام الثّلاثة الأخرى.

---

[1] ينظر:عبد المجيد عيساني، **النّحو العربي بين الأصالة والتّجديد**، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2008م، ص217.

وتأثر المخزومي بنظرية النّظم للجرجاني، ورأى أنّ النّحو يجب أنْ يدرس المعنى قبل الاهتمام بالمبنى، ورفض الفصل بين النّحو وعلم المعاني، فهما في الحقيقة علم واحد، ولتطبيق نظريته هذه عُني بدراسة الأساليب اللّغوية التي كانت من اختصاص علماء المعاني.

ومن جديد المخزومي دراسته لمعاني الوظائف النّحوية، ليطبّق نظريته في معاني علامات الإعراب، فليس للكلمات من وظيفة نحوية إلّا ما كان مرفوعًا أو مخفوضًا(مجرورًا)، والتّوابع عنده ثلاثة ليس منها البدل ولا التّوكيد، وإنّما هي:الخبر، لأنّه تابع للمبتدأ، والنّعت، وعطف البيان، أمّا المنصوبات، فهي من متعلّقات الفعل، وليس لها وظيفة في أداء المعاني النّحوية كالمرفوعات والمخفوضات.

الفصـل الثَّالث

مظاهر الحداثة في الدّرس النّحوي المخزومي

المبحث الأوّل: في المنهج الوصفيّ النّحويّ التّكامليّ.

المبحث الثّاني: في واقعية المدارس النّحوية.

المبحث الثَّالث: في تيسير النّحو وتجديده.

تمهيد:

اكتنف (مصطلح) الحداثة والتّحديث إبهام، نتج عنه مساجلات حادة اتّخذت منه، ومن مصطلح (التراث) أو(الأصالة) موضوعًا لها، وكأنّ الثّقافة والعلوم العربية لا يمكن أنْ تكون حديثة من غير أنْ تفقد أصالتها، لكنْ في الحقيقة ليس بالضرورة أن تكون الأصالة نقيضًا للحداثة في جميع الأحوال، وإنّما هي في الغالب الكثير نقيض للتّقليد، وقد بات معروفًا اليوم أنّ تحديث الدّرس اللّغوي فرضته الحداثة التي هي نتيجة لتطوّر مناحي الحياة في العصر الذي نحيا فيه، ومستجدات الحياة التي تطوّر فيها الكثير، دون أن تعني نقض مقوّماته وخصائصه التي تميّزه عن الأنحاء الأخرى، فهي ضرورة لا يمكن للّغة العربية أنْ تشذّ عنها، إذا ما أراد أهلها أنْ تكون لغتهم لغة علم وبحث، فالعربية اليوم تواجه تحدّيات نتيجة التطوّر العلمي، فلم تعد أداة للتّعبير عن الفكر والثقافة فحسب، ولكنّها أصبحت كذلك أداة أساسية في توليد المعرفة، وتطويرها ونشرها، ومِن إيمان بهذه الحقيقة عرفت العربية في العصر الحديث حركة تجديدية الغاية منها في المقام الأوّل تيسير تعليمها وتعلّمها، وكان للدّرس النّحوي النّصيب الأوفر في هذه الحركة التّجديدية، ووُضعت في ذلك منها كتاب(إحياء النّحو) لإبراهيم مصطفى، ثمّ أعقبته مؤلّفات أخرى منها(دراسات نقدية في النّحو العربي) لعبد الرّحمان أيّوب، و(في النّحو العربي نقد وتوجيه) لمهدي المخزومي، و(نحو التّيسير)لأحمد عبد السّتّار الجواري، (النّحو العربي نقد وبناء)لإبراهيم السّامرّائي.

وقد تميّزت جهود المخزومي في نقد النّحو العربي وتيسيره بأنّها تناولت عددًا من القضايا الحديثة التي جدّت في الدّرس اللّغوي الحديث، وثار الخلاف بشأنها، مِن ذلك قضية المدارس النّحوية كمصطلحٍ حديث بين مَن يقرّ بواقعية وجود مدارس للنّحو العربي تميّزت كلّ منها بخصائصها التي تميّزها عن سواها، ومَن ينكر المصطلح في حدّ ذاته رفضًا لحداثته، وتمسّكًا بالمصطلح الموروث، ومَن أثبت التعدّد المدرسي في تاريخ النّحو العربي، وهي قضية جدّت بعد أنْ أثار البحث فيها ثلّة من المستشرقين، ومِن ذلك تطبيق مناهج البحث في اللّغة التي عُرفت في ديار الغرب، وصلاحيتها للبحث في اللّغة العربية ونحوها، بين رافض لذلك، ومتمسّك بالتّراث، ومَن لا يرى مانعًا يحول دون ذلك، فاللّغات كلّها تتساوى في أنّها أدوات للتّعبير عن فكر الإنسان وثقافته وحاجاته، والقضية الثّالثة هي تيسير النّحو الذي كثر الشّاكون مِنه، ومِن

صعوبة تعلّمه، وتعليمه، ومَن يرى أنّ المشكلة مفتعلة للنّيل من العربية نتيجة موجات الغزو والتّغريب العلمي، فهي قضايا نريد الوقوف عندها في هذا الفصل، كما وقف المخزومي عندها في درسه النّحوي.

المبحث الأوّل

في المنهج الوصفيّ
والدّرس النّحويّ التّكامليّ

أوّلا ـ تعريف المنهج

1 ـ المنهج الوصفيّ

2 ـ أسس المنهج الوصفيّ

ثانيا ـ الدّرس الحديث والفكر اللّغوي الغربي

ثالثا ـ في المنهج الوصفي والدّرس النّحوي التّكاملي

رابعًا ـ أسس المنهج الوصفي عند المخزومي

قبل الخوض في المنهج الذي طبّقه المخزومي في درسه النّحوي، وصلته باللّسانيات، نحتاج إلى الوقوف على ماهية المنهج الذي صار من اصطلاحات البحث في فروع المعرفة.

أوّلا . تعريف المنهج:

من معاني المنهج في اللّغة الطّريق الواضح، وقد ورد في المعجم الوسيط أنّ من معانيه المحدثة الخطّة المرسومة[1]، وهذا يدلّ على أنّ هذا المصطلح لم يكن معروفًا في كلام العرب بهذا المعنى، وإذا بحثنا عن معناه الاصطلاحي، وجدنا أنّ هذه الكلمة ترجمة لكلمة (méthode) الفرنسية، وهي كلمة يونانية كان أفلاطون يستعملها بمعنى البحث، أو النّظر، أو المعرفة، كما استعملها أرسطو بمعنى البحث، وابتداءً من عصر النّهضة الأوروبية تطوّر معناها، وصار يعني «الطريق المؤدّي إلى كشف الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامّة، تهيمن على سير العقل، وتحدّد عملياته حتّى يصل إلى نتيجة معلومة»[2].

1 . المنهج الوصفي:

ارتبط المنهج بالبحث عند الفلاسفة، وسيطر على البحوث العلمية منذ عصر النّهضة في أوروبا، ومنذ أن عرض وليم جونز (William Jones) . ت 1794م . آراءه بشأن اللّغتين السّنسكريتية[3] واليونانية، وذهب إلى القول بأنّهما من أصل واحدٍ، هيمن المنهج التّاريخي المقارِن في البحث اللّغوي في أوروبا، واعتُبرت السّنسكريتية أساس فقه اللّغة عند الأوروبيين، بعد أنْ كان البحث متعلّقًا بدراسة فقه اللّغتين اللّاتينية واليونانية، والبحث في أصل اللّغة، ونشأتها.

لكنّ الدّراسات التّاريخية المقارنة التي سادت في تلك الفترة واجهت نقدًا من دارسي اللّغة، فقيل إنّ فقه اللّغة بدأ من النّهاية غير الصّحيحة، وحدث تطوّر كبير في مناهج الدّرس اللّغوي منذ بداية القرن العشرين على يد فردناند دي سوسير الذي فرّق بين المنه ج التّاريخي، والمنهج الوصفي، واتّجه إلى دراسة اللّغة بصفتها واقعة اجتماعية، واعتبر المنهج الوصفي هو الطريق الوحيد إلى البحث في اللّغة بحثًا علميًّا، وإذا كان المنهج التّاريخي يسلك محورًا زمنيًّا محضًا يعرض فيه لأصل اللّغة ونشأتها وتطوّرها، فإنّ المنهج الوصفي يدرس اللّغة لذاتها وبذاتها، بمعنى أنّه

---

[1] ينظر: **المعجم الوسيط**، مر، س، ج2، ص957.

[2] عبد الرّحمان بدوي، **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977م، ص5.

[3] السّنسكريتية لغة هندية قديمة، وهي لغة طقوس دينية للهندوسية والبوذية واليانية، وتنتمي السّنسكريتية إلى عائلة اللّغات الهندوأوروبية التي تضم اللّغة الإنجليزية والألمانية واللّاتينية والفارسية

يدرسها بذاتها دون اعتبار للمؤثّرات الخارجية، ويقرّر المنهج الوصفي أنّ اللّغة يجب أنْ تُدرس في حال استقرارها زمانيًّا ومكانيًّا، وعلى هذا، فإنّه إذا كان المنهج التّاريخي يدرس التغيّرات التي تلحق اللّغة عبر مسيرتها التّاريخية، فإنّ المنهج الوصفي يشكّك في الفائدة من الدّراسة التّاريخية في البحث اللّغوي، لذلك يتّخذ اللّغة مادة الدّراسة والوصف دون أنْ يتتبّع تطوّرها عبد الزّمن(Diachronique)، وإنّما يدرسها خلال فترة زمنية معيّنة(Synchronique)[1]، ويمكن أنْ نلخّص أهمّ الأسس للمنهج الوصفي فيما يلي:

2 . **أسس المنهج الوصفي**[2]:

1.2 . أهمّ ما يتميّز به المنهج الوصفي أنّه منهج لغويّ خالص يصف اللّغة لذاتها وبذاتها، فيصفها كما هي، ويبيّن ما لعناصرها الدّاخلية مِن خصائص، وما بينها من علاقات دون إقحام للعوامل الذّاتية كالفروض المسبقة.

2.2 . إنّ وصف أيّ لغة ينبغي أنْ يبدأ من صورتها المنطوقة إلى الصّورة المكتوبة، فالأُولى هي التي تعنى به الوصفية، ويتّخذها الوصفيون مادة التّحليل اللّغوي، والثّانية هي الشّكل لهذا التّحليل.

3.2 . يرفض المنطق الأرسطي في دراسة اللّغة وتحليل عناصرها، لأنّه منهج دخيل على اللّغة يؤدّي إلى الاضطراب في النتائج المتوصّل إليها، بخلاف منطق اللّغة الذي هو من أدواتها الطبيعية الأصيلة.

4.2 . يدرس اللّغة بصفتها ظاهرة اجتماعية ذهنية اصطلح عليها أفراد مجتمع واحد، لذلك يرفض الوصفيون إخضاعها للتّقنين، أو الحكم عليها بالخطأ والصواب، لأنّها تصدر عن عرف اجتماعي، والنّحوي الذي يضع قواعدها ليس له فرض قوانينه المعيارية على أفراد ذلك المجتمع.

5.2 . ينبغي تحديد الفترة الزّمنية التي تُدرس اللّغة أثناءها، لأنّ اللّغة تتغيّر مع الزّمن نتيجة لعوامل كثيرة، ولذلك يحرص الوصفيون على ألّا يستغرق البحث فترة زمنية طويلة فيما لو

---

[1] ينظر:روبرت هنري روبنز، **موجز تاريخ علم اللّغة (في الغرب)**، تر أحمد عوض، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ط3، دت، ص245، وينظر:عليّ مزهر الياسري، **الفكر النّحوي عند العرب**، مر، س، ص373 . 374، وينظر: عبده الرّاجحي، **النّحو العربي والدّرس الحديث، بحث في المنهج**، دار النّهضة العربية، بيروت، دط، 1979م، ص23.

[2] ينظر:عليّ زوين، **منهج البحث اللّغوي بين التّراث وعلم اللّغة الحديث**، دار الشّؤون الثّقافية العامة، بغداد، ط1، 1986م، ص10 . 12، ومحمد محمد داود، **العربية وعلم اللّغة الحديث**، مر، س، ص95 . 96.

كانت اللّغة موضوع الدّراسة معاصرة للبحث، كما ينبغي تحديد البيئة المكانية للجماعة اللّغوية التي تُدرس لغتها.

6.2 . ينبغي أنّ تتناول دراسة اللّغة بنيتها من مستوياتها الصّوتية، والصّرفية، والتّركيبية(النّحوية)، والدّلالية، ويجب أنْ تبدأ هذه الدّراسة من الوحدة الأصغر في اللّغة حتّى أكبر وحداتها، كما ينبغي تحليل أنواع الصيغ والمفردات اللّغوية، والكشف عن أنظمة اللّغة النّحوية والصّرفية كنظام النّفي والتّوكيد والاستفهام، وحتّى تكون(الدّراسة) علمية ينبغي أنْ يتحلّى دارس اللّغة بالموضوعية التي تتعارض مع الانطباعات الذّاتية للباحث والأحكام المسبقة.

6.2 . يوجّه المنهج الوصفي اهتمام الباحث إلى اللّغات الحيّة مقابل التخلّي عن نظيراتها القديمة السّنسكريتية واليونانية القديمة واللاّتينية كما هو شأن المنهج التّاريخي، لذلك ينبغي التّركيز على واقعها المنطوق.

7.2 . يسلك واصف اللّغة في دراسة اللّغة الحيّة المنطوقة بغض النّظر عن كونها فصيحة أو عامّية، طريقة علمية محدّدة تبدأ بتحديد زمن دراسة اللّغة ومكانها، ثمّ يحدّد مصادر اللّغة المراد دراستها(اختيار عيّنة من الجماعة النّاطقة بها)، ثمّ يجمع الدّارس المادة الكافية للدّراسة، ويقوم بتحليلها، ليصل في ختام دراسته إلى وصف اللّغة كنتيجة حتمية لما قام به في الخطوات السّابقة.

ثانيا . الدّرس الحديث والفكر اللّغوي الغربي:

من آثار تطوّر الحياة في العصر الحديث أنّه تيسّرت سبل الاتّصال الثّقافي بين الشّرق والغرب نتيجة عوامل مختلفة، والذي نتج عنه حدوث التّأثير المتبادل بينهما، وكان هذا الاتّصال مباشرًا في المقام الأوّل، ففي العقد الأوّل من القرن العشرين أنشئت الجامعة الأهلية المصرية(سنة1908م)، وكان لها أكبر الأثر في اطّلاع العرب على جانب من الفكر الغربي في اللّغة والأدب [1]، وحين تولّت الدولة آنذاك شؤون الجامعة(سنة 1925م) ازداد الاهتمام بالفكر اللّغوي الغربي، واعتمد المنهج التّاريخي المقارِن للّغات السّامية في دراسة اللّغات وتدريسها، وتصدّر له ثلّة من المستشرقين منهم جوتهلف برجشتراسر(ت 1933م)، وبول كراوس

[1] هذا الكلام لا يحدّد بداية الاتّصال الثّقافي بالفكر اللّغوي الغربي، فقد كانت بداياته سابقة له أيام رفاعة الطّهطاوي (ت1873م).

(ت1944م)، وإينو ليتمان(ت 1958م)، وكارلو ألفونسو نلّينو(ت 1938م)، وغيرهم، كما كان للبعثات العلمية إلى أوروبا أكبر الأثر في نقل الفكر الغربي في اللّغة والأدب، فكان الباحثون العائدون ينقلون هذا الفكر اللّغوي ويطبّقونه على اللّغة العربية ممّا كان له أكبر الأثر في تطوّر الدّرس اللّغوي الحديث، ونذكر من هؤلاء إبراهيم أنيس، وعبد الرّحمان أيّوب، وتمّام حسّان، فقد تبنّى هؤلاء الباحثون مناهج البحث في اللّغة التي تلقّوها من أساتذتهم الغربيين، وسعوا إلى تطبيقها في دراسة النّحو العربي، وتعريف أبناء وطنهم بهذه المناهج والنّظريات، وقد تمثّل الفكر اللّغوي الغربي الذي انتقل إلى البلاد العربي في ثلاث تيّارات هي:

1 . المنهج الوصفي ونقد التراث اللّغوي عند العرب.

2 . التّحليل البنوي للّغة العربية.

3 . تطبيق النّظريات اللّغوية الحديثة على النّحو العربي.

وتعتبر كتب تمّام حسّان من أكثر الكتب تمثيلًا لهذه التيّارات، غير أنّ هذا المنهج الذي سلكه هؤلاء الباحثون العرب لم يكن هو الوحيد السّائد في الدّرس اللّغوي الحديث للعربية، فقد ذهب باحثون آخرون مذهبًا وسطًا يدعو إلى الاستفادة من المناهج الغربية في الدّرس اللّغوي دون إلغاء للتراث اللّغوي العربي، منتقدين تجاهل بعض الباحثين لهذا التراث في ميدان البحث في اللّغة، نتيجة عن جهل بجوهر المفاهيم العربية، واعتقادًا راسخًا أنّ ما ظهر عند العرب من فكر لغويّ، ولم يثبته الغربيون، فلا قيمة علمية له، والتهجّم على العلماء المبدعين والحطّ من قيمة ما قالوه، وانتقادهم انتقادًا غير موضوعيّ، بدعوى أنّ استقراءهم لقوانين العربية ناقص، وأنّ البصريين منهم قد تأثّروا بمنطق أرسطو[1].

ثالثا . في المنهج الوصفي والدّرس النّحوي التّكاملي:

يعتبر مهدي المخزومي واحدًا من النُّحاة العرب المعاصرين الذين تجلّى المنهج الوصفي في دراستهم للنّحو العربي ونقده، وكان أنْ قام صراع جديد بينهم وبين المدافعين عن نظرية النّحو العربي التي ورثناها عن أسلافنا، وقد أوردوا جملة من الاعتراضات على النّحو العربي(النّحو التّقليدي كما يسمّونه) الذي صار في نظرهم لا يفي بالحاجات اللّغوية في عصر تطوّرت فيه

---

[1] ينظر: عبد الرّحمان الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية**، موفم للنّشر، الجزائر، ط1، 2007م، ج1، ص14 . 15.

العربية، ولنا أنْ نلخّص هذه الاعتراضات في هذه القضايا التي أوردها مهدي المخزومي على النّحو العربي (التّقليدي)، والتي تظهر فيها ملامح المنهج الوصفي:

1 . تأثّر النّحو العربي بالمنطق اليوناني، وأصبح الدّرس النّحوي صوريًّا، يجنح إلى التّعليل، واستخدام أدوات من البحث لا صلة لها باللّغة، وكان المخزومي يردّد أنّ النّحو العربي قد تأثّر بمناهج الفلسفة والمنطق اللّذين استحكمت قيودهما في منهجه، وَليست العلَل النّحوية، وَنظرية العامل سوى أثرٍ لهما، وذهب إلى أنّ النّحو العربي بدأ بعيدًا عن هذه المؤثّرات الخارجة عن اللّغة، حتّى إذا جاء سيبويه وتلاميذه ترخّصوا في استخدام مصطلحات ليست من اللّغة في شيءٍ، كالعامل والمعمول، ممّا مهّد للفلسفة والمنطق أنْ ينفذا إلى الدّرس النّحوي، وأخذ ينحرف عن طريقه، وتحوّل إلى درس لغويّ ملفّق غريب ليس فيه من سمات الدّرس اللّغوي إلّا الشّكل[1]، والملاحظ أنّ أكثر اللّغويين الذين تبنّوا المنهج الوصفي في دراسة اللّغة العربية ردّدوا هذه المقولة متأثّرين بمزاعم بعض المستشرقين، وقد تتبّع عبد الرّحمان الحاج صالح هذه المقولة، وفنّد تلك المزاعم، ونفى أنْ يكون النّحو العربي قد اصطبغ بالمنطق اليوناني، أو تأثّر به أيّام الخليل، كما زعم المخزومي وغيره، وذهب إلى أنّ أوّل مَن مزج النّحو العربي بالمنطق هم النُّحاة الذين تعاطوا الفلسفة، كالفرّاء، وهشام بن معاوية (ت 209هـ)، والأخفش الأوسط(ت214هـ)، والمازني، وذهب إلى أنّ النّحو العربي لم يعرف المنطق الأرسطوطاليسي إلّا بعد نشوئه واكتهاله، أمّا في ابتداء نشأته، فلم يتأثّر به، لا في منهج بحثه، ولا في مضمونه التّحليلي[2].

2 . لم يقعّد النّحاة لِلعربية التي كان يتحدّثها العرب، لكنّهم قعّدوا للّغة الأدبية التي تمثّلت في الشِّعر والنّثر الفنّي، في وقت وُجدت فيه مستويات مختلفة من الكلام، يتميّز كلٌّ منها بنظامه وقوانينه، وأفضى بهم هذا المنهج الذي اتّبعوه إلى وضع القواعد والقوانين على أساس من النّصوص المنتقاة، وأهملوا الشّائع من كلام العرب، وخلطوا في تقعيدهم النّحوي بين مستويات مختلفة، فخلطوا بين اللّهجات والعربية الفنّية، وقد أخذ المخْزُومي على النُّحاة أنَّهم لم يحاولوا الفصل بين لغة الشِّعر ولغة النثر في التّقعيد النّحوي، ففي الكثير من الأحيان كانوا يعتمدون على الشِّعر وحده في تصحيح قاعدة، وهذه خطوة متعثِّرة في إثبات الأحكام النّحوية، لأنّ للشِّعر لغتَه الخاصة التي تقتضي الوزن والقافية والضّرورة، فليس كلُّ ما يجوز في الشِّعر يُقبل في

---

[1] ينظر: مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مر، س، ص14.

[2] ينظر: عبد الرّحمان الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية**، مر، س، ج1، ص49 .63.

النَّثر، وقد أخذ الوصفيون العرب المعاصرون على النُّحاة عدم فصلهم بين لغة الشِّعر ولغة النثر في تقعيد القواعد، ووضع الأحكام، وخلطِهم بين المستويات اللّغوية المختلفة التي كانوا يأخذون عنها، فلم يفرِّقوا بين مستويين:مستوى اللّغة الفصحى، ومستوى لهجات الخطاب، ومن هنا جاء الخلط والاضطراب، فاضطرّوا إلى اللّجوء إلى الضّرورة والقول بالشّذوذّ [1]، وينفي عبد الرّحمان الحاج صالح ما توهّمه بعض المستشرقين، وتابعهم عليه بعض الباحثين العرب من أنّه كانت هناك لغة عربية فصحى مشتركة، وبجانبها لهجات (لغات) للقبائل، لأنّه لا أحد مِن القدماء نصّ على وجود لسان مشترك خارج عن لغات العرب، بل أكّدوا أنّ هذه اللّغات (اللّهجات) هي تنوّع قبَلِي في استعمالهم للعربية الفصيحة، وأكبر ما يدلّ على ذلك وجود تلك الاستعمالات القبلية الخاصّة بكثرة في نصوص العربية التي قالوا إنّها العربية المشتركة الأدبية، وما أوقع هذا الفريق من المستشرقين والباحثين العرب في هذا الوهم ظنّهم أنّ كلمة (لغة) التي وَردت في كتب القدماء كسيبويه، مثل:(لغة تميم)، و(لغة هذيل) تدلّ على مصطلح (لهجة) بمعناها الحديث (Dialect)، لأنّ «سيبويه يريد بهذا اللّفظ الاستعمال اللّغويّ الخاص بجزءٍ أو عنصرٍ واحد من اللّسان يُسمَع إمّا مِن جميع العرب أو أكثرهم» [2].

وقد اعتُذِر لصنيع النُّحاة في اعتمادهم على مستوى محدّد من الكلام العربي الفصيح، بأنّ النّحو نشأ من أجل فهم نصوص الوحي، ومن ثمّ كان توجّههم إلى النّصوص الأدبية لاستخلاص قوانين العربية التي نزل بها القرآن الكريم، مأسورين ببلاغة القرآن، وإعجازه اللّغويّ [3].

3 . ضيّق النُّحاة من رقعة الاستشهاد النّحوي حين قصروا احتجاجهم على لهجات بعض القبائل العربية كقيس، وتميم، وأسد، كما حدّدوا عصر الاستشهاد بأواخر القرن الثاني للهجرة في الحواضر، وحتّى تصف القرن الرابع للهجرة في البوادي، كما أنّهم امتنعوا عن الاحتجاج بنصوص عربية ما كان ينبغي لهم إهمالها، لأنّها رُويت خلال الفترة الزّمنية التي حدّدوها لعصر

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص335 .336، وينظر:إبراهيم أنيس، **من أسرار اللّغة**، مص، س، ص325.

[2] عبد الرّحمان الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية**، مر، س، ج2، ص29 . 30.

[3] ينظر:عبده الرّاجحي، **النّحو العربي والدّرس الحديث، بحث في المنهج**، مر، س، ص49، وينظر:تمّام حسّان، **الأصول**، مر، س، ص79.

الاحتجاج، ويقرّر المخزومي وَالوصفيون العرب أنّ هذا الأصل جعل نظرية النّحو تمثّل جانبًا من العربية، لذلك هو نحو فيه قدْر مِن النّقص، ولذلك رأيناه يستحسن منهج الكوفيين في توسيع رقعة الاستشهاد حين أخذوا عن أقوام ترك البصريون الأخذ عنهم، فكانوا بذلك أقرب إلى المنهج اللّغوي، وكان يرى ـ كغيره من الوصفيين ـ أنّ صاحب اللّغة لا يُغلّط في لغته، لأنّها من عاداته التي نشأ عليها، وَمظهر من حياته التي فُطِر عليها [1]، لكنّ الذي يحتاج إلى تأمّل هو القول بأنّ الكوفيين كانوا وصفيين، وتاريخ الدّرس النّحوي ينقل إلينا أنّهم كانوا مشاركين لنظرائهم البصريين في كثير من قوانين الاحتجاج النّحويّ، والقياس، والتّأويل، وتعليل الأحكام النّحوية، والقول بالعامل النّحويّ، والطّعن أحيانًا في بعض القراءات القرآنية.

4 ـ أنكر المخزومي على النُّحاة أنّهم لم يميّزوا بين مستويات التّحليل اللّغوي (الصّوتية، والصّرفية، والنّحوية)، فقد تناولوها في درسهم بصورة مختلطة متشابكة، نجد ذلك في (الكتاب)، و(معاني القرآن) للفرّاء، وصار لابدّ من التّفريق بينها، وأنْ يتخصّص في كلّ مستوى منها دارسون، يتناول كلٌّ منهم موضوعه بإحاطة وعمقٍ، ويعنى الدّرس اللّغوي الحديث في تحليل اللّغة بأربعة مستويات هي[2]:

1.4 ـ **المستوى الصّوتي** : يتناول البحث اللّغوي في هذا المستوى الأصوات اللّغوية بوصفها وحدات صوتية مجرّدة عن سياقها، وذلك بدراسة مخارجها، وصفاتها، وطرق النّطق بها، والنّظر في الوسط الذي يتنقّل فيه الصّوت اللّغوي، كما يتناول الصّوت بوصفه وحدة ضمن أنساق صوتية، فيربط بينه وبين طرق تشكيله، وَوظائفه.

2.4 ـ **المستوى الصّرفي**: يدرس البحث في اللّغة في هذا المستوى الكلمة قبل أنْ تكون طرفًا في التّركيب، فيدرس صيغ الكلمة من حيث بناؤها، واشتقاقها، وَما يطرأ عليها مِن نقص أو زيادة، وَأثر ذلك على المعنى.

3.4 ـ **المستوى التّركيبي** :يُعنى بدراسة نظام تركيب الجملة، وَوظيفة كلّ عنصر فيها، وعلاقة أجزاء الجملة بعضها بِبعض، وتأثير كلّ عنصر منها في العناصر الأخرى، كما يعنى بدراسة التّراكيب الصّغرى كالمضاف والمضاف إليه، التعبيرات السّياقية، ويهتمّ الدّرس اللّغوي الحديث

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص55، وَ**الدّرس النّحوي في بغداد**، مص، س، ص75.

[2] ينظر:محمد محمد داود، **العربية وعلم اللّغة الحديث**، دار غريب، القاهرة، دط، 2001م، ص102 ـ 107.

بدراسة هذه التّراكيب بعيدًا عن تأثير نظرية العامل التي كانت حجر الزّاوية في الدّرس النّحوي في القديم.

4.4 . **المستوى الدّلالي** :يتناول الدّرس اللّغوي في هذا المستوى المعنى بجميع جوانبه، وَهي المعنى الصّوتي، وما يتّصل به مِن التّنغيم والنّبر، وَالمعنى الصّرفي، وَالمعنى النّحوي، والمعنى المعجمي، والمعنى السّياقي، لأنّ الدّرس اللّغوي الحديث يرى أنّ المعنى اللّغوي هو حصيلة لهذه المعاني، كما يهتمّ البحث في الدّلالة في تغيّر المعنى، وَأسباب تغيّره، ومظاهر هذا التّغيّر، ويدرس العلاقات الدّلالية بين الكلمات.

ويرى حلمي خليل أنّ المخزومي يناقض نفسه حين يرفض فكرة النّحو الشّامل الذي جاء به الخليل، وَالفرّاء، ثمّ يرى مِن جانب آخر أنّ لفكرة شمول الدّراسة التي جاء بها الخليل أهمّية بالغة، وذلك حين يقرّر أنّ دراسة هذه المستويات تحتاج أنْ يستند بعضها إلى بعض، فالدّراسة الصّوتية هي الأولى التي يجب أنْ يعنى بها الدّارسون، ويليها بطبيعة منهج البحث اللّغوي الدّراسة الصّرفية التي تُعنى ببِنْية الكلمة، وَزنتها، ويليهما الدّراسة النّحوية التي تُعنى بتأليف الكلام، وهي موضوعات لغوية الهدف منها الجانب التّطبيقيّ، وإذا كان التّحليل اللّغوي يستند إلى أربعة مستويات، فقد أخذ حلمي خليل على مهدي المخزومي أنّه اقتصر على ثلاثةٍ منها، وأهمل دراسة المستوى الدّلالي، ولم يشر إليه[1].

وَقد سبق أنْ وقفنا على أنّه أثنى على منهج الخليل بن أحمد الذي درس هذه المستويات مرتّبة، كما كان له إسهامه في دراسة الدّلالة بمعجم العين، وقد أشار المخزومي إلى بعضها في كتابه (عبقريّ مِن البصرة)، وَعلى الرّغم كذلك مِن ذهابه إلى أنّ علماء المعاني قد استأثروا بالدّرس النّحوي الحق، وَهم النُّحاة الحقيقيون، وقد علّل رياض السّوّاد صنيع المخزومي بأنّ المستوى الدّلالي عنده لم ينفصل عن المستوى النّحوي [2]، لكنّ هذا الاعتذار لا يبدو سديدًا، لأنّ المعاني التي يدرسها النّحويّ تتعلّق بالوظائف النّحوية، وَهي مِن صلب الدّراسة النّحوية، وهناك معانٍ أخرى، لا يتطرّق إليها دارس النّحو، لأنّها تتعلّق بالمستوى الدّلالي الذي يتناوله الباحث في الدّلالات المختلفة للكلام.

---

[1] ينظر:حلمي خليل، **العربية وَعِلم اللّغة البنيوي**، مر، س، ص70 . 71.

[2] ينظر:رياض السّوّاد، **مهدي المخزومي وجهوده النّحوية**، مر، س، ص127.

5 . سيْطَرتْ فكرة العامل على نظرية النّحو العربي، وكان من نتيجة ذلك أنْ قُسِّمت موضوعات النّحو، وأبوابه على أساسِ فكرة العمل، لذلك وجدنا النُّحاة يدرسون الأدوات في أبواب متفرّقة، ولم يدرسوها إلّا على أساس أنّها تكون عاملة فيما بعدها، وليست فكرة العامل النّحوي سوى نتيجة لمقولاتهم في العلّة النّحويّة التي هي من آثار المنطق الذي امتزجت قوانينه بالنّحو، لذلك سعى المخزومي إلى تخليص الدّرس النّحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وإبطال فكرة العامل التي جعلها النُّحاة محور درسهم، وإذا بطل القول بالعامل بطل معه كلّ ما بُني عليه من أبواب، كباب التّنازع، والاشتغال، وغيرها من الموضوعات الكثيرة التي ارتبطت بنظرية العامل، وقد لخّص المخزومي مفهوم تيسير النّحو عنده في تحقيق أمرين اثنين:أحدهما هو تخليص الدّرس النّحوي من نظرية العامل، وما جرّته من شوائب على النّحو، وثانيهما تحديد موضوع الدّرس[1].

6 . من أبرز ما انتقد به المخزومي . وَالوصفيون العرب . النّحو العربي المعيارية التي تميّز بها خلال مسيرته الطّويلة بالمعيارية، وهي منهج يقوم على مبدأ الخطأ والصّواب الذي يعمل على وضع القواعد النّحوية واللّغوية وفق معايير خاصّة، وقد أسماه بعض الوصفيين بالمنهج التّقليدي ، وتهدف المعيارية إلى الحفاظ على مستويات متصوَّرة للّغة، وذلك بإصرارها على فرض نماذج خاصّة للاستعمال، وترفض الخروج عنها، فالنّحو المعياري يسعى بمنهجه إلى ضوابط القواعد ، وتصحيحها، وتقويمها على وجهتها الصحيحة، وكذا تحديد المعايير والقواعد لتصحيحها ، وقد اعتبر الوصفيّون القواعد التي وضعها البصريون للاحتجاج بكلام العرب، والمتمثّلة في انتقاء القبائل العربية المحتجّ بلغتها، من مظاهر المعيارية التي تحكّمت قوانينها في منهجهم، والدّراسة المعياريّة مُؤسّسَة على المنطق، خالية من وجهة نظر علميّة، وهي لا تهتم باللّغة نفسها، بل ترى فقط أن تسُنَّ القواعد التي تفرّق بين الاستعمالات الصّحيحة ، وغير الصّحيحة، وهذا المنهج المعياري بعيد عن الملاحظة الخالصة، لكنّه يفرض وجهة نظره فرضاً ، وقد توالت الدّراسات حول تأثّر النّحو العربي بالمنطق، ولاسيما منطق أرسطو ، كما أنّ الوصفيين جعلوا من تأثّر النّحو بالمنطق سمة من سمات المنهج المعياري، و نفَوا عن النّحو العربي استقلاليّته عن الفلسفة وَالمنطق اليوناني ، وقد تجلّت مظاهر المعيارية في النّحو العربي في القياس الذي ضبط النُّحاة

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص15 . 16.

قوانينه، وقواعده، كما تجلّت في التّعليل الذي نُظِر إليه على أنّه عمل عقليّ محض لا صلة له باللّغة، غيرها من المظاهر.

وَيتبنّي مهدي المخزومي مقولات الوصفيين التي ترفض معيارية النّحو، وَيرى أنّه ليس من وظيفة النّحويّ أنْ يفرض على المتكلّمين قاعدة، أو يُخَطِّئَ لهم أسلوبًا، فالنّحو عنده دراسة وصفيّة تطبيقيّة، وَهو يخضع لما تخضع له اللّغة من عوامل الحياة والتّطوّر، فالنّحويّ الحقّ هو الذي يجري وراء اللّغة، فيتتبّع مسيرتها، ويفقّه أساليبها، ثمّ تسجيل ملاحظاته بعد استقراء واعٍ، ونتائج اختباراته في صورة قواعد تمليها طبيعة اللّغة، وليس له أنْ يُفلسف الظّواهر اللّغوية، أو يبنيها على أحكام العقل، لأنّ اللّغة ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له المجتمع [1]،فدارس اللّغة ينبغي أنْ ينهج في دراستها منهج الملاحظة، والاستقراء التّام والواعي، فإذا تمّ له الاستقراء، انتقل إلى وصف المادة التي جمعها، ثمّ يجعل من محصّلة بحثه «قواعد لا يُنظر إليها باعتبارها معايير يجب اتّباعها، وإنّما تُفهَم باعتبارها تعبيرات عن الوظائف اللّغوية تؤدّيها الوحدات اللّغوية التي وقع عليها الاستقراء، سواءً كانت هذه الوحدات صوتية، أم صرفية، أم نحوية، أم معجمية »[2]، وهذه القوانين تمثّل من أهمّ مبادئ الوصفية في دراسة اللّغة كما ينادي بها الوصفيون.

ولا شكّ أنّ مهدي المخزومي قد وقف على مبادئ اللّسانيات البنوية(علم اللّغة البُنويّ)، وإنْ لم يُحِلْنا على مصادرها التي رجع إليها، لذلك نستطيع أنْ نردّ إليها الكثير من هذه المبادئ التي نادى بها كغيره من الوصفيين العرب، وإنْ كان ـ كما يرى عزّ الدّين مجدوب ـ يخطئ أحيانًا في تصوّره لهذا العلم حين لا يميّز بين ثنائية (اللّسان والكلام)، لذلك رأيناه يُحَسِّن منهج الكوفيين في القياس على المثال الواحد، وهو ما يمثّل مستوى الاستعمال الفردي، في مقابل المواضعة اللّغوية الشّائعة[3]، فاللّسان ظاهرة اجتماعية لا فردية، ومعنى ذلك أنّ اللّسان غير مرتبط بالفرد كفرد، بل هو مجموع من الأدلّة يتواضع عليها أفراد الجماعة، كما أنّه يمزج بين نقيضين تأبي اللّسانيات الوصفية الجمع بينهما، وهما الدّراسة الآنية، والدّراسة التّاريخية، وذلك حين يقول:«ليس من وظيفة النّحويّ الذي يريد أنْ يعالج نحوًا لِلُغة أن يفرض على المتكلّم قاعدة، أو يخطِّئ لهم أسلوبًا، لأنّ النّحو دراسة وصفية تطبيقية، لا تتعدّى ذلك بحال[...]، وَالنّحويّ

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص19.

[2] تمّام حسّان، **اللّغة بين المعيارية والوصفية**، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1421هـ/2001م، ص30 ـ 31.

[3] ينظر:عزّ الدّين مجدوب، **المنوال النّحويّ العربيّ قراءة لسانية جديدة**، مر، س، ص27.

الحقّ هو ذلك الذي يجري وراء اللّغة يتتبّع مسيرتها »[1]، وفرق كبير بين الدّراستين، فالدّراسة التّاريخية تحتاج إلى الدّراسة الوصفية لكي تقوم على منهج علميّ صحيح، وعلى النّقيض من ذلك ليس من المنهج العلميّ اعتماد المنهج التّاريخي في الدّراسة الوصفية، فإذا حدث، كانت النّتائج خاطئة، وافتراضات غير علمية، ولا يمكن التّقليل من المنهج التّاريخي في البحث اللّغوي، لأنّه يساعد الباحث على تحديد المعالم الزّمنية الفاصلة بين مراحل المسيرة التّاريخية للعربية، وبذلك يمكن أنْ يؤرّخ تاريخًا دقيقًا للعربية التي لم تحض بهذا النّوع من الدّراسة[2].

لكنّ النّحو العربي لم يكن في مسيرته كلّها معياريًّا، فقد نقلت إلينا كتب التّراجم كيف كان النُّحاة رواة اللّغة يرحلون إلى الأعراب في البادية يأخذون اللّغة عنهم، وهو اتّصال مباشر بالواقع اللّغويّ، والواقع هنا هو الاستعمال، والاستعمال مِن أهمّ ركائز ا لمنهج الوصفيّ، وَهي الحقيقة التي أقرّ بها كبار الوصفيين العرب حين يقول أحدهم: «إنّ تاريخ دراسة اللّغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جدّية لإنشاء منهج وصفيّ في دراسة اللّغة، يقوم على جمع اللّغة وروايتها، ثمّ ملاحظة المادّة المجموعة واستقرائها، وَالخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللّغوي السّليم»[3]، وطغيان المعيارية على مناهج النُّحاة في مراحل متأخّرة، لا ينفي الوصفية عن النّحو العربي نفيًا مطلقًا، والاتّجاه الوصفي يظهر في كثير ممّا قرّره النُّحاة الأوائل من أحكام، ووضعوه من قواعد، فلم تكن جميع أحكامهم مبنية على التّعليل، وَالتّأويل، وَكمِثَال لهذا يذكر عبدُه الرّاجِحي أنّ سيبويه قد أقام الكثير من القواعد التي قرّرها في (الكتاب) على الاستعمال اللّغوي، وَالقياس الذي كان مبنيًا في كتاب سيبويه على الأفْشى في الاستعمال مِن كلام العرب، من ذلك قوله:«لأنّ هذا أكثر كلامهم، وهو القياس»[4].

وعلى الرّغم من دعوة المخزومي إلى اعتماد المنهج الوصفيّ في دراسة العربية، ولاسيما نحوها، نلاحظ وجود ملامح المعيارية التي اصطبغت بالحدود النّحوية التي ذكرها للجملة، واعتماده لمبدأ الخطأ والصّواب في عدد مِن موضوعات النّحو العربي، وقد سبق لنا أنّه كان في الغالب

---

[1] مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص19.

[2] ينظر:كمال بشر، **التّفكير اللّغوي بين القديم والجديد**، دار غريب، القاهرة، دط، 2005م، ص217.

[3] تمّام حسّان، **اللّغة بين المعيارية والوصفية**، مر، س، ص28.

[4] سيبويه، **الكتاب**، مر، س،ج2، ص82، وينظر:عبده الرّاجحي، **النّحو العربي والدّرس الحديث، بحث في المنهج**، مر، س، ص57، وينظر: تمّام حسّان، **اللّغة بين المعيارية والوصفية**، مر، س، ص28.

منها مرجّحًا للكوفيين في مسائل الخلاف بين المدرستين، فسلوكه منهج النّقد النّحوي أوقعة في هذا المبدأ الذي لم يسلم منه.

كان المخزومي في كثير ممّا قرّره من منهج أقرب إلى منهج اللّسانيات، خاصة فيما يتعلّق بمستويات التّحليل النّحويّ، والعلاقة بينها، وهو لا يرفض أنْ يُستفاد ممّا جدّ في الدّرس اللّغويّ في العصر الحديث في النّهوض بالعربية، وفي إعادة بناء النّحو العربي مِن جديد[1].

7 . وأخذ المخزومي على النُّحاة أنّهم قصَرُوا مفهوم الإعراب على التّغيير الذي يطرأ في أواخر الكلم، وربطوه بفكرة العامل النّحوي ربط السبب بالمسبّب، وجعلوه موضوع الدّرس النّحوي، فأهملوا ظواهر كثيرة لها تأثير في معاني الكلام، ولم يقدّموا بذلك تفسيرا للظواهر اللّغوية من تقديم وَتأخير، وعلاقة المتكلّم بالمخاطَب، لذلك كانت المسائل النّحويّة تدور في حلقة مفرغة.

وَقد أحال المخْزُومي على بعض كتب النُّحاة المتأخّرين التي ذكرت تعريف الإعراب بأنَّه اختلاف أواخر الكلم بسبب اختلاف العوامل الدّاخلة عليها لفظا أَو تقديراً، وهي تعريفات تحكّم فيها الاتجاه الفلسفيّ الذي أخذ به النُّحاة، أمَّا أَنَّ العامل له تأثير في إعراب الكلام، فهو أمرُ توهّمه النُّحاة نتيجة تأثُّرهم بالمنطق وَالفلسفة.

والإعراب عند المخْزُومي هو بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو مِن قيمة نحوية، كَكونها مُسنَداً إليه، أو مُضافاً إليه، أو فاعلًا إلى غير ذلك من الوظائف التي تؤدِّيها الكلمة في الجملة، أو الجملة في الكلام، وتُعتبر آراؤه في الإعراب امتدادًا لآراء إبراهيم مصطفى في نقد مناهج النُّحاة الذين جعلوا النّحو مرادفًا لعلم الإعراب، وقصروا عنايتهم على أواخر الكلِم، فضيّقوا تضييقا شديدا دائرة البحث النّحويّ، وعُنُوا بالكلم مقابل إهمالهم للتراكيب، أي أنَّ مقولاتهم في نظرية العامل جعلتهم يُعنَون في دراسة النّحو بالشَّكل على حساب المعنى، وقد سبقت مناقشة هذا الزّعم، فلا حاجة لإعادته هنا.

8 . يرى المخزومي أنّ الغاية من الدّرس النّحويّ هي الجانب التّطبيقي في المقام الأول، وهو الجانب الذي تفيد منه الأجيال فيما تقرأ، وفيما تقول، وفيما تكتب، فالغاية التّعليمية هي الباعث لدراسة النّحو دراسة وصفية، والوصف هنا هو المنهج الأمثل التي يتّبعها دارس النّحو

---

[1] ينظر: مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص410، وَينظر: زهير غازي زاهد، **قراءة في تراث مَهدِي المَخْزُومي**، مر، س، ص336.

ليُوقِف المتعلّم على الظّواهر اللّغوية في النّحو العربي دون أنْ يتدخّل بوضع القوانين المعيارية الصّارمة التي اتّبعها النُّحاة الأقدمون.

رابعًا . أسس المنهج الوصفي عند المخزومي:

ونتيجة لنقد المخزومي للفكر النّحوي، نستنتج المنهج الوصفي الذي اتّبعه في دراسة النّحو العربي، والذي ينبني على هذه الأسس:

1 . دعوته إلى تخليص النّحو العربي من قيود المنطق اليوناني التي اصطبغ بها، وذلك بإلغاء العامل النّحويّ الذي سيطرت قوانينه على تفكير النُّحاة، فبنَوا الكثير من موضوعات النّحو على أساس منه، وحكّموه في قوانين تأليف الكلام، وإلغاء القياس النّحوي القائم على أساس من المنطق اليوناني.

2 . مراجعة الأصول التي بنى عليها النُّحاة درسهم، وذلك بتوسيع مدوّنة كلام العرب الذين يُستشهد بكلامهم، ولا يكون هذا ممكنًا إلّا بتوسيع رقعة الاستشهاد النّحويّ زمانًا ومكانًا، وهو المنهج الصّحيح الذي سار على هداه نحاة الكوفة، وإلغاء القياس النّحوي كمنهج دخيل عن طبيعة اللّغة والبحث فيها، عن الدّرس النّحوي.

3 . الفصل بين مستوى اللّهجات والعربية الفنّية في دراسة كلام العرب، وبين لغة الشِّعر، ولغة النّثر في الاستشهاد النّحوي، لأنّ للشِّعر لغته الخاصة التي تقتضي الوزن والقافية والضّرورة، فليس كلُّ ما يجوز في الشِّعر، يُقبل في النَّثر.

4 . التّفريق في دراسة العربية بين مستويات التّحليل التي خلط بينها النُّحاة الأقدمون الذين كانت كتبهم النّحوية شاملة لها، ثمّ الرّبط بينها ليتمّ فيها لدارس العربية بحث لغويّ ناضج، فالدّراسة اللّغوية الأولى هي الدّراسة الصّوتية، وتليها الدّراسة الصّرفية التي تُبنى عليها، وتكون دراسة تأليف الكلام تابعة لهما، ومبنية عليهما، فإذًا تبتدئ دراسة اللّغة بالعناصر البسيطة في تأليف الكلم، وتنتهي بدراسة تراكيب الكلام.

5 . إعادة تبويب النّحو العربي، وترتيب موضوعاته على أساس المعنى (المضمون)، لا الشّكل، فيُعَاد تبويب الأدوات النّحوية، وتصنيفها على أساس معانيها، لا على أساس عملها.

6 . عرض موضوعات النّحو على أساسٍ وصفيّ دون تدخّل من الدّارس بفرض قواعد معيارية على المتكلّم، أو المتعلّم، وترك مبدأ الصّواب والخطأ في دراسة تراث العربية، فالعربي الذي

يتكلّم العربية بالسّليقة لا يخطِئ في لغته ، وليس من وظيفة النّحويّ أنْ يفرض على المتكلّمين قاعدة، أو يُخَطِّئَ لهم أسلوبًا.

7 ـ الاهتمام في دراسة الظّواهر اللّغوية بالمعنى في المقام الأوّل، فلابدّ من دراسة أساليب التّعبير (الأساليب اللّغوية) كالتّوكيد، والنّفي، وغيرها من الأساليب، وكان علماء البيان قد عنُوا بنظم الكلام، وَما هو إلّا وضع الكلام الوضع الذي يقتضيه النّحو، وإذا كان هؤلاء قد اختصّوا بدراسة هذه الأساليب اللّغوية، وسمّوا هذه الدّراسة علم المعاني، وفُصِل عن النّحو، فإنّ المنهج السّليم يقتضي اعتبار علم المعاني اختصاصًا للنُّحاة، إذ لا فرق بين النّحو وعلم المعاني.

8 ـ يرى مهدي المخزومي أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعية تخضع للتطوّر يتطوّر حياة أهلها، لذلك كان يرفض القياس على القوالب الكلامية الثّابتة، والتأويل، والتّقدير، ونتيجة لطبيعة اللّغة، فإنّ النّحو عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللّغة من تطوّر، فالنّحو متطوّر أبدًا، وهذا المنهج الذي يتبنّاه المخزومي يعدّ من أهمّ مبادئ المنهج الوصفي في دراسة اللّغة، لكنّ الذي يُشكل ها هنا دعوى تطوّر النّحو، وهي مجملة تحتاج إلى إيضاح هذا التطوّر، فهل هو تطوّر في قوانينه وقواعده؟ أم هو تطوّر في مادّته وموضوعاته؟ وأيًّا كان هذا التطوّر، فإنّ طبيعة العربية التي ارتبطت بنصّ القرآن الكريم، تجعل فكرة التطوّر محكوم عليها بالفشل، لأنّ النّحو وُضع يوم وضع من أجل حفظ نص القرآن الكريم من اللّحن.

9 ـ ينبني على القول باجتماعية اللّغة حصر وظيفة النّحوي في استقراء اللّغة استقراءً تامًّا، وملاحظة ظواهرها، ثمّ وصفها، لتنتهي وظيفته إلى وضع قواعد لا ينظر إليها على أنّها معايير واجبة الاتّباع، لأنّ«وظيفة النّحويّ أنْ يسجّل لنا ملاحظاته، ونتائج اختباراته في صورة أصول وقواعد تمليها طبيعة اللّغة، واستعمالات أصحابها [...]، وليس له أنْ يفلسف ذلك أو يبنيه على حكم من أحكام العقل»[1].

10 ـ وضعَ تقسيما جديدا للكلمة من أربعة أقسام هي:الفعل، والاسم، والأداة، والكناية، لأنّ تقسيم النّحاة لم يكن ناتجًا عن استقراء تامّ للكلام.

11 ـ الإعراب هو بيان لمعاني الكلمات والجمل، ووظائفها في الكلام، ويُتوصّل إلى معرفة هذه المعاني بعلامات الإعراب، فالفتحة علم على الإسناد، والكسرة علم على الإضافة، أمّا الفتحة، فليست دالّة على معنى، ولكنّها الحركة المستحبّة عند العرب.

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص19.

12 ـ إلغاء القول بالتّقدير الذي ذهب إليه النّحاة، كتقدير فعل في أسلوب النّداء، أو بعد الأدوات التي لا تدخل إلّا على الأفعال، كأدوات الشّرط(إنْ، إِذَا)، وهَلَّا، وتقدير الفعل في باب الاشتغال.

وأختم هذا المبحث بالقول إنّ المنهج الذي اعتمده المخزومي في دراسة التّراث النّحوي، وطبّقه في درسه النّحوي، يختلف عن الوصفية البُنَوية، وَإنْ كان فيه سمات كثيرة من المنهج الوصفي، لذلك كان بعض الباحثين يذهبون إلى أنّ سمات المنهج الوصفي غير واضحة عنده [1]، فهو لم يسلم من المعيارية التي نعى على النُّحاة اعتمادها في دراستهم للنّحو العربي، فكان بذلك قد مزج في منهجه هذا بين النّقيضين: الوصفية، والمعيارية، والحقيقة أنّ النّحو العربي لم يخل من وصف لكثير من ظواهر اللّغة، ولم يكن كلّه وصفيًّا، والحكم ذاته ينطبق على معيارية النّحو، فالنّحوي الذي يفهم أسرار الكلام، لا ينتهي دوره عند الوصف، فالنّحو العربي كان مُوجّهًا في المقام الأوّل إلى المتعلّمين، كما كان الباعث على نشأته تفهّم أسرار الكتاب المنزّل، وهذا يعني اختلاف نظرة العرب إلى اللّغة العربية عن نظرة المناهج اللّغوية الحديثة في الدّوافع والأهداف، لذلك ندرك السرّ وراء عناية النّحاة بتفسير الظّواهر اللّغوية، وتعليلها، وَوضْع القواعد، وهذا الذي فعلوه لا يخرج عملهم من العِلمية كما يذهب إليه أكثر الذين نقدوا النّحو العربي، بدعوى أنّ دافعهم لم يكن دراسة اللّغة العربية في ذاتها، ومِن أجل ذاتها، ولكنْ كان الذي دفعهم إلى دراسة العربية بما لها صلة بالقرآن الكريم فهمًا وأداءً.

.

[1] ينظر:رياض السّوّاد، **مهدي المخزومي وجهوده النّحوية**، مر، س، ص125.

المبحث الثّاني

في واقعية المدارس النّحوية

أولا ـ في تاريخ المذاهب النّحوية

ثانيا ـ المحدَثون والمدارس النّحوية

ثالثا ـ في ماهية المدرسة النّحوية

رابعا ـ في واقعية المدارس النّحوية

خامسا ـ موقف المخزومي من تعدّد المدارس النّحوية

جدّت عوامل كثيرة ساعدت على نشأة النّحو العربي، وكان من أهمها اللّحن الذي طرأ على ألسنة العرب، وبخاصة في تلاوة القرآن الكريم، وفزع أهل الغيرة من العلماء يبحثون عن سبيل يحفظون به الوحي الإلهي ولسان العربية من ظاهرة اللّحن التي جدّت بينهم، وقصدوا إلى القرآن الكريم يضبطونه باعتباره المصدر الأوّل لأحكام الرّسالة الخاتمة، والوثيقة البلاغية الأولى في العربية، وهكذا نشأ البحث اللّغوي عند العرب، وقد وضعت في بداياته المؤلفات المختلطة التي تأخذ بأطراف علوم كثيرة، كفقه اللّغة، والنّحو، والصّرف، والصّوتيات، والأدب، والبيان، وهي تدل على الاتجاه التكاملي في دراسة اللّغة وتعليمها، باعتبار علومها وحدة متكاملة تهدف إلى غاية واحدة، لكنّ هذا الاتجاه تبدل مع الأيام، فاستقلت علوم العربيّة، بما فيها النّحو الذي كثرت مدوّناته، وتخصّص في درسه أئمّة أعلام خلال قرون طويلة، تشكّلت منهم جماعات نحوية خاصّة عرفت فيما بعد بمذاهب النّحاة، ودُوّنَت في طبقات هؤلاء النّحاة المدوَّنات التي ترجمت لحياتهم، وتناولت آراءهم النّحوية.

أولا . في تاريخ المذاهب النّحوية:

وقد سبقت البصرة إلى نشأة النّحو العربي بما تهيّأ لها من أسبابٍ، ثمّ اتّسعت أقاليم الدّرس النّحوي، وشملت الكوفة، ثمّ بغداد عاصمة الخلافة، وغيرهما من بلاد الإسلام، ووُجِد في الكوفة علَمين هما الكسائي والفرّاء اللّذين مكّنا للدّرس النّحوي فيها أنْ يقف بجانب نظيره البصري، وأنْ يتميّز عنه بخصائصه، وكان لهذا التّميّز، والاختلاف بين نحاة البصرة والكوفة في موضوعات شتّى أثره في شيوع مصطلح مذهب في كتب التّراجم، وترى خديجة الحديثي أنَّ أبا بكر الزُّبيدي (379هـ) كان أوّل مَن وردت عنده كلمة (مذهب)، وقسّم النُّحاة إلى مجموعات بحسب البلدان التي عُرفوا بها، وهو أوّل مَن استخدم عبارات:(مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين، والمذهبين)، ثمّ القفْطي(ت 646هـ) الذي رتّب تراجم النُّحاة في كتابه (إنباه الرّواة في أخبار النُّحاة) ترتيبًا هجائيًّا، وكان ينسبهم إلى بلدانهم التي ولدوا فيها، أو نزلوا بها [1]، غير أنّ السّيرافي (ت368م) سبقهما إلى ذلك، ونجد عنده عبارات مثل:(مذهب البصريين)، وَ(كان يخلط المذهبين)[2].

---

[1] ينظر:خديجة الحديثي، **المدارس النّحوية**، دار الأمل، عمّان، ط3، 2001م، ص11.

[2] ينظر:الحسن بن عبد اللّه أبو سعيد السّيرافي، **أخبار النّحويين البصريين**، تح محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، القاهرة، ط1، 1405هـ/1985م، ص113.

وإذًا، فإنّ القدماء الذين عُنوا بطبقات النُّحاة واللّغويين لم يرد عندهم مصطلح (مدرسة) قطّ، لكن استخدم بعضهم مصطلح (مذهب)، وهو المصطلح الذي شاع عند الفقهاء، فعرفت عندهم المذاهب الفقهية، ويراد بالمذهب النّحوي طائفة من النُّحاة تقول برأي نحويّ مشترك، وتجمعهم وحدة أصوله ومناهج البحث فيه ، وإن تعدّدت بلادهم، واختلفت آراؤهم في بعض الموضوعات النّحوية.

ونلاحظ ممّا تقدّم أنّ أصحاب الطّبقات حينما ترجموا للنّحاة، ونسبوهم إلى مذهب بعينه، قد اعتمدوا المعيار الجغرافي، الذي حدّد اتجاهات الخلاف النّحوي، وطبقات النُّحاة.

ثانيا ـ المحدَثون والمدارس النّحوية:

أمّا المحدَثون، فقد درسوا المادة النّحوية مثلما درسها القدماء، وقد أدلوا بدلوهم في مسألة المصطلح، وهم الذين استخدموا مصطلحًا حديثًا هو مصطلح (مدرسة) متأثّرين بالغربيين الذين شاع عندهم هذا المصطلح بهذا المفهوم في الدّراسات الأدبية النّقدية، فعُرفت عندهم (المدرسة الرّومانتيكية)، و(المدرسة الكلاسيكية)، وكان المستشرقون الألمان أوّل من أطلق اسم (المدرسة) على ما سمّاه القدماء المذهب البصري، والمذهب الكوفي، وساد بين المحدثين أنّ (جوتولد فايل) ـ Gotthold Wail ت1889م ـ هو أوّل من استخدم مصطلح (مدرسة)، وتبعه مستشرق ألماني آخر هو(كارل بروكلمان) ـ Carl Brockelmann ت1956م ـ الذي قسّم النُّحاة إلى ثلاث مدارس هي:مدرسة البصرة النّحوية، ومدرسة الكوفة النّحوية، ومدرسة النّحاة الذين مزجوا بين المذهبين [1]، ويقصد بهم هنا ما عرف بعده بمدرسة بغداد النّحوية، ثمّ تبعهم الباحثون العرب كأحمد أمين، ومَن جاء بعده، وكان مهدي المخزومي من أوائل هؤلاء الباحثين الذين استخدموا مصطلح مدرسة برسالته الجامعية (مدرسة الكوفة)، وكُتبت دراسات أخرى عن المدارس النّحوية، منها (مدرسة البصرة النّحوية) لعبد الرّحمان السيّد، وَ(المدرسة النّحوية في مصر والشّام) لعبد العال سالم مكرّم، وأصبح مصطلح (المدرسة النّحوية) شائعًا بين الدّارسين، فكتب شوقي ضيف (المدارس النّحوية)، وكتبت خديجة الحديثي(المدارس النّحوية)، كما كتب إبراهيم عبّود السّامرائي (المدارس النّحوية)، وقد سبق الأدباء والنّقاد إلى هذا

[1] ينظر: كارل بروكلمان، **تاريخ الأدب العربي**، تر عبد الحليم النّجار، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1983، ج2، ص124 ـ125.

المصطلح، وعُرفت بينهم (مدرسة الدّيوان) و(مدرسة أدباء المهجر)، و قد ثار جدل حول فكرة وجود مدارس نحوية، وصحّة تسميتها بهذا المصطلح الوافد.

ثالثا . في ماهية المدرسة النّحوية:

حدّ المخزومي تعريفًا للمدرسة حين عدّ الكسائي مدرسة لها خصائصها ومميّزاتها بفضل منهجه وأساليب دراسته: «فليست المدرسة إلّا أستاذًا مؤثّرًا، وتلاميذ متأثّرين، وقد اجتمعوا على تحقيق غرض مُوَحَّد، ونهجوا للوصول إليه منهجًا جديدًا »[1]، وتدلّ كلمة (مدرسة) أو (مذهب) ـ كما تراها خديجة الحديثي ـ على: «مجموعة النُّحاة الواضعين لهذا العلم العاملين على إيجاده، وتنميته، وتنظيمه، وتطبيق منهجه وأصوله، كما تشمل كلّ من اتّبع هذه المجموعة النّحوية»[2]، ومِن المعاصرين من وضع شروطًا ينبغي توفّرها حتّى يصحّ إطلاق هذه التّسمية على مجموعة من النّحاة، ولا يصلح في نظرهم اعتماد البيئة وحدها كمعيار لهذا المصطلح، لذلك ينبغي توفّر ثلاثة شروط في مجموعة ما مِن النُّحاة الذين يستقلّون بها، حتّى يمكن إطلاق اسم (مدرسة) عليهم:أوّلها الأسس التي يتّبعونها في أصول البحث النّحويّ، وثانيها تميّزهم عن غيرهم بالمصطلحات النّحوية، وثالث هذه الشّروط أن يتميّزوا بآرائهم التي يخالفون بها غيرهم، وإذا خالف النّحوي نحاة مذهبه، فإنّ ذلك لا يخرجه من الانتساب إليهم، فله أنْ يجتهد، ويستقلّ ببعض الآراء دونهم [3]، وأصبح شائعًا بين الدّارسين أنّ مصطلح (المدرسة) صار يطلق على جماعة من الدّارسين تشترك في رأي، ويكون لها منهجها الخاصّ الذي يؤلّف منها جبهة علمية، ويكاد هذا الاصطلاح يختصّ بالنّحو في الدّرس اللّغويّ، وقد شاع في العصر الحديث استخدامه في صناعة المعجم العربي، فعُرفت مدرسة الألفاظ، ومدرسة المعاني، كما عرفت مدارس أخرى تميّزت بمنهجها الخاصّ في ترتيب المواد اللّغوية، كمدرسة الخليل بن أحمد في معجم (العين)، ومدرسة إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت393هـ) في معجم (الصّحاح).

رابعا . في واقعية المدارس النّحوية:

نتج عن اختلاف المعاصرين في مفهوم المدرسة النّحوية، اختلاف آخر حول صحّة تعدّد المدارس النّحوية، ويمكننا أن نقسّم آراءهم على هذه المجموعات:

---

[1] مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص106.

[2] خديجة الحديثي، **المدارس النّحوية**، مر، س، ص23.

[3] ينظر:فاضل السّامرّائي، **ابن جنّي النّحويّ**، مر، س، ص247.

1 . **المجموعة الأولى**: أقرّت بتعدّد المدارس النّحوية، إذا كان هذا التّعدّد تبعًا للإقليم الجغرافي، ومن هؤلاء شوقي ضيف (ت2005م)، وخديجة الحديثي، فالمدارس عندهما خمس، وأضاف عبد العال سالم مكرّم مدرسة نحوية سادسة سمّاها المدرسة النّحوية في مصر والشام ، وذهبوا إلى أنّها كالمذاهب الفقهية التي عُرفت في فروع الشّريعة لها أصولها وخصائصها التي تميّزها عن بعضها البعض.

2 . **المجموعة الثّانية**: أيّدت تعدّد المدارس، لكنّها نفت عددًا من المدارس التي قال بوجودها الفريق الأوّل، ويمثّلها جمهور الباحثين المعاصرين، ومِن أوائل مَن يمثّل هذا الفريق من الباحثين المستشرق كارل بروكلمان الذي ذهب إلى وجود ثلاث مدارس، هي المدرسة البصرية، والمدرسة الكوفية، والمدرسة البغدادية، وتبعه طائفة من الباحثين العرب نذكر منهم أحمد أمين، وأحمد مكي الأنصاري، ومحمد الطّنطاوي، وسعيد الأفغاني، وحجة هؤلاء أنّ نحاة مصر أو الأندلس هم في حقيقتهم امتداد للنّحاة البصريين، ذلك أنّه غلب على اختياراتهم النّحو البصري، فهم أبعد عن أن يؤلّفوا بآرائهم مدرسة نحوية في مصر أو الأندلس، خلافا لطه الرّاوي(ت 1946م) الذي ذهب إلى أنّ المدارس أربع:منها المدرسة الأندلسيّة[1].

3 . **المجموعة الثّالثة**: نفت وجود مدارس نحويّة، ومِن أبرز الذّاهبين إلى هذا الرّأي إبراهيم السّامرّائي الذي رأى أنَّ ما قال به الكوفيون لا يمكن أن يرقى إلى أنْ يؤلّف مدرسة نحوية، لأنّهم متّفقون مع ا لبصريين في الأصول، ولا يختلفون عنهم في التّعليل والاحتجاج وكثير من المصطلحات النّحوية، وليست مصادر الكوفيين وأساليبهم في البحث بعيدة عن نظرائهم البصريين، فلا يعدو نحو الكوفيين أن يكون امتدادا للنّحو البصري حتّى لو كان النحاة الكوفيين قد خالفوا نظراءهم في البصرة في كثير من موضوعات النحو وقضاياه [2]، كما أنكر التّعدّد المدرسي في النّحو العربي أحمد مختار عمر، وذهب إلى أنّ تقسيم العلوم إلى مدارس ـ مهما كان المعيار ـ يعطي إحساسًا بمحلّية العلوم، ويخلق جوًّا من التّعصّب والتّحيّز، ولأنّه يظهر اتّفاقًا بين

---

[1] ينظر:خديجة الحديثي، **المدارس النّحوية**، مر، س، ص21.

[2] ينظر:إبراهيم السّامرّائي، **المدارس النّحوية، أسطورة وَواقع**، دار الفكر، عمّان، ط1، 1987م، ص147، وَ**النّحو العربي نقد وَبناء**، مر، س، ص58، و**ألنا مدارس نحوية؟** مجلّة مجمع اللّغة العربية الأردني، عمّان، 1403هـ/1983م، ع20-22، ص21-22.

أتباع المدرسة الواحدة حول قواعد خاصّة، ويخفي في الوقت ذاته خلافات جوهرية [1]، وَهو الموقف ذاته الذي وقفه عليّ أبو المكارم، فقد رأى أنّ المنهج الذي سارت عليه الدّراسة النّحوية واحد في الأقاليم المختلفة، وليس هناك مدارس نحويّة بالمعنى الذي يعني وجود منهج تتميّز به كلّ واحدة منها، وإذا اختلفت فيما بينها في بعض القضايا الجزئية، فإنّ ذلك لا يعني تعدّد المنهج[2]، ويؤكّد على هذا التّوجّه حلمي خليل الذي ذهب إلى أنّ مصطلح (مدرسة) لا ينطبق إلّا على البصرة وحدها، وكان القدماء أهدى حسًّا حين قالوا: إنّ هناك خلافًا بين البصريين والكوفيين، وكانت البصرة جديرة بهذه التّسمية لأسباب كثيرة أهمّها أنّها صاحبة الأصول النّظرية التي قام عليها النّحو العربي، ولم يكن الكوفيون إلّا تلاميذ للبصريين، أمّا الخلاف في المصطلح النّحوي بين الفريقين، فليس من شأنه أنْ يؤدّي إلى القول بوجود مدرسة كوفية، لأنّ المصطلحات ما هي إلّا الجانب السّطحي في النّظرية النّحوية، لذلك لا يمكن القول بأنّ النّحو الكوفي يقوم على نظرية لغوية جديدة مقابل نظرية النّحو البصري[3].

4 ـ **المجموعة الرّابعة**: اقترح بعض المعاصرين وضع مناهج جديدة لتحديد المدرس النّحوية، ومن هؤلاء حسن عون الذي ذهب إلى أنّ تطوّر النّحو العربي لم يكن مدينًا للبيئة، لكنّه كان مدينًا لجهود طائفة من النّحاة، لذلك ينبغي دراسة ملامح تطوّر الدّرس النّحوي في مدارس منسوبة إلى أصحابها من كبار النّحاة، فكانت عنده مدرسة سيبويه، ثمّ مدرسة الزّمخشري، ثمّ مدرسة ابن مالك[4]، ويرى مصطفى السّنجرجي أنّ مثل هذا المنهج الذي اعتمده حسن عون يناسب الفكر اللّغوي عند الغرب، لأنّ تطوّر الدّرس اللّغوي عندهم يسمح بنسبة هذا التطوّر إلى أحدهم، لأنّه مؤسّس هذا الاتجاه، وإليه يرجع الفضل في تطوّره[5].

وَالخلاف في هذه القضية التي شُغل بها الدّارسون من العرب والمستشرقين، مردّها ـ فيما أرى ـ إلى أنّ مفهوم مصطلح (مدرسة) يحتاج إلى أنْ يُحرّر تحريرا جيّدا، ويتميّز عن المصطلحات

---

[1] ينظر: أحمد مختار عمر، **البحث اللّغوي عند العرب**، مر، س، ص123 ـ 124.

[2] ينظر: عليّ أبو المكارم، **الحذف والتّقدير في النّحو العربيّ**، مر، س، ص362، وَ**تقويم الفكر النّحويّ**، مر، س، ص267 ـ 268.

[3] ينظر: حلمي الخليل، **العربية وعلم اللّغة البنيوي**، مر، س، ص43 ـ 44.

[4] ينظر: حسن عون، **تطوّر الدّرس النّحوي**، معهد البحوث والدّراسات العربية، القاهرة، دط، 1970م، ص6 ـ7.

[5] ينظر: مصطفى السّنجرجي، **المذاهب النّحوية في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة** المكتبة الفيصلية، جدّة، ط1، 1406هـ/1986م، ص170.

الأخرى ذات الصّلة به ك(المذهب)، و(المنهج)، لذلك يبدأ الخلاف بين هؤلاء الدّارسين من منطلق ضبط المفاهيم، فالذين لا يرون تباينًا بين النّحو، وَالفقه الإسلامي في المنهج، وجدوا في تنوّع مناهج النُّحاة، داعيا للقول بوجود مدارس نحوية شبيهة بالمذاهب الفقهية المعروفة التي تتفرّع من أصول جامعة إلى خلافات فرعية، أمّا الدّارسون الذين نظروا إلى هذه المصطلحات كنتيجة لتأثّر العرب بالغربيين الذين سمّوا مناهج البحث في الأدب ونقده في ديارهم مدارس، أنكروا تسمية مناهج نحاة العرب مدراس، لأنّهم رأوا بونًا شاسعًا بين ما عندنا، وعند غيرنا، وهذا توجّه أخذ به إبراهيم السّامرّائي وغيره، وجعله أحد الأسباب لرفض تعدّد المدارس النّحوية، ومِن الباحثين مَن بحث في مسيرة النّحو، فوجد أنّ الخلاف بين النُّحاة لا يعدوا أنْ يكون خلافًا في الفروع، لا الأصول، فجميع النُّحاة يصدرون عن أصول نحوية متّفق عليها، لا يكاد الاختلاف يطال سوى الجزئيات، فرأوا أنّ هذا الخلاف لا ينهض دليلًا للقول بوجود مدارس نحويّة في البلاد العربية والإسلاميّة، وذلك مأخذ أحمد مختار عمر، وعليّ أبي المكارم، وبالمقابل اعتبر آخرون الدّرس النّحوي في أقاليم عربية معيّنة كفيلا بظهور مدارس نحوية تتفرّع عن المدرستين الكبيرتين: البصرية والكوفية، لأنّ هذه المدارس التي جدّت فيما بعدُ، تميّزت بمنهج خاص فكان لها الاستقلال المدرسي، بفضل جهود نحاتها الذين حملوا لواءها.

خامسا . موقف المخزومي من تعدّد المدارس النّحوية:

كان المخزومي قد ذهب في أوّل أمره إلى القول بوجود ثلاث مدارس نحوية، وذلك في كتابه (مدرسة الكوفة)، حين أقرّ بوجود المدرسة البغدادية، التي قامت في بغداد، يقول: «وَنحنُ نعلم أنّ الكوفيين وَالبصريين قد اجتمعوا في بغداد، واجتمع حولهم الطلّاب، وكان بين الشّيوخ والطلّاب من كلتا المدرستين اتّصالات، ومباحثات، ومناظرات، وَوُجد أخيرًا كثير من الطلّاب، وقد جلسوا إلى شيوخ المدرستين، وأخذوا عنهم جميعا، فكانت هذه الظّاهرة نقطة تحوّل، أو بادرة تُومِئ إلى نشأة اتّجاه جديد فيه مزايا الاتّجاهين اللّذين عاشا جنبًا إلى جنبٍ فترة طويلة من الزّمن، وهما يسيران في اتّجاهين متباعدين، ونشأ من هذا الاتّجاه الجديد مدرسة بغداد النّحويّة»[1]، وقد عدّ المخزومي من نحاة هذه المدرسة أبا موسى الحامِض (ت 305هـ)، وابن كَيسان(ت299هـ)، وَنفْطويه(ت323هـ)، وَعليًّا بن سليمان الأخفَش(ت 315هـ) الذين كانوا ينتخبون آراءهم النّحوية من أصول المذهبين البصريّ والكوفيّ، وَيوفّقون بين منهجيهما.

[1] مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، مص، س، ص81.

لكنّه عدل عن رأيه بوجود ثلاث مدارس نحوية، ونفى وجود المدرسة البغدادية التي قال بوجودها طائفة من المعاصرين كشوقي ضيف، وخديجة الحديثي، وأحمد مكّي الأنصاري، ودلّل على أنّ البغداديين ليسوا سوى الكوفيين، وذهب إلى أنّ المذهب البغدادي (الكوفي) استمرّ حتّى القرن الرّابع للهجرة في فكر ابن خالوَيه (ت 370هـ)، وأحمد بن فارس (ت 395هـ)، وفي شعر المتنبّي (ت354هـ).

والزّعم بأنّ نحاة بغداد كانوا قد أخذوا عن البصريين وَالكوفيين على حدّ سواء، وتميّزوا بانتخابهم للآراء التي انتهوا إليها، لا يعدوا أنْ يكون ترخّص من هؤلاء الدّارسين في الأخذ عن الفريقين بعد زوال أسباب التّعصّب المذهبي والإقليميّ، وقد يكون الدّارس بصريًّا تتّفق وجهة نظره مع الكوفيين في مسألة، وقد يكون كوفيًّا متّفقا في رأي مع البصريين، فـ(البغداديون) كما كان يسمّيهم المبرّد ليسوا سوى (الكوفيين)، لأنّهم أسّسوا مذهبهم في بغداد، ونشروا درسهم بها، ولم يكن للبصريين من وجود فيها إلّا في القرن الثّالث للهجرة حين أقام المبرّد في بغداد، وَصار له حلقة وأتباع، كما كان ذلك لثعلب شيخ الكوفيين بها، وَالمخزومي بهذا الرّأي الجديد يكون قد قسّم المدارس النّحوية بحسب منهجها الذي اتّبعه نحاتها، وتميّزوا به عن غيرهم، ولا عبرة بالأقاليم الجغرافية التي انتموا إليها، وَهو الرّأي الذي ذهب إليه أحمد مختار عمر الذي رفض اتّخاذ المعيار الجغرافي أساسًا يُبنى عليه تقسيم العلوم إلى مدارس فكرية مختلفة [1]، كما ردّد المخزومي المصطلح القديم (المذهب) الذي ورد عند القدامى كأبي سعيد السّيرافي وأبي بكر الزّبيدي، وجعله بديلا للاصطلاح الحديث (المدرسة)[2].

وحرص المخزومي على تأكيد هذه الثّنائية المذهبية في النّحو بين البصريين والكوفيين، فإذا كان في تاريخ النّحو العربي مذاهب تستحقّ التّميّز بهذه التّسمية، فهم نحاة البصرة والكوفة، وإن وُجدت طائفة أخرى من النُّحاة تميّزت بجهد جدير بالتّقدير، فإنّما هي جهود فردية لا يمكن أنْ تكون جديرة باسم مذهب، وَناقش المستشرق (جوتولد فايل) الذي أنكر وجود المدرسة الكوفية[3]، والمخزومي في (مرافعته) لإثبات المذهب الكوفي يدلّ دلالة لا تدع مجالًا

---

[1] ينظر:أحمد مختار عمر، **البحث اللّغوي عند العرب**، مر، س، ص116.

[2] مر، ن، ص191، 230.

[3] ينظر:مهدي المخزومي، **الدّرس النّحوي في بغداد**، مص، س، ص.103 ـ 107.

للشكّ على تأثّره بالكوفيين في مناحي كثيرة من درسهم النّحوي، ومنهجهم في دراسة اللّغة، وإلحاحه في بيان تميّزهم عن البصريين.

ثمّ إنّ تاريخ النّحو العربي لم يعرف سوى مذهبين نحويين، هما المذهب البصريّ، والمذهب الكوفيّ، وقد حفلت كتب القدماء بالحديث عن الفريقين، وسرد قضايا الخلاف بينهما، والمقارنة بينهما في مقاربة الأصول النّحوية التي آمنوا بها، وارتضوها منهجا لتقعيد القواعد، إقرارًا منهم بوجود هاتين المدرستين، التي تميّزت كلٌّ منهما بخصائص تختلف بها عن نظيرتها، وشيوخ إليهم تُنسَبُ، أمّا ما عدا ذلك، فليس مِن سبيل إلى تسميته مدرسة، لأنّ ما توفّر للمدرستين من خصائص، كان مفقودًا فيما سواهما، ولأنّ النّحو في مصر، أو الأندلس، أو الشّام، أو الموصل، لم يكن إلّا إعادة صياغة واستدراك في بعض الفروع على نحاة المدرستين الكبيرتين، ولذلك حرص مهدي المخزومي على تتبّع مسيرة الدّرس النّحويّ في مصر والأندلس، لكي يدلّل على أنّه لم يتميّز بسمات الأصالة ما يجعل من دارسيه أصحاب مدارس جديدة.

والذي يبدو أنّ ما انتهى إليه مهدي المخزومي في قضية المدارس النّحوية أقرب إلى الحقيقة العلميّة، فالدّرس النّحوي في بغداد، أو مصر، أو الأندلس، أو غيرها من بلاد العرب والإسلام، كان نحوًا بصريًّا في أغلب نواحيه دون أنْ تختفي معالم النّحو الكوفي الذي ظهر في (المقدّمة الآجرّومية) التي ألّفها محمد بن آجرّوم الصّنهاجي(ت 723هـ)، وغيرها من اختيارات النُّحاة، وهو ما يؤكّد أنّ النُّحاة بعد القرن الثّالث للهجرة كانوا يصدرون في الغالب عن نحو بصريّ، وما كان درسهم لَيرقى إلى اعتبار نحاته مدرسة نحوية مستقلّة بخصائصها وسماتها المميّزة لها عن المدرستين الكبيرتين.

وَقد ذهب مع المخزومي هذا المذهب طائفة من الباحثين منهم فاضل السّامرّائي، ومحمد حسين آل ياسين، بحجّة أنّ خلافات النُّحاة الذين نُسِبوا إلى هذه المدرسة مع المدرستين الكبيرتين لا تعدو أنْ تكون خلافات فرعية مشابهة لاختلافات نحاة المدرسة الواحدة[1].

---

[1] ينظر:فاضل السّامرّائي، **ابن جنّي النّحوي**، مر، س، ص247، وينظر: حسين آل ياسين، **الدّراسات اللّغوية عند العرب**، مر، س، ص392.

المبحث الثّالث

في تيسير النّحو وَتجديده

أولا ـ من مشكلات تعليم النّحو

ثانيا ـ في تيسير النّحو وتجديده

ثالثا ـ في تيسير النّحو عند المخزومي

رابعا ـ منهج المخزومي في تيسير النّحو

نشأ الدّرس اللّغوي في بدايات أمره مختلطاً يجمع بين أشتات مختلفة من النّحو، والأصوات، والأدب، والبلاغة، وكان النّحو العربي في أوّل أمره عِلم الأدب، ودليلاً إلى فهم القرآن الكريم، والشّعر، والوقوف على أسرار البيان القرآن القرآني، كما كان النُّحاة الأقدمون رواة اللّغة والشّعر، يرحلون إلى البوادي يسمعون اللّغة مِن الأعراب حرَشة الضّباب، وأكلَة اليرابيع، ويدوّنون ما سمعوه خشية الضّياع، وكانت تنتظم مجالس درس العربية طلّاب علمٍ على اختلاف نوازعهم، وكان الشّعراء وبعض الأعراب يغشون تلك المجالس، وَامتدّت الزّمان، فاستقلّت الدّراسات اللّغوية بعضها عن بعض، وكان أنْ صار الدّرس النّحوي درساً له أعلامه الذين عنهم يُؤخذ، وإليهم يُفزع في حلّ مشكلات العربية، وجاء الخليل بن أحمد، فإذا بالنّحو يبلغ مرحلة النّضج والاكتمال، وقامت له بالبصرة مدرسة لها خصائصها، ومنهجها، ورجالها، ومِن البصرة انتقل الدّرس النّحويّ إلى أقاليم وبلاد أخرى كالكوفة التي نبغ فيها قرّاء ولغويّون أسهموا في قيام درس نحويّ له خصائصه، ومنهجه الذي يميّزه عن البصريين، وتتابعت القرون، وخضع النّحو خلالها لمؤثّرات كثيرة، جعلت درسه يزداد عسراً وانغلاقاً في بعض موضوعاته إلّا على أهل صناعته الذين حذقوه، وتمرّسوا بصناعته، وأُلّفت على مدى هذه الفترة الطّويلة كتب تناولت النّحو بوصفه علماً، وقد تنبّه القدماء إلى صعوبة تعلّم النّحو، فوضعوا مختصرات تعليمية تناسب فئات معيّنة مِن المتعلّمين، وتتميّز بأنّها تخلو مّن التّفصيل والتّعليلات التي توجد في المطوّلات، وتخلو من الإطالة في تفصيل القواعد، وَالاستعانة على توضيح الموضوعات بالأمثلة والتّقليل من الشّواهد، والوقوف عند العلل التّعليمية، والتّمييز بين المستويات التعليمية، وتتميّز هذه المختصرات بالانتقاء من النّحو العلميّ، وهي المؤلّفات التي عُرِفت فيما بعد بكتب النّحو التّعليميّ،

ولعلّ أصدق كتب المتأخّرين تمثيلاً لهذا المنهج كتب ابن هشام الأنصاري الذي وضع . في تسلسل تعليميّ منهجيّ . الجامع الصّغير، ثمّ قطر النّدى وشرحه، ثمّ شذور الذّهب وشرحه، ثمّ أوضح المسالك، وختم تلك السّلسلة بمغني اللّبيب.

أولا ـ من مشكلات تعليم النّحو:

والشّكوى من صعوبة تعلّم النّحو ليست وليدة عصرنا، وقد اتّصلت بها قديمًا الدّعوة إلى الاقتصار على أهمّ مسائله التي يحتاجها المتعلّم، ومِن هؤلاء الدّاعين الجاحظ(ت 255هـ) الذي قال:«وأمّا النّحو، فلا تشغل قلبه(أي الصّغير) منه إلّا بقدر ما يؤدّيه إلى السّلامة مِن فاحش

اللّحن، ومِن مقدار جهل العوامّ في كتابٍ إنْ كتَبه، وشعرٍ إنْ أنشده، وشيءٍ إنْ وصفه، وما زاد على ذلك فهو مَشغلة عمّا هو أَوْلَى به»[1].

وقد عرَف النُّحاة هذه المشقّة التي يجدها بعض المتعلّمين للنّحو، فوضعوا مختصرات قصدوا فيها تيسير النّحو على مَن لا قدرة له على تعلّمه من المطوّلات، ومِن هذه المختصرات نذكر على سبيل المثال لا الحصر كتاب(مقدّمة النّحو) لخلَف الأحمر(ت 180هـ)، و(التفّاحة)لأبي جعفر النحّاس(ت 338هـ)، و(الجُمل)لأبي القاسم الزجّاجي(ت 340هـ)، و(الواضح)لأبي بكر الزُّبيدي(ت389هـ)، و(اللُّمَع في العربية) لابن جنِّي.

وهذا يدلّنا على أنّ الأقدمين رسموا طريقًا بيّنًا بين نوعين مِن النّحو، أوّلهما النّحو التّعليمي الذي أملته ظروف تعليمية في المقام الأوّل، وثانيهما النّحو العِلمي التّخصّصي الذي يُوَجّه إلى فئة المتعلِّمين، وندرك مِن وراء حركة تيسير النّحو بوضع تلك المختصرات السرّ في سيطرة المعيارية على منهجها التّعليمي، لأنّه قُصد بها في المقام الأوّل تلقين قواعد النّحو لتلك الفئة من المتعلّمين.

وعلى الرّغم مِن هذه الجهود، فقد استمرّ تعليم النّحو في المطوّلات وشروحها قروناً طويلة، واستقرّ في الأذهان أنّ النّحو قد اكتملت أدواته، واستكمل النُّحاة بناء صرحه، ولم يعد بالإمكان تجديد درسه، أو تبديل منهجه، أو الزّيادة فيه، لأنّه صار لديهم يقين بأنّ النّحو من العلوم التي نضجت حتّى احترقت، حتّى إذا جاء القرن العشرين، وتطوّرت حياة النّاس، وتبدّلت أساليب كلامهم وكتابتهم، وإنْ بقيت اللّغة العربية لم تتبدّل في جوهرها، أحسّ الدّارسون بحاجة ماسّة إلى مقاربة جديدة لدراسة النّحو، فما كُتب قديمًا، كان خاضعاً لمؤثّرات العصر الذي وُضعت فيه، وَخصائص التفكير النّحوي الذي ساد في تلك الأزمنة، وكأنّهم لم يجدوا في مختصرات الأقدمين غَناء يكفيهم مشقّة التّيسير، ووجدوا في كتاب(الردّ على النُّحاة) لابن مضاء القرطبي ما يدفعهم إلى ثورة جديدة على موروث النّحو العربي القديم، وهو الكتاب الذي ترك أثره في عامّة هؤلاء المحدَثين، فتبنّوا مقولاته النّقدية لنحو العربية، كالثّورة على نظرية العامل، ورفض العِلل الثّواني، والثّوالث، وإلغاء القياس المنطقي.

[1] عمْرو بن بحر الجاحظ، **رسائل الجاحظ**، تح عبد السّلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ/1991م، ج3، ص38.

وظهرت دعوات المحدَثين في مجالات عامّة لتطوير اللّغة العربية، والنّهوض بها، لكي تلبّي حاجات أهلها في عصر تطوّر فيه كلّ شيء في حياة الإنسان، ولم يكتف كثير مِن دعاة الإصلاح بالدّعوة إليه، بل تعدّوا ذلك الجهد بوضع عدد من المؤلّفات خدمة لهذه القضية، وكان كتاب (إحياء النّحو) لإبراهيم مصطفى الذي ظهر سنة 1937م، بداية حركة نقد النّحو والدّعوة إلى إصلاحه وتجديده في العصر الحديث، وكان له تأثيره على كثير مِمّن جاء بعده، وكان بعض هؤلاء تلاميذ له، تبنّوا الكثير مِن آرائه، ودافعوا عنها في وقت تعالت أصوات تسعى لنقض الكتاب، والردّ على صاحبه، وتلت محاولة إبراهيم مصطفى محاولات كثيرة تشكّلت منها حركة تيسير النّحو وتجديده، ومن هذه المحاولات أذكر:

. مقترحات وزارة المعارف المصرية (1938م).

. (النّحو الجديد) لعبد المتعال الصعيدي (1947م).

. المؤتمر الثقافي العربي الأوّل التّابع لجامعة الدول العربية في لبنان (1947م).

. (تيسير النّحو) لعبد العزيز القوصي وأصحابه[1] (1949م).

. (النّحو المنهجي) لمحمد أحمد برانق (1958م).

. (نحو التّيسير) لأحمد عبد السّتّار الجواري (1962م).

. (في النّحو العربي قواعد وتطبيق) لمهدي المخزومي (1966م).

. (اللّغة العربية المعاصرة) لمحمد كامل حسين (1972م).

. (تجديد النّحو) لشوقي ضيف (1972م).

. (تيسير النّحو التّعليمي قديمًا وحديثًا) لشوقي ضيف (1981م).

. (النّحو الميسّر) لمحمد خير الحلواني (1997م).

وممّا يجب قوله أنّه من خطأ المنهج تحميل النّحو العربي . مهما قيل عن صعوبته . تبعات فساد الألسن، وتردّي الأداء اللّغوي لدى الكثير من النّاطقين بالعربية، لأنّ العربية لا تُتعلّم بالنّحو وحده، واللّغة تقوم في المقام الأول على محاكاة الكلام الفصيح، وقد وُجد من الأعاجم قوم نشؤوا بين عرب خُلّص، فتعلّموا العربية، وكانوا من الفصحاء البلغاء، مع أنّهم لم يجلسوا إلى نحويّ قطّ، كالمنتجِع بن نبهان السِّنْدِي والتّميمي بالولاء، وعبد اللّه بن المقفّع الفارسيّ، كما أنّ

---

[1] هم:أحمد يوسف الشيخ، وعبد الفتّاح إسماعيل شلبي، ومحمد كمال خليفة.

النّحو لم ينشأ إلّا بعد أنْ فشا اللّحن في الألسنة، فكان شبيهاً بالرّقيب اللّغوي على كلام النّاس.

ثانيا . في تيسير النّحو وتجديده:

وتجديد النّحو كما يراه المحدَثون هو فكّ الحصار عن التّراث النّحوي ليعود طليقاً بعد الأسر، وبعث الحياة في المنهج النّحوي ليعود غضّاً طريّاً بعد جفافه، في محاولة لإصلاحه وتجديده في ضوء ضوابطه الفطرية دون المعالجات الكلامية، والتّقسيمات المنطقية التي التزمت الحدود والرسوم في الإعراب وعلاماته، وابتعدت عن النّحو في معانيه ومراميه الأخرى.

وارتبط مصطلح تجديد النّحو نظريّاً بالحذف والاختصار والإلغاء، لأنّ جهود كثير من الذين تصدّوا للتّجديد انصبّت على النَّيل من نظرية العامل النّحوي، وإلغاء علل النُّحاة، كما ارتبط مصطلح التّجديد عند شوقي ضيف في كتابه (تجديد النّحو) بالانصراف عن نظرية العامل، وإعادة تنسيق أبواب النّحو، ووضع ضوابط وتعريفات دقيقة وجديدة لها، وإضافة أبواب جديدة، فضلا على حذف زوائد كثيرة من النّحو العربي، وإلغاء التّأويل والتّقدير في الصّيغ والعبارات.

أمّا التّيسير، فيعني مِن وجهة نظر التّربية الحديثة عرض المادة النّحوية بأسلوب سهل ميسّر، فهو«تكييف النّحو والصّرف مع المقاييس التي تقتضيها التّربية الحديثة عن طريق تبسيط الصّورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلِّمين، فعلى هذا ينحصر التّيسير في كيفيّة تعليم النّحو، لا في النّحو ذاته» [1]، فلابدّ مِن تحديد المفاهيم، حتّى لا يكون جهد التّيسير ضائعاً، والطريق الذي يسلكه الميسّرون مضِلّة، فتضيع نتيجة ذلك الجهود.

ويستلزم تحديد المفاهيم ضرورة التّمييز بين مستويين من النّحو هما:النّحو التّعليمي (Grammaire pédagogique)، والنّحو العلميّ (Grammaire scientifique)الذي هو نتاج قرائح صفوة من أعلام العربية عبر قرون طويلة، وهو نحو ينشد الدقّة في الوصف والتحليل، وهو نحوٌ تخصّصي يتميّز بعمق التحليل والتّجريد، ولذلك يُعدّ هذا النّحو نشاطًا مستقلًّا بذاته[2]، والحرية الفكرية تكفل لكلّ مفكر أنْ يجتهد، وأنْ ينظر في مدوّنة العربية، ثمّ يقدّم

---

[1] عبد الرّحمان الحاج صالح، **أثر اللّسانيات في النّهوض بمستوى مدرّسي اللّغة العربية**، مجلّة اللّسانيات، الجزائر، 1974/1973م، ع4، ص22.

[2] مر، ن، ص22.

خلاصة اجتهاده، بغضّ النّظر عمَن يخالفه في اجتهاده، وهذا هو المبدأ الذي قام عليه الاجتهاد في الشّريعة، ولا نرى فرقاً بين المجالين، فإذا جاز الاجتهاد في الشريعة، ففي اللّغة أَوْلَى، وإذا كان الخطأ في اجتهاد الفقيه مغتفر، فإنّ الخطأ في الاجتهاد اللّغوي والنّحوي مغتفر كذلك، إذ قد يكون منشأ الخطأ عند الفقيه لغويًّا أو نحويًّا، وفوق ذلك فإنّ الشريعة تقرّر إثابة المجتهد على اجتهاده الذي تأهّل له بالعدّة اللّازمة، ولو أخطأ في هذا الاجتهاد.

وفي المقابل نجد النّحو التّعليمي الذي يُعنى بما يحتاجه المتعلّم، يختار المادة التّعليمية المناسبة من مادّة النّحو العلميّ، ويقصد إلى تهذيبها تهذيبًا دقيقًا يتناسب وأهداف التّعليم، وحاجات المتعلّمين، مع تبسيط للمادّة وربطها بالاستعمال، فالمعرفة النّظرية للقواعد بعيداً عن الاستعمال قليلة الجدوى في صيانة أَلْسِنَة المتعلّمين من الخطأ، وسبق أنْ عرفنا أنّ القدماء قد ميّزوا بين هذين المستويين مِن النّحو.

ويذهب الدّارسون في مجال تعليميّة اللّغة إلى أنّ المعرفة النّظرية للقواعد، واستظهارها دون ربطها بالاستعمال لا تفيد في صيانة اللّسان من الخطأ ، ولا تمنح المتعلّم قدرة على التّعبير الصّحيح[1].

ثالثا . في تيسير النّحو عند المخزومي:

لم تكن قراءة المخزومي للتّراث النّحوي قراءة مستهلكة يعيد ما كتبه السّابقون، لكنْ تميّزت قراءته لهذا التّراث بالنّقد وتقديم البديل لكثير من مشكلات النّحو العربي، لذلك وصفه الباحثون الذين كتبوا عن جهود تجديد النّحو بأنّه صاحب مشروع مكّنه من أنْ يكون مِن كبار المجدّدين في الدّرس النّحوي تنظيراً وتطبيقاً بما وضعه من دراسات في هذا الشّأن مثل كتابيه (في النّحو العربي نقد وتوجبه) و(في النّحو العربي قواعد وتطبيق) [2]، وقد نال عن كتابه الأوّل جائزة أحسن كتاب في النّحو سنة 1966م مِن قبَل جمعية الكتاب في بيروت، كما نال عن الكتاب الثّاني جائزة المملكة العربية السّعودية للأعمال الرّاقية [3]، ونستطيع القول إنّ المخزومي

---

[1] ينظر:محمد صاري، **تيسير النّحو:ترف أم ضرورة؟** مجلّة الدّراسات اللّغوية، مركز الملك فيصل للدّراسات الإسلامية، الرّياض، 1422هـ/2001م، مج3، ع2، ص43.152.

[2] ينظر:عبد المجيد عيساني، **النّحو العربي بين الأصالة والتّجديد**، مر، س، ص215، وينظر:زهير غازي زاهد، **قراءة في تراث المخزومي**، مر، س، ص315.

[3] ينظر:الشارف لطروش، **آراء مهدي المخزومي في تيسير النّحو**، مر، س، ص561.

قد استوعب نظرية النّحو العربي في أربعة كتب هي الكتابان السّابق ذكرهما، وكتابان آخران هما:(مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو)، و(الدّرس النّحوي في بغداد)، لذلك كانت جهوده تكتسي أهمّية بالغة، لأنّها صدرت عن متمرّس بدراسة النّحو وتعليمه خلال عقود طويلة، وَقبل الوقوف على خلاصة محاولة المخزومي في تجديد النّحو تيسيره، نقف على المفاهيم الأساسية للتّجديد والتّيسير عنده، وحين نريد أنْ نستجلي حقيقة تيسير النّحو عند المخزومي، نجده يردّ فشل محاولات التّيسير قبله إلى اهتمامها بإصلاح مظهر النّحو، وإهمالها لإعادة صياغة القواعد، وتجديد موضوعات النّحو، ولأنّ أصحابها ظنّوا التّيسير اختصارًا، وحذفًا للشّروح، والأمر ليس كذلك، فالتّيسير عنده هو «عرض جديد لموضوعات النّحو يُيَسِّر لِلنّاشئين أخذها واستيعابها وتمثُّلها »[1]، وَحين تناول الدّرس النّحوي في العصر الحديث الذي غلب عليه التّطوّر فيه كلّ مناحي الحياة، أشار إلى أنّ المحدَثين أخذوا يعيدون النّظر في النّحو ليتلاءم مع حال العربية التي هي نفسها قد مسّها التّطوّر، فذكر نوعين مِن محولات النّظر الجديدة والدّراسات الجادّة لمادة النّحو لإحيائه، واعتبر أنّ من أوائل هذه الدّراسات وأهمّها كتاب(إحياء النّحو) لإبراهيم مصطفى، ونفى أنْ تكون هذه الدّراسة منقولة مِن محاولة ابن مضاء كما ذهب إلى ذلك شوقي ضيف [2]، لأنّ محاولة ابن مضاء كانت تهدف إلى هدم نحوِ المشارقة دون إقامة بديل له، أمّا محاولة إبراهيم مصطفى، فتهدم قديمًا باليًا من مناهج النّحو، وتقيم بدله نحوًا جديدًا[3]، وإلى جانب إبراهيم مصطفى كتب أمين الخولي محاولة جادّة تتمثّل في بحثه(الاجتهاد في النّحو)، وهما محاولتان كانتا تهدفان إلى إصلاح النّحو وبنائه بناءً يتناسب مع العصر، وفق منهج لغوي خال مِن أثر المنطق والفلسفة.

فتيسير النّحو عنده هو إعادة تجديد موضوعات النّحو بما يتلاءم والقدرات المعرفية للمتعلّمين مِن النّاشئة حتّى يسهل عليهم فهمها واستيعابها، والقدرة بعد ذلك على توظيفها في حياتهم اليومية، لأنّ الغاية مِن دراسة النّحو وتعلّمه ليست في المقام الأول ترفاً علميًّا ينشده النّاشئون، بل امتلاك القدرة على توظيف تلك المعارف لتكون جزءًا مِن ممارساتهم اليومية، وَهو يؤكّد على أنّ«الدّراسة النّحوية كلّها موضوعات لغوية تهدف إلى ناحية تطبيقية تفيد منها الأجيال فيما

---

[1] مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص15.

[2] ينظر:مهدي المخزومي، **الدّرس النّحوي في بغداد**، مص، س، ص90 .91.

[3] مص، ن، ص82 - 83.

تقرأ، وفيما تتكلّم، وفيما تكتب»[1]، وقد لاحظ الباحثون في حركة تيسير النّحو في العصر الحديث أنّ أصحابها جميعاً سلكوا هذا السّبيل مِن أجل غاية أساسية تحكّمت في منهج دراساتهم هي الغاية التّعليمية من وراء دراسة النّحو، وأخذوا عليهم أنّهم خلطوا بين البحوث النّظرية والتّطبيقيّة حين اتّخذوا الشّكوى من النّحو ذريعة إلى القول بفسادٍ لازم في النّحو، وليس ذلك بلازم، فتبرّم هؤلاء المجدّدين من النّحو، لا يمكن اعتباره دليلاً علميّاً على عدم كفايته، وإنّما يُستدلّ على فساده بالرّجوع إلى مقتضيات وصف اللّسان العربي، والنّظر في مجموع الأحكام، والضّوابط التي توجّهه، وبسبب هذا الخلط بين المجال النّظري والمجال التّطبيقي نشأ خلط آخر بين وصف اللّغة العربية وتعليمها[2].

والحقّ أنّ الجانب التّعليمي هو الغالب في التّأليف النّحوي منذ بداياته، بمعنى أنّ تلك الكتب كانت في المقام الأوّل كتباً للنّحو التّعليمي، لا النّحو العلمي، ومِن يتتبّع حركة النّحو عبر تاريخه الطّويل يقف على هذه الظّاهرة، ومع ذلك لا يمكننا القول إنّ ما كتبه الأقدمون كان كلَّه نحواً تعليميّا، فإنّ أعلام الدّرس النّحوي في مراحل معيّنة مِن مسيرته، نقل عنهم النّحو العلمي التّخصّصي، وكتبوا فيه كالخليل والفارسي(ت377هـ) وابن جنّي والرّضيّ الأستراباذي.

ولن تثمر محاولات تيسير النّحو في نظر المخزومي، ما لم يُسبق بإصلاح شامل لمنهج النّحو وموضوعاته وأصوله، ولكي يتحقّق هذا الإصلاح لابدّ مِن خطوتين ضروريتين في سبيل ذلك:أُولاهما تخليص النّحو مِن آثار المنطق والفلسفة التي تولّد منهما فكرة العامل، وثانيهما تحديد موضوع الدّرس النّحوي، ليعرف دارس النّحو نقطة البدء في درسه[3]، وفي سبيل هاتين الخطوتين وضع المخزومي كتابه النّظري في نقد النّحو العربي، فتيسر النّحو عنده يقوم على منهج متكامل، يتمثّل أوّلاً في مراجعة الموروث النّحوي بتخليصه مِن آثارٍ دخيلة منها المنطق اليوناني الذي تولّد عنه القول بالعامل، وأنْ يعرف الميسّرون الموضوع الذي يبحث فيه علم النّحو، لأنّه سينتج عن هذه التّحديد التّخلّص مِن كلّ ما ليس له صلة بالدّرس النّحوي به، والدّرس النّحوي إنّما يعالج موضوعين هما:

---

[1] مهدي المخزومي، **الدّرس النّحوي في بغداد**، مص، س ، ص27.

[2] ينظر:عزّ الدّين مجدوب، **المنوال النّحوي العربي** ، مر، س، ص15.14.

[3] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص15. 16.

. الجملة مِن حيث تأليفها ونظامها، ومِن حيث أجزاؤها التي تتألّف منها، وما يعرض لهذه الأجزاء من تقديم وتأخير، وإظهار وإضمارٍ.

. ما يعرض للجملة نفسها مِن معانٍ تؤدّيها أدواتٌ تتّصل بها، كالتّوكيد، والنّفي، والاستفهام، وغيرها.

ونفهم مِن هذا أنّ المخزومي يرى تيسير النّحو عملية مركّبة من أمرين:أوّلهما مراجعة مناهج الدّراسة النّحوية عند الأسلاف النُّحاة ممّا اختلط بها مِن مناهج دخيلة عن اللّغة لأنّها هي العقبة الأساس في فهم النّحو وتناوله، ثمّ تحديد موضوع الدّراسة النّحوية حتّى تثمر جهود التّيسير، أمّا أنْ تُترك المناهج كما هي، ويُعنى المَيَسِّرون باختصار موضوعات النّحو دون تجديد في المنهج، والقواعد التي بُني عليها النّحو، فإنّ هذه الخطوة متعثّرة، ومِن هذا المنطلق ندرك دواعي المخزومي إلى وضع كتابيه في تيسير النّحو، ونقده تنظيراً وتطبيقاً، وثانيهما هو تجديد موضوعات النّحو بما يتناسب وقدرات النّاشئة ليسهل فهمها واستيعابها، وبالتّالي توظيفها في حياتهم اليومية.

وإذا كان المخزومي يعتبر الجملة موضوعاً للدّرس النّحوي، فهو يصدر عن تصوّر أنّ النّحاة انصرفوا إلى دراسة الألفاظ يتتبّعون وظائفها النّحوية في هدى نظرية العامل، لذلك كان لابدّ مِن تصحيح هذا المسار الخاطئ في نقطة البدء بالتّخلّص من فكرة العمل، واعتبار الجملة موضوعًا لدرس النّحو حتّى يُعْنَىَ الدّارس بتأليف الكلام، بعيدًا عن النّظر في المواقع الإعرابية للكلِم، لأنّ ذلك كان نتيجة تصوّر النُّحاة أنّ هذه الوظائف النّحوية تحدث نتيجة تأثير الألفاظ بعضها في بعض، ولكي يؤكّد رفضه للمنهج الشّكلي في الدّرس النّحوي عُني بدراسة الأساليب التّعبيرية، والمعاني التي تعرض للجمل بسبب اتّصالها بأدوات التّعبير، إضافة إلى أنّه أعاد ترتيب الأدوات ترتيباً جديدًا مخالفًا للأقدمين الذين جمعوا بين أشتات منها على أساس عملها فيما بعدها من أسماء وأفعال.

ويرى بعض الباحثين أنّ المخزومي قد بالغ في نقده للاتّجاه القديم في الدّرس النّحوي، لأنّه يزعم أنّ كلّ شيء أُسِّس على أصول غير سليمة، وليست من النّحو في شيءٍ، بل هي دخيلة

عن اللّغة والنّحو، كما أنّه كإبراهيم مصطفى خلط بين النّحو العلمي، والنّحو التّعليمي مع ما بينهما من فرق[1].

وبتتبّع آراء المخزومي نستطيع أنْ نردّ نظريته في نقد النّحو العربي وتيسيره إلى مصادر ستّة:

أوّلا . الفكر النّحوي عند الخليل بن أحمد في كتاب سيبويه.

ثانيًا . النّحو الكوفي، وأهمّ مصادره هي (معاني القرآن)للفرّاء.

ثالثًا . كتاب(الرّد على النُّحاة)لابن مضاء القرطبي.

رابعًا . آراء أستاذه إبراهيم مصطفى في كتابه(إحياء النّحو).

خامسًا . خلاصة خبرته وتجاربه خلال عقود في دراسة النّحو وتدريسه.

سادسًا . اللّسانيات التي اطّلع عليها من خلال ترجمة كتبها.

رابعا . منهج المخزومي في تيسير النّحو:

ويمكننا أن نلخّص نظرية مهدي المخزومي التّطبيقية في تيسير النّحو في هذه النّقاط:

1 . الدّعوة إلى إلغاء القياس النّحوي والعلل والعامل النّحوي، وما نتج عنه من أبواب تتعلّق بالرّتبة، كباب التّنازع والاشتغال والإعراب التقديري والمحلّي، وإلغاء العامل أهم أساسيات منهج التيسير النّحوي عنده، كما رفض المعيارية التي تتمثّل مظاهرها في تقرير القواعد النّحوية تقريرًا يقوم على مبدأ الحكم على المتكلّم بالخطأ والصّواب، ودعا إلى قيام الدّراسة النّحوية على المنهج الوصفي، وذلك بتتبّع ظواهر العربية ووصفها.

2 . ربط النّحو بالمعنى، وبنى تّبويب موضوعاته على أساسه، لا على الإعراب والعمل الإعرابي، لذلك أعاد تصنيف الأدوات على أساس معانيها، فجمع مثلا بين الأدوات(مَا، أنْ، أَنَّ)، لأنّه يُتوصّل بها إلى الوصل بين شيئين لا صلة بينهما، فسمّاها أدوات الوصل.

3 . نادى بإحياء الدّرس النّحوي الخليلي الذي يُعنى بمستويات تحليل الكلام، بدْءًا بالدّراسة الصوتية، ثمّ تليها دراسة صرفية للكلمات، ثمّ الدّراسة النّحوية، وفي سبيل تطبيق ما دعا إليه استهلّ الدّرس النّحوي التّكاملي بدراسة صوتية مقتضبة تناول فيها مخارج الخروج وصفاتها، وما ينتج عن ذلك من ظواهر لغوية كالإبدال والإدغام والصحّة والإعلال، ثمّ أتبع ذلك بدراسة

---

[1] ينظر: عبد المجيد عيساني، **النّحو العربي بين الأصالة والتّجديد**، مر، س، ص225، وينظر:محمد صاري، **تيسير النّحو:ترف أم ضرورة؟** مر، س، ص167.

صرفية لبنية الكلمة وزنتها، ثم انتقل إلى الدراسة النّحوية التي أخذت النّصيب الأكبر من الدّرس التكاملي الذي دعا إليه، لأنّها الغاية من الدّراستين السّابقتين[1].

4 . تنظيم الأبواب النّحوية، وإعادة تصنيف الموضوعات بما ييسّر النّحو للمتعلّمين.

5 . ابتدأ درسه النّحوي بدراسة الكلمة التي قسّمها أربعة أقسام هي: الفعل الذي ذكر علاماته، وهو عنده ثلاثة أقسام:ماض(بناء فَعَلَ)، ومضارع(بناء يَفْعُلُ)، وفعل دائم(بناء فَاعِل)، وأدرج فعل الأمر ضمن قسم أبينية أخرى للأفعال للشّاذّة، وذهب إلى أنّ ما سمّاه البصريون أسماء للفعل ليست سوى أفعالًا شذّت، وبقيت على تلك الحال، فلم تتطوّر، والنّوع الثّاني من أقسام الكلمة هو الاسم الذي عرّفه، وذكر علاماته وما يتميّز به عن الأقسام الأربعة الأخرى كالتّأنيث والتّذكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتّعريف والتنكير، والقسم الثّالث هو الأداة التي تعني ما أراد به البصريون حروف المعاني، والقسم الرّابع هو الكناية التي جمع تحت بابها أنواعًا من الكلمات كالضّمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وغيرها[2].

6 . قسّم الكلمات من حيث إعرابها وبناؤها إلى نوعين:معرب وهو طائفة من الأسماء، ومبنيّ وهو جميع الأدوات، والأفعال بما في ذلك الفعل المضارع، وفسّر تغيّر حركات المضارع باختلاف دلالته على الزّمن، فإذا تقدّمته الأدوات الدّالة على الاستقبال أو الحاضر(أدوات نصب المضارع) نُصب، وإذا تقدّمته(لَمْ، ولَمَّا) دلّ على وقوع الحدث في الزّمن الماضي، ومن الأفعال المبنية الأفعال الخمسة، فالنّون التي تلحقها في حالة الرّفع إنّما هي وسيلة للحفاظ على التّثنية والتّأنيث والجمع، أمّا حذفها في حالة الجزم، فتنتفي فائدة النّون، وحَمَل حالة النّصب على الجزم[3]، ولكن ما علّل به المخزومي تغيّر حركات إعراب المضارع وتفسيره لثبوت النّون وحذفها في آخر الأفعال الخمسة أبعد ما يكون عن تيسير الدّرس النّحوي، والذي حمله على هذا فيما يبدو هو حرصه على إلغاء كلّ ما يتّصل بنظرية العامل، ولو كان لغاية تعليمية.

7 . جعل المخزومي الإعراب بيانًا للمعاني الوظيفية التي تؤدّيها الكلمات في الجمل، والجمل في الكلام، كما جعل علاماته علَمًا على المعاني، وتأثّر بإبراهيم مصطفى في عدّه الكسرة والضمّة علمًا على تلك المعاني، فالضمّة علَم على الإسناد، والكسرة علَم على الإضافة، أمّا الواو في

---

[1] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق**، مص، س، ص3- 19.

[2] مص، ن، ص21-63.

[3] ينظر:مهدي المخزومي، **في النّحو العربي نقد وتوجيه**، مص، س، ص137- 138.

الجمع المذكّر والمثنى ، فهي ضمّة ممطولة، والياء هي كذلك كسرة ممطولة، أمّا الفتحة، فليست علَمًا على معنى غير أنّها تدلّ في بعض المنصوبات على أنّها(يعني تلك المنصوبات) من متعلّقات الفعل كالحال والتّمييز والمفعول المطلق، وهناك المثنّى الذي جاءت الألف فيه لبيان معنى التثنية، وليست علامة رفعٍ، لأنّه لو رُفع بالضمّة لزالت الألف، ويزول بزوالها المعنى المقصود، فتُرك المثنّى مرفوعًا بلا علامة دالّة على الرّفع، وفي حالة الخفض دلّت الفتحة على ألف الاثنين قبلها، ودلّت الياء(الكسرة الممطولة) على معنى الإضافة، وأمّا جمع المذكّر السّالم فالواو(الضمّة الممطولة) فيه هي علامة الجمع المذكّر وعلَم الإضافة، وليس للنّصب علامة خاصّة، وأمّا جمع المؤنّث، فالضمّة فيه علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، وأُغفل في حال الفتح حملًا على جمع المذكّر، لأنّ المماثلة في الجمع مدعاة للمماثلة في الإعراب عنده [1]، وهو في آرائه هذه كلّها يذهب مذهب إبراهيم مصطفى، والتّوابع عنده ثلاثة هي النّعت والخبر والبيان(عطف البيان)[2]، وأنكر النّعت السّببي، وأعربه تبعًا لمجاورته ما قبله، كما أخرج العطف من التّوابع، وجعله شريكًا لما قبله في الحكم إسنادًا أو إضافة، أمّا الممنوع من الصّرف فيُخفض بالفتحة لا بالكسرة لئلّا يشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلّم، وهو أمر ظنّي محتمل أحيانًا لا دائمًا، ولكنّه عدّه علّة بنى عليها رأيه هذا.

8 . جعل الجملة هي موضوع الدّرس النّحوي، وهي عنده مركّب إسنادي طرفاه المسند إليه والمسند، وهي ثلاثة أنواع:الجملة الفعلية التي يكون فيها المسند فعلًا(ما دلّ على التغيّر والتجدّد)، وثاني أنواعها الجملة الاسمية التي يكون المسند فيها دالًّا على الدّوام، وثالثها الجملة الظرفية التي يكون فيها المسند ظرفًا أو مضافًا إليه بالأداة(مجرورًا بالحرف)، نحو:أَمَامَكَ عَقَبَاتٌ، فِي الدَّارِ رَجُلٌ، وليس النّداء عند المخزومي جملة، بل هو مركّب إسنادي.

9 . تحت موضوع الوظائف النّحوية سوّى المخزومي بين الفاعل ونائبه، وألغى برأيه هذا باب نائب الفاعل، وسوّى بين دلالتي(فُعِلَ) و(انْفَعَلَ)، كما أجاز تقدّم الفاعل (أو نائبه) على الفعل، فقولهم:(طَلَعَ البَدْرُ) أو(البَدْرُ طَلَعَ) جملتان فعليتان، والفرق بينها تقدّم الفاعل في الثّانية، وتأخّره في الأولى.

---

[1] ينظر: نعمة رحيم العزّاوي، **أعلام نجفيون**، جمعية منتدى النّشر، النّجف، ط1، 1431هـ/2010م، ص96.

[2] ينظر: مهدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق**، مص، س ، ص66-70.

10 . دعا المخزومي إلى عدم تقدير الفعل في الجمل التي يُضمر فيها، لأنّ سياق الكلام يغني عن ذلك في أساليب الإغراء والتّحذير، وفي الجمل التي يقع فيها المصدر في سياق الأمر أو الدّعاء نحو:(سَقْيًا) و(صَبْرًا) و(حَمْدًا وشُكْرًا)، وفي الشرط حين يضمر الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ سورة التّوبة، الآية(6)[1].

11 . سمّى كان وأخواتها أفعال الوجود، وأعرب المنصوب بعدها حالًا.

12 . وضعَ المخزومي مصطلحات للنّحو منها الجديد، وأغلبها تراثية مستمدّة من النّحو الكوفي خاصّة.

13 . عني بدراسة الأساليب اللّغوية، تطبيقًا لرأي إبراهيم مصطفى الذي ذهب إلى أنّ علمي البيان والنّحو علم واحد، لكنّ النّحاة أهملوا دراسة هذه الأساليب، وتركوا ما هو اختصاصهم لعلماء البلاغة، ودرس هذه الأساليب تحت باب واحد هو باب أساليب التّعبير، وتناول فيه التّوكيد، والنّفي، والتّعجّب، والقصر، والنّداء، والاستثناء، وغيرها.

14 . ختم الدرس النّحوي بالتّطبيق الإعرابي لتوظيف ما قرّره في نظريته النّحوية.

15 . وظّف المخزومي آراء الكوفيين ومصطلحاتهم النّحوية، واعتبر منهجهم أيسر المناهج في الدّرس النّحوي، وألغى كثيرًا ممّا قرّره النّحاة البصريون، لأنّه كان يرى النّحو البصري موغلًا في الفلسفة والمنطق، لذلك كانوا يغالون في القياس والعلّة والعامل النّحوي والحذف التّقدير، وقد رأينا أنّ الكوفيين ليسوا بمنأى عن هذا كلّه.

وجملة القول فيما وضعه المخزومي من مقترحات لتيسير النّحو أنّه لم يُكتب له النّجاح لأسباب منها أنّه حين ألغى عددًا من موضوعات النّحو، وجمع بعضها مع البعض، قدّم بديلًا أكثر صعوبة ممّا ألغاه، والأصل أنّ التّيسير ينبغي أنْ يقدّم نحوًا يمثّل أنموذجًا للتّيسير، فنظريته في معاني علامات إعراب المثنّى والجمع ليست من تيسير الإعراب في شيءٍ، وهي تكرّس مبدأ التّقدير، والتّأويل الذي ثار عليه، وأوقع نفسه في التّنافي حين اضطرب رأيه في باب فعل الأمر، إضافة إلى مغالاته في التّمسّك بآراء الكوفيين، ونبذ آراء نظرائهم البصريين، دون اعتبار لأمر جدير بالاهتمام هو أنّ النّحو الذي تدرسه الأجيال خلال قرون طويلة هو في أغلبه نحو بصريّ، فليس من التيسير إلغاء هذا القدر الكبير من نحو البصريين، وكيل التّهم لهم، نتيجة

[1] ينظر: مهدي المخزومي، **في النّحو العربي قواعد وتطبيق**، مص، س، ص233.

خلط بين النّحو العلمي والنّحو التّعليمي، والذي يبدو ها هنا أنّ المخزومي لم يلتفت إلى مراجعة آراء من ردّوا على إبراهيم مصطفى حتّى يوازن بين ما كتبه في(إحياء النّحو)، وما ذكره منتقدوه، ثمّ إنّ إصراره وإلحاحه الشّديد على التخلّص من نظرية العامل وكلّ ما له صلة بها، جعله يرفض الكثير من آراء النّحاة في الإعراب هي أقرب إلى تعليميّة النّحو العربي ممّا ذهب إليه هو وإبراهيم مصطفى، كما يُؤخذ عليه مغالاته في التّهوين من جهود النّحاة، والاستهانة ممّا بذلوه من جهد يستحقّ الإعجاب والتّقدير على الرّغم من المآخذ عليهم، لأنّ جهد الإنسان يكتنفه القصور أو النّقص، وتلك هي طبيعة البشر على الدّوام، وهي سنّة اللّه عزّ وجلّ فيهم.

.

الخـاتمة

الخاتمة

بعد وقوفنا على مقولات المخزومي في نقد النّحو العربي وتيسيره، نخلص في ختام هذا البحث إلى أهمّ النّتائج التي توصّلت إليها، والتي أجملها في هذه القضايا:

1 . تقوم النّظرية النّحوية عند مهدي المخزومي على أساسين اثنين هما نقد التّراث النّحوي، وتقديم بدائل له في بعض أصوله وموضوعاته.

2 . تتلخّص آراء المخزومي في نقد أصول النّحاة في رفضه لقواعد السّماع التي وضعوها، كرفضهم بعض القراءات القرآنية، وطرح الاستشهاد بالحديث النّبويّ، وترك الاحتجاج بكلام بعض القبائل العربية، ودعا إلى توسيع رقعة الاستشهاد النّحوي لتشمل نصوص القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النّبوي، وكلام العرب الذين ثبتت فصاحتهم برواية الثّقاة عنهم كالكسائي.

3 . تأثّر مهدي المخزومي بالخليل بن أحمد الفراهيدي وآرائه اللّغوية والنّحوية، وبمنهجه في دراسة اللّغة العربية، فنادى بإحياء الدّرس النّحوي الخليليّ التّكاملي، الذي يعنى بتحليل المستويات الصّوتية والصّرفية والنّحوية للكلام، وسعى إلى إحياء آراء الخليل ومصطلحاته النّحويّة ومنهجه في القياس النّحويّ.

4 . كما تأثّر مهدي المخزومي بالنّحو الكوفي في الأصول والفروع، وانتصر للكوفيين في أكثر خلافاتهم مع البصريين حتّى إنّه ليمكننا القول إنّه كوفي المذهب في كثير من اختياراته النّحوية، فقد ذهب معهم إلى القول بالفعل الدّائم واعتبار أسماء الأفعال أفعالا خلافًا للبصريين، وذهب إلى اعتبار المشغول عنه (في باب الاشتغال) معمولًا للفعل المتأخّر، وإلى جواز تقديم الفاعل أو نائبه عن فعلهما، وغيرها من الآراء التي ذهب إليها.

5 . في موضوع المصطلح النّحوي تأثّر مهدي المخزومي بالمصطلح الكوفي، ووظّفه في درسه النّحوي، وأعرض عن كثير من مصطلحات النّحو البصري في مقابل المصطلح الكوفي مثل الظّرف والصّفة واسم الفعل والجرّ وحروف المعاني، وغيرها من المصطلحات النّحوية، ورغبة منه في إحياء المصطلح الكوفي والحفاظ عليه حتّى لا يبقى حبيس الكتب.

6 . وتأثر مهدي المخزومي بآراء أستاذه إبراهيم مصطفى في ثورته على النّحو العربي، فأخذ بآرائه في موضوع الإعراب، وذهب معه إلى اعتبار الضمّة علمًا على الإسناد، والكسرة علمًا

على الإضافة، والفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب، وألغيا ما اصطلح عليه النّحاة بالفضلة.

7 . في دراسته للوظائف النّحوية جعل مهدي المخزومي المسند إليه محصورًا في الفاعل والمبتدأ، وسوّى بين الفاعل ونائبه، وألغى بذلك باب نائب الفاعل من درسه النّحوي، كما سوى بين المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة، أمّا المنصوبات فبعضها من متعلّقات الفعل كالحال والتّمييز الكنايات عن الزّمان والمكان(ظروف الزّمان والمكان)، ولم يسمّها فضلات الكلام.

8 . من آراء مهدي المخزومي التجديدية ذهابه إلى أنّ جميع أنواع الفعل مبنيّة بما في ذلك الفعل المضارع، ولا يختصّ الإعراب إلّا بالأسماء لأنّها هي التي تتحمّل المعاني النّحوية بخلاف الأفعال والأدوات، ومن آرائه التّجديدية تفسيره لمعاني علامات الإعراب، وتجديده لكثير من الوظائف الإعرابية في باب التوابع، والفضلات الإعرابية كالمفعولات.

9 . كان مهدي المخزومي شديد الرّفض لنظرية العامل النّحوي، وجعل من أسس تيسير النّحو إلغاء القول به، لأنّه نتيجة لتأثّر النّحو العربي بالفلسفة والمنطق اليوناني، كما رفض العلل النّحوية التي استند إليها النّحاة في تفسير الظّواهر اللّغوية.

10 . جعل مهدي المخزومي الجملة موضوعًا للدّرس النّحوي، وما يطرأ عليها من المعاني في مقامات الكلام، وأنكر على النّحاة انصرافهم إلى الجانب الشكلي في الدّرس النّحويّ، فقصروا مفهوم الإعراب على أواخر الكلمات.

11 . أعاد مهدي المخزومي تبويب موضوعات النّحو على أساس المعنى لا العمل الإعرابي، ودرس الأدوات حسب المعاني التي تؤدّيها في سياق الجمل.

12 . درس مهدي المخزومي الأساليب اللّغوية متأثّرًا بإبراهيم مصطفى، وذهب معه إلى رفض الفصل بين علم النّحو وعلم البيان، واستندا في ذلك على نظرية النّظم لعبد القاهر الجرجاني.

13 . لا يُوِلي المخزومي اهتمامًا لأقوال النُّحاة في تبويب النّحو وترتيب موضوعاته على أساس نظرية العامل، ويرفض ذلك بإعادة ترتيب جديد لهذه الموضوعات مخلّصًا إيّاها من سيطرة العامل.

14 . تعود آراء مهدي المخزومي النّحوية إلى ستّة مصادر هي:

أوّلا . فكر الخليل بن أحمد الفراهيدي.

ثانيًا . النّحو الكوفي، وآراء الفرّاء.

ثالثًا . آراء ابن مضاء القرطبي في كتابه(الرّد على النُّحاة).
رابعًا . آراء إبراهيم مصطفى في كتابه(إحياء النّحو).
خامسًا . خلاصة خبرته وتجاربه خلال عقود في دراسة النّحو وتدريسه.
سادسًا . اللّسانيات التي اطّلع عليها من خلال ترجمة كتبها.

15 . تأثّر المخزومي بمناهج اللّسانيات، فدعا إلى دراسة النّحو دراسة وصفية بعيدًا عن المعيارية، فالنّحو دراسة وصفية تطبيقيّة، وليس من وظيفة النّحوي أنْ يفرض على المتكلّم قاعدة، أو يخطّئ له أسلوبًا في الكلام.

16 . أثبت مهدي المخزومي وجود مدرستي البصرة والكوفة النّحويتين، وأنكر وجود مدارس عداهما، فلم يعرف تاريخ النّحو غير هاتين المدرستين، أمّا المدرسة البغدادية(المزعومة)، فليست سوى مدرسة الكوفة بعد أن استقرّ نحاتها الأعلام . كالكسائي والفرّاء . في بغداد، ولا أساس لوجود مدرسة مصرية أو أندلسية كما ذهب إلى ذلك بعض المعاصرين.

17 . تتلخّص آراء مهدي المخزومي في تيسير النّحو على أسس أهمّها إلغاء نظرية العامل، ورفض القياس النّحوي، وإعادة تبويب موضوعات النّحو على أساس المعاني، وإلغاء التّقدير والتّأويل، وإعادة تفسير معاني الإعراب وعلاماته، والاهتمام بدراسة الأساليب اللّغوية.

18 . عني مهدي المخزومي في التّطبيق النّحوي بدراسة مختصرة لمخارج الحروف وصفاتها، ثمّ أتبعها بمقدّمة صرفية درس فيها بنية الكلمة وزنتها، وختم ذلك بدراسة لأنواع الكلمة وإعرابها، وتتبّع أساليب التعبير التي تؤدّيها الجمل حين تتّصل بها الأدوات النّحوية.

19 . جمع المخزومي في دراسة النّحو بين الوصفية التي تقترب كثيرًا من المنهج الوصفي البنَوي، والمعيارية التي ترفض التفريط في العربية الفصحى.

20 . تيسير النّحو عند مهدي المخزومي ليس اختصارًا لموضوعاته، لكنّه تجديد لموضوعاته بما يتلاءم والقدرات المعرفية للمتعلّمين مِن النّاشئة حتّى يسهل عليهم فهمها واستيعابها، والقدرة بعد ذلك على توظيفها في حياتهم اليومية.

21 . الغاية من دراسة النّحو عند مهدي المخزومي الجانب التّطبيقي في المقام الأوّل.

22 . لم يميّز مهدي المخزومي بين مستوى النّحو العلمي والنّحو التّعليمي، وجعل من صعوبة تعلّم النّاشئة للنّحو حكمًا لازمًا بفساد النّحو.

23 . انتهى البحث إلى أنّه لا يمكن أنْ ترقى نظرية مهدي المخزومي لأن تكون صالحة لتيسير النّحو وعلاج مشكلاته لدى المتعلّمين، لأنّ ما عرضه المخزومي تحكّمت فيه مواقف نقدية للتّراث النّحويّ أملت عليه تلك الآراء التّيسيرية التي لم يكتب لها النّجاح، لأنّها وُوجهت بنقد لم تسلم من اعتراضاته، ولأنّ سياسة التعليم في البلاد العربية لم يرع مثل هذه الجهود في تجديد النّحو وتيسيره.

هذه هي أهم النتائج التي وقفت عليها في هذا البحث، وما يزال مجال البحث في هذا الموضوع يحتاج إلى توسيع وزيادة نظر، ويمكن أنْ يفرد باحث دراسة خاصّة بموضوع تيسير النّحو عند مهدي المخزومي.

وآمل في الختام أنْ يكون هذا البحث قد عرض صورة واضحة لمعالم الدّرس النّحوي عند مهدي المخزومي، كما آمل أنْ أكون قد وفّيت بدراسة جوانب هذا الموضوع، ويسرّني الاستفادة من تصويبات الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقّرة، والحمد للّه أوّلا وآخرًا، وهو الموفّق والهادي إلى سواء السّبيل.

فهرس المصادر

والمراجع

فهـرس المصـادر والمراجـع

ـ القرآن الكريم، رواية حَفْص بن سليمان عن عاصم بن أبي النَّجُود الكُوفيّ.

أوّلا ـ الكتب العربية:

أ ـ **المصادر**:

المخزومي مهدي:

. الدّرس النّحويّ في بغداد، دار الرائد العربيّ، بيروت، ط2، 1407هـ/1987م.

. الفراهيدي عبقري من البصرة، دار الشّؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1989م.

. في النّحو العربيّ قواعد وَتطبيق، دار الرّائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ/1986م.

. في النّحو العربيّ نقد وَتوجيه، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1964م.

. مدرسة الكوفة وَمنهجها في دراسة اللّغة وَالنّحو، دار الرّائد العربي، بيروت، ط6، 1406هـ/1986م.

ب ـ **المراجع**:

1- إبراهيم أنيس:

. دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دط، 1997م.

. مِن أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م.

2- إبراهيم أنيس وَأصحابه بإشراف مجمع اللّغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار الأمواج، بيروت، ط2، 1410هـ/1990م.

3– إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، دار الآفاق العربية، القاهرة، دط، 1423هـ/2003م.

4- الإبراهيمي محمد البشير، آثار البشير الإبراهيمي، جمع أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997م.

5- أحمد بن حنبل، المسند، تح شعيب الأرناؤوط، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط1، 1419هـ/1999م.

6- أحمد عبد الستّار الجواري، نحو التّيسير دراسة وَنقد منهجيّ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، ط2، 1404هـ/1984م.

7- أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب مع دراسة لقضية التّأثير والتّأثّر، عالم الكتب، القاهِرة، ط1، 1402هـ/1982م.
8- الأستراباذيّ رضيّ الدّين ، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.
9- الأُشموني عليّ نور الدّين أبو الحسن ، منهج السّالك إلى ألفية ابن مالك (شرح الأشموني)، تح محمد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة مصطف البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1358هـ/1939م.
10- ابن الأنباري عبد الرّحمان أبو البركات:
. الإغراب في جدل الإعراب، تح سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السّورية، دمشق، ط1، 1377هـ/1967م.
. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريين والكوفيين، تح محمد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة، القاهرة، ط4، 1380هـ/1961م.
11- الأنباريّ محمد بن القاسم أبو بكر ، شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليات، تح عبد السَّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1993م.
12- البخاري محمد بن إسماعيل، الجامع الصّحيح، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1423هـ/2002م.
13- بِشْر بن أبي خازِم الأسْدي، الدِّيوان، تح عزّة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التّراث القديم، دمشق، ط1، 1379هـ/1960م.
14- البغدادي عبد القادر بن عمر ، خزانة الأدب وَلُبّ لباب لسان العرب، تح عبد السّلا م هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ/1997م.
15- البنّا محمد إبراهيم ، أبو القاسم السُّهَيلي وَمذهبه في النّحو، دار البيان العربي، جدّة، ط1، 1405هـ/1985م.
16- تمَّام حسّان:
. الأصول، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1420هـ/2000م.
. اللّغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1427هـ/2006م.
. اللّغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1421هـ/2001م.

17- ثعلب أحمد بن يحيى أبو العباس ، مجالس ثعلب، تح عبد السَّلام هارون، دار المعار ف، القاهرة، ط2، 1960م.

18- الجاحظ عمرو بن بحر، رسائل الجاحظ، تح عبد السّلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، بيروت، ط1، 1411هـ/1991م.

19- الجرجاني عبد القاهر:

. الجُمل، تح عليّ حيدر، دار الحكمة، دمشق، ط1، 1392هـ/1972م.

. دلائل الإعجاز، تح محمود شاكر، دار المدني، القاهرة، ط3، 1413هـ/1992م.

20- الجَزَريّ محمد بن محمد ، النَّشر في القراءات العشر، تح محمد عليّ الضَّبَّاع، القاهرة، دت.

21- ابن جنّي عثمان أبو الفتح:

. الخصائص، تح محمد عليّ النّجار، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1421هـ/2006م.

. المنصف شرح كتاب التّصريف للمازني(نسخة مصوَّرة)، تح إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ط1، 1373هـ/1954م.

22- جوتهلف برجشتراسر، التّطور النّحويّ للّغة العربية، تر رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414هـ/1994م.

23- حاتم الضَّامن، الصَّرف، دار الحكمة، الموصل، العراق، ط1، 1991م.

24- الحاج صالح عبد الرّحمان، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، موفم للنّشر، الجزائر، ط1، 2007م.

25- الحاكم النَّيسابوري محمد بن عبد اللَّه ، المستدرك على الصّحيحين، تح مقبل بن هادي الوادعيّ، دار الحرمين للطّباعة وَالنّشر، القاهرة، ط1، 1417هـ/1997م.

26- حسن عون، تطوّر الدّرس النّحوي، معهد البحوث والدّراسات العربية، القاهرة، دط ، 1970م.

27– حلمي خليل، العربية وَعِلم اللّغة البنيويّ، دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، دار المعرفةالجامعية، القاهرة، دط، 1995م.

28– الحلواني محمد خير، أصول النّحو العربي، النّاشر الأطلسي، الرّباط، ط1، 1984م.

29- أبو حيّان محمد بن يوسف:
. المبدع في التّصريف، تح عبد الحميد طَلَب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 1402هـ/1982م.
. البحر المحيط، تح عادل أحمد عبد الموجود وأصحابه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1993م.
30- خديجة الحديثي:
. الشَّاهد وَأصول النّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1394هـ/1974م.
. موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرّشيد للنشر، بغداد ، دط، دت.
. المدارس النّحوية، دار الأمل، عمّان، ط3، 2001م.
31- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تح إبراهيم السَّامِرَّائِي وَمَهدِي المِخْزُومي، وزارة الثّقافة والإعلام، بغداد، ط1، 1984م.
32- الرَّاجحي عبدُه:
. فقه اللّغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، دط، دت.
. التَّطبيق الصَّرفي، مكتبة المعارف، الرِّياض، ط1، 1420هـ/1999م.
. دروس في كتب النّحو، دار النّهضة العربية، بيروت، دط، 1975م.
. النّحو العربي والدّرس الحديث، بحث في المنهج، دار النّهضة العربية، بيروت، دط، 1979م.
33- الرّديني محمد عليّ ، مباحث لغوية، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دط، 2009م.
34- ابن رشيق القَيْرواني الحسن أبو عليّ، العُمْدة في محاسن الشِّعر وآدابه ونقده، تح محمد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1401هـ/1981م.
35- رمضان عبد التوّا ب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط6، 1420هـ/1999م.
36 ـ روبرت هنري روبنز، موجز تاريخ علم اللّغة (في الغرب) ، تر أحمد عوض، المجلس الوطني للثّقافة و الفنون والآداب، الكويت، ط3، دت.
37- رياض السَّوّاد، مَهدِي المِخْزُومي وَجهوده النّحويّة، دار الرّاية، عمان، الأردن، ط1، 1430هـ/2009م.

38- الزُّبيديّ محمد بن الحسن أبو بكر الأندلسيّ، طبقات النّحويّين وَاللّغويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984م.
39- الزجّاجي عبد الرّحمان بن إسحاق ، الإيضاح في علل النّحو، تح مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، ط3، 1399هـ/1979م.
40- الزُّحيلي وهبة، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1406هـ/ 1986م.
41- الزّركشي بدر الدّين محمد بن عبد الله ، البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل، دار التّراث، القاهرة، ط1، 1404هـ/1984م.
42- الزّمخشري محمود بن عمر أبو القاسم:
. الكشّاف عن حقائق وَغوامِض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، تح عادل عبد الموجود وَعليّ معوَّض، مكتبة العُبيكان، الرّياض، ط1، 1418هـ/1998م.
. المفصّل في صَنعة الإعراب، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1420هـ/1999م.
43- زهير بن أبي سُلْمى، الدّيوان، تح عليّ حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.
44- السَّامِرَّائِي إبراهيم:
. النّحو العربي نقد وبناء، دار عمّار، عَمّان، ط1، 1418هـ/1997م.
. الفعل زمانه وأبنيته، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط3، 1403هـ/1983م.
. المدارس النّحوية أسطورة وَواقع، دار الفكر، عَمّان، ط1، 1987م.
45- السَّامِرَّائِي فاضل:
. أبو البركات بن الأنباري ودراساته النّحويّة، دار عمّار، عَمّان، ط1، 1428هـ/2007م.
. تحقيقات نحوية، دار الفكر، عَمَّان، ط2، 1428هـ/2007م.
. معاني النّحو، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، ط1، 1428هـ/2007م.
. الجملة العربية تأليفها وَأقسامها، دار الفكر، عَمّان، ط1، 1422هـ/2002م.
46- سيبويه عمرُو بن عثمان ، الكتاب، تح عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م.

47- السّيرافي الحسن بن عبد اللّه أبو سعيد، أخبار النّحويين البصريين، تح محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، القاهرة، ط1، 1405هـ/1985م.
48- السُّيوطي جلال الدّين:
. الاقتراح في علم أصول النّحو، تح محمد سليمان ياقوت، دار المعرفةالجامعية، القاهرة، ط1، 1426هـ/2006م.
. الأشباه وَالنّظائر في النّحو، تح عبد العال سالم مكرّم، مؤسّسة الرِّسالة، بيروت، ط1، 1406هـ/1985م.
. بُغية الوُعاة في طبقات اللّغويين وَالنُّحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2، 1399هـ/1979م.
. المزهِر في علوم اللّغة وَأنواعها، تح محمد جاد المولى وأصحابه، دار الجيل، بيروت، دط، دت.
. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبد السّلام هارون وَعبد العال سالم مكرّم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1421هـ/2001م.
49- شوقي ضيف، المدَارِس النّحويّة، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1989م.
50- الصبّان محمد بن عليّ ، حاشية الصبّان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، دط، دت.
51- الطَّنطاوي محمد ، نشأة النّحو وَتاريخ أشهر النُّحاة، عالم الكتب، بيروت ، ط1، 1426هـ/ 2005م.
52- عبَّاس حسَن، اللّغة بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1971م.
53- عبد الحميد السيّد، دراسات في اللّسانيات العربية، دار الحامد للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط1، 1424هـ/2004م.
54- عبد الرّحمان أيُّوب، دراسات نقدية في النّحو العربي، مؤسّسة الصبَّاح، الكويت، دط، دت.
55- عبد الرّحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977م.
56- عبد الرّحمان السَّيِّد، مدرسة البصرة النّحويّة نشأتها وَتطوّرها، دار المعار ف، القاهرة، ط1، 1968م.

57- عبد اللّطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدّين للطّباعة والنّشر، دمشق، ط1، 1422هـ/2002م.

58- عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم النّحو والصَّرف، دار النّهضة العربية، بيروت، دط، دت.

59- عبد الله الخَثْران، مصطلحات النّحو الكوفي، دراستها وَتحديد مدلولاتها، مطبعة هجر، القاهرة، ط1، 1411هـ/1990م.

60- عبد المجيد عيساني، النّحو العربيّ بين الأصالة والتجديد، دار اب ن حزم، بيروت، ط 1، 2008م.

61- عزّ الدّين مجدوب، المنوال النّحويّ العربيّ قراءة لسانية جديدة، دار محمد عليّ الحامي، تونس، ط1، 1998م.

62- ابن عصفور عليّ، المقرَّب، تح أحمد عبد السّتّار الجواري وعبد اللّه الجبُوري، ددن، ط1، 1392هـ/1972م.

63- العُكبَري عبد الله بن الحسين أبو البقاء ، مسائل خلافية في النّحو، تح محمد خير الحلواني، دار الشّرق العربيّ، بيروت، ط1، 1422هـ/1992م.

64- عليّ أبو المكارم:

. أصول التفكير النّحويّ، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م.

. تقويم الفكر النّحويّ، دار غريب، القاهرة، دط، 2005م.

. الحذف وَالتّقدير في النّحو العربيّ، دار غريب، القاهرة، دط، 1427هـ/2008م.

65- عليّ زوين، منهج البحث اللّغوي بين التّراث وعلم اللّغة الحديث، دار الشّؤون الثّقافية العامة، بغداد، ط1، 1986م.

66- فاضل مصطفى السّاقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل وَالوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1397هـ/1977م.

67- الفرّاء يحيى بن يزيد أبو زكريا، معاني القرآن، تح محمد عليّ النجار وَأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ/1983م.

68- قباوة فخر الدّين، تاريخ الاحتجاج النّحويّ بالحديث الشريف، دار الملتقى، دمشق، ط1، 1425هـ/2004م.

69- القوزي عوض حمَد، المصطلح النّحويّ، نشأته وَتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجريّ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1401هـ/1981م.
70- كمال بشر، التّفكير اللّغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة، دط، 2005م.
71- المبرِّد محمد أبو العباس بن يزيد ، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1415هـ/1994م.
72- المتنبّي أحمد بن الحسين أبو الطّيّب ، الدّيوان، تح عبد الوهّاب عزّام، طبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، القاهرة، دط، 1354هـ/1935م.
73- محمد حسن عبد العزيز، القياس في اللّغة العربية، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط1، 1415هـ/1995م.
74- محمد حسين آل ياسين، الدّراسات اللّغوية عند العرب إلى القرن الثّالث، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ط1، 1400هـ/1980م.
75- محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، دمشق، ط2، 1380هـ/1960م.
76- محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، دط، دت.
77- محمد عبد المطّلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1994م.
76- محمود أحمد نحلة، أصول النّحو العربي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط2، 2004م.
78- مزهر الياسري، الفكر النّحويّ عند العرب أصوله وَمناهجه، الدّار العربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1408هـ/2003م.
79- مسلم بن الحجّاج، المسند الصّحيح، تح محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1412هـ/1991م.
80- مصطفى السِّنجرجي، المذاهب النّحوية في ضوء الدّراسات اللّغوية الحديثة، المكتبة الفيصلية، جدّة، ط1، 1406هـ/1986م.
81- نعمة رحيم العزّاوي، أعلام نجفيون، جمعية منتدى النّشر بالنّجف، النّجف، ط1، 1431هـ/2010م.

82- ابن هشام الأنصاري عبد الله بن يوسف ، مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح عبد اللّطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون وَالآداب، الكويت، ط1، 1421هـ/2000م.
83- ياقوت الحَمَويّ، معجم الأدباء، تح إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط1، 1993م.
84- ابن يعيش موفَّق الدين ، شرح المفصّل، تح إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/2001م.
85- يوهان فك، العربية، دراسات في اللّغة وَاللّهجات والأساليب، تر رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1400هـ/1980م.

ثانيا ـ المجــلاّت:

1- الحاج صالح عبد الرّحمان، أثر اللّسانيات في النّهوض بمستوى مدرّسي اللّغة العربية، مجلّة اللّسانيات، الجزائر، 1973/1974م، ع4.
2- زهير غازي زاهد:
. الإعراب وحركاته في العربية، مجلّة مجمع اللّغة العربية بدمشق، 1424هـ/2004م، مج79، ج4.
. قراءة في تراث مَهدِي المِخْزُومي، مجلّة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 1415هـ/1994م، مج38، ج31.
3- السّامرّائي إبراهيم، أَلنا مدارس نحوية؟ مجلّة مجمع اللّغة العربية الأردني، عمّان، 1403هـ/1983م، ع21 ـ 22.
4- الشّارف لطروش، آراء مَهدِي المِخْزُومي في تيسير النّحو، مجلّة مجمع اللّغة العربية، دمشق، 1431هـ/2010م، مج85، ج2.
5 ـ محمد صاري، تيسير النّحو: ترف أم ضرورة؟ مجلّة الدّراسات اللّغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلامية، الرّياض، 1422هـ/2001م، مج3، ع2.

ثالثا ـ المراجع الأجنبية:

1-Benveniste Emile, Problèmes de linguistique générale, Gallimard, Paris, 1996.
2- Ferdinand de Saussure, Cours de Linguistique Générale, ENAG, Paris, 1994.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات